

المكسبات

في شرح الروضة والرافعي

تصنيف

الشيخ الإمام العلامة
جمال الدين عبد الرحيم الأسنوي

رحمه الله

ت ٧٧٢ هـ

اعتنى به

أبو الفضل الديلمي

أحمد بن علي

عفا الله عنه

المجلد الأول

دار ابن حزم

مركز الدراسات الثقافية المغربية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المكتبات
في شرح الروضة والزافي

مَجْمُوعَةُ الْحَقُوقِ بِمَحْفُوظَةٍ

الطبعة الأولى

١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م



ISBN 978-9953-81-740-8

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار
تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها

مركز التراث الثقافي المغربي

الدار البيضاء - 52 شارع القسطلاني - الأحباس

هاتف: 442931 - 022 / فاكس: 442935 - 022

المملكة المغربية

دار ابن حزم للنشر والتوزيع

بيروت - لبنان - ص.ب: 14/6366

هاتف وفاكس: 701974 - 300227 (009611)

بريد إلكتروني: ibnhazim@cyberia.net.lb

تقديم الأستاذ الدكتور

العلامة الفقيه الأصولي

الشيخ / أحمد بن منصور آل سبالك

حفظه الله

عضو جبهة علماء الأزهر

مدير مركز البحث العلمي

لإحياء الدراسات الإسلامية

عميد معهد علوم القرآن والحديث

للدراسات الإسلامية والعربية

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله ، نحمده ، ونستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، وسيئات أعمالنا ، إنه من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾

[آل عمران : ١٠٢٠] .

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾

[النساء : ١] .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب : ٧٠ ، ٧١] .

أما بعد :

فإن أصدق الحديث كتاب الله ، وخير الهدي هدي محمد ﷺ ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار .

ممّا لا يخفي على أحد أن التحقيق من صنعة الكبار الذين يضعون النصوص بين طلاب العلم وأهله في أجود صولة ، وأبهى حلة ، لكن من صغار طلاب العلم من لا يفرق بين التحقيق ، وبين الدراسة والتعليق ، ممّا أدّى بهم إلى الحكم على كثير من الأعمال لاسيما والجيدة منها بأنها لا تصلح أن تكون تحقيقاً .

صحيح أن كثيرا من المطبوع يحتاج إلى طبع من جديد ، لكن لا يمنع ذلك أن في المطبوع أعمالا جيدة كثيرة ؛ ولهذا أردت أن أبين لأبنائنا الطلبة ماهية التحقيق ، وكيف يكون ، وما هي غايته ، ونتائجه ، وذلك حين حاضرننا في هذا المضمار مُحاضرة في الحرم النبوي الشريف تحت عنوان : « التحقيق مبادئه وغايته » منذ أكثر من سنتين ، ثم جاءت الفرصة لنشر هذه المحاضرة بهذه الصورة ، حين أُتيحت لنا فرصة التقدم لأحد الكتب التي حققت حديثاً .

فلا بد أن تعرف أيها القارئ الكريم أن التحقيق هو السبيل لإبراز التراث القديم في أحسن حلة له ، ولولاه ما استطاعَ الكم الهائل من طلبة العلم قراءة ما كتبه أسلافهم الكرام ، وما استطاع هؤلاء الطلبة أن يستمروا في هذه النهضة العلمية التي نراها الآن .

فأولاً تجب الإجابة على هذا السؤال : هل التحقيق في مستوى التأليف؟ وهل يُنظر إليه من الناحية العلمية بمنظار التقدير والأهمية ؟

الحق أن التحقيق جهد علمي مشكور ، إذا قصد صاحبه خدمة العلم والإخلاص له ، وقد يتطلب التحقيق وقتاً أطول من التأليف ، كما أن خدمة الكتاب القديم ، وإلباسه اللبوس العلمي الجديد أمر لا يقل بحال عن التأليف ، بل إن عمل التحقيق جهد قومي ؛ إذ ينير ثقافة الأمة في الأعصر الغابرة ، ويشير المعرفة التي اشتهر بها العلماء المسلمون ، وما زالت أنظار العلماء تتلفت نحو المُحققين ، وتوليهم الاحترام والتقدير الزائدين ، ولاسيما من أخلص في عمله منهم ، وأصابَ في نتاجه .

وفي الحق أن ما وصل إلينا كان تراثاً ضخماً - وما ضاعَ أو اندثرَ كان أضخم - وخاصة حين تنهياً الظروف المناسبة لطبع المخطوطات كلها ، أو الثمين منها على الأقل ، وتوجه الأنظار اليوم إلى إحياء تراثنا العلمي - بعد نشر كثير من التراث الأدبي والتاريخي - في تاريخ الطب والهندسة والبيطرة

والزراعة ، فهذا تأكيدٌ على مكانة العرب العلمية في مرحلة سيطروا فيها ثقافيًا على عملية الإبداع في العلوم .

ولم يكتفِ العرب بالحفاظ على تراثهم ، بل كان لهم الفضل الكبير في الحفاظ على تراث الأمم الأخرى ، الذي نقله المسلمون إلى حضارتهم ، وضاعت أصوله لدى تلك الأمم ، كتراث الفرس والهنود والإغريق والرومان .

على أننا نلقى بين الفينة والفينة خصوصًا لهذا التراث العريق ، يستخفون به ويعرقلون عملية إحيائه ونشره ، ويقفون حجر عثرة في طريق طلاب الدراسات العليا الراغبين بتقديم دورهم في هذا المضمار ، مدعين أن تذكرة العالم بماضينا العريق نوعٌ من التراجع غير المجدي ، وأمر لا يدعو إلى الفخار ، بقدر ما يحز في النفس ويدعو إلى الأسى ، وإلى ضياع الحاضر والمستقبل في التغني بورقات مهترئة نُسيت عبر الزمان . وما دروا أنهم في عدائهم هذا يفصمون عري الحضارة بين الماضي والحاضر ، ويضيعون جذورنا ، ويريدون أن يغمضوا عين الشمس التي أشرقت يومًا على الغرب ، ويفقدون الرابط الفكري الذي تحلى به المسلمون ، واعترف به الغربيون ، وأفادوا منه كثيرًا ، ولو لم تكن قيمة هذا التراث جليلة لما احتفظت به أرقى مكتبات العالم ، ولما تسابقت إلى تملكه أعلى المؤسسات العلمية ثقافة .

ونفد اليوم أمام من يشتغلون بالمخطوطات وقفة إجلال وتقدير ؛ لأنهم وهبوا أحلى ساعات حياتهم بالعيش في رداء المكتبات وبين أروقتها ، ينبشون كنوز المسلمين ، ويقدمونها للأجيال تنهل منها ما طاب لها ، بعد أن يوجهوا عليها أنوار بصائرهم وبصيراتهم ، وكأنهم جنود صامتون صامدون ، متربصون خلف متاريسهم وداخل خنادقهم .

وسنعمد في هذه المقدمة إلى عرض فكرة موجزة مبسطة بعيدة عن

التعقيد المزهق ، والإطناب المزهق ، مبيين دور التحقيق ومستلزماته ، مستفيدين من تجاربنا الخاصة التي حصدها منذ سنوات في مضممار التحقيق ودراسة المخطوطات وتدريسها ، مستعينين بالملاحظات التي استقينها من العلماء الذين سبقونا في هذا الميدان ، وكل قصدنا أن نضع بين أيدي المحققين من طلاب الدراسات العليا وغيرهم من طلاب العلم المشتغلين بهذا الفن جرعة علمية نافعة ، تقوتهم حيناً ، وتقودهم إلى تذليل باكورة أعمالهم التحقيقية حيناً آخر .

ولهذا سنشرع في بيان التحقيق غايته ومنهجه ، ليعلم الطالب أن الفارق كبير بين التحقيق وبين الدراسة والتعليق .

التحقيق لغةً واصطلاحاً :

شاع في العصر الحديث استعمال كلمة « التحقيق » في نشر الكتب وتصحيحها وخدمتها ، بتوثيق نصوصها ، وتوضيح غامضها ، وضبط مشكلها ، وتيسير مادتها للقارئ ، والكلمة قديمة لغة واصطلاحاً ، ولكنها لم تكن شائعة الاستعمال شيوعها في العصر الحديث .

ومعنى التحقيق في اللغة : التأكد من صحة الخبر وصدقه ، وحقق الرجل القول صدقه ، أو قال هو الحق ، وفي اللسان : « وتَحَقَّقَ عنده الخبر أي صح ، وحقق قوله وظنه تحقيقاً أي صدق » .

أمّا معناه الاصطلاحي فهو : إثبات المسألة بالدليل ، كما يقول الجرجاني في تعريفاته : « التحقيق إثبات المسألة بدليلها » ، وكذلك هو عند العلماء ، يقول التهانوي في كشف اصطلاحات الفنون : « التحقيق في عُرف أهل العلم : إثبات المسألة بالدليل » ، ويقول ابن المعتز في طبقات الشعراء بعد أن يورد عدة روايات في سبب مقتل صالح بن عبد القدوس : « والله أعلم بتحقيق ذلك » .

ويُسمى الجَاحِظُ العالم « مُحَقِّقًا » ، ففي رسالة فصل ما بين العداوة والحسد : « إنه لَمْ يَخْلُ زمنٌ مِنَ الأزمان فيما مضى من القرون الذاهبة إلَّا وفيه علماء مُحَقِّقُونَ ، قرأوا كتب من تقدمهم ودارسوا أهلها » . وقال : « واتَّخذهم المعادون للعلماء المحققين عدة » ، وما دام التحقيق هو الإثبات بالدليل وتصحيح الأخبار ، فإنه صفة من صفات العلماء ، ففي الأدب مُحَقِّقُونَ وفي النحو والبلاغة وغير ذلك ، يقول ابن الأثير كما في الجامع الكبير وهو يعدد ويُسمى جماعة من العلماء ويصفهم بأنَّهم « المحققون » : « وأورده جماعة من العلماء مثل قدامة والجَاحِظ ، وأبي هلال العسكري ، والغامبي . . في تصانيفهم في باب الاستعارة ، ولم يذكروا أن الأصل فيه تشبيه بليغ . . . وهو الأصلُ المقيس عليه في التشبيه الذي أجمعَ عليه المحققون من علماء البيان » ، وكذلك يصفهم ابن أبي الإصبع المصري في بديع القرآن : « المحققون من علماء البيان » ، ويصف السيوطي كما في بغية الوعاة أحد الأدباء بأنه : « أحد أفراد أهل الأدب والمحققين به » ، ويصف الفيروزآبادي مُحمد بن طلحة النحوي بأنه راسخ في علم العربية وغلب عليه « تحقُّق العربية والقيام عليها » ، كما نقل صاحب البُلغة عنه .

والمراد بالتحقيق الاصطلاح المعاصر كما وضحه العلامة عبد السلام هارون في رسالته : « بذل عناية خاصة بالمخطوطات حتى يُمكن التثبت من استيفائها لشرائط معينة ، فالكتاب المحقق هو الذي صح عنوانه واسم مؤلفه ونسبة الكتاب إليه ، وكان متنه أقرب ما يكون إلي الصورة التي تركها مؤلفه » ، وتحقُّق المخطوطة كما يرى الدكتور مصطفى جواد في فن تحقُّق النصوص بأنه : « الاجتهاد في جعلها ونشرها مطابقة لحقيقتها كما وضعها صاحبها ومؤلفها من حيث الخط واللفظ والمعنى ، وذلك بسلوك الطريقة العلمية الخاصَّة بالتحقيق » .

تحقيق العنوان :

وأول مهمة تُجابه المحقق هي مدى صحة المخطوطة من حيث نسبتها إلى مؤلفها ، ومدى صحة العنوان وانطباقه على موضوع الكتاب ، واسم المؤلف ونسبة الكتاب إليه ، وكثيراً ما يحدث أن مخطوطاً كتب عليه اسم لا ينطبق على موضوعه ، أو مخطوطاً كتب عليه اسم غير مؤلفه ، سواء أحصل ذلك عن جهل وغفلة أم عن قصد خبيث ، فإن من الناس من تسول له نفسه بمحو اسم الكتاب واستبداله باسم آخر ، واستبدال اسم المؤلف باسم مؤلف آخر ، وقد يقع مخطوط خالٍ من اسم الكتاب واسم المؤلف ، فيأتي من يضع له اسماً بحسب ما يراه صواباً .

أمّا بالنسبة لعنوان المخطوط ، فقد يحدث أن تسقط الورقة الأولى ، أو أن عنوان الكتاب ينطمس ، إمّا لرداءة الخط أو أثر الماء والرطوبة وانسياب الحبر ، أو بفعل الأرضة أو العثة ، أو بدافع التزوير ، كما سبق ، فيحتاج المحقق في هذه الحالة إلى الرجوع إلى فهارس المخطوطات لمعرفة المخطوطات ذوات الموضوع المشابه ، ومقارنة نصوصها بنصوص المخطوطة ، والرجوع إلى ترجمة المؤلف لمعرفة كتبه ، ومن ثم دراسة أسلوبه في مؤلفاته الأخرى ، وقد يجد نصوصاً من الكتاب مضمنة في كتب أخرى ، ولا شك أن معرفة اسم المؤلف تيسر الأمر ، وتؤدي إلى معرفة مؤلفاته وأسلوبه ، وإذا كان انطماس العنوان جزئياً ، فإنه يساعد كذلك في معرفة المخطوط من خلال الكتب التي فيها شبه بما تبقى من العنوان .

وإذا كان اسم الكتاب واضحاً واسم الكاتب مفقوداً ، فإن الوصول إليه يكون عن طريق معرفة الكتب المشتركة بالعنوان نفسه ، ومن ثم معرفة زمن الكتاب من خلال شيوخ المؤلف وتلامذته ، والأحداث التي تدل على الأشخاص ، وعلى أزمان الأحداث ، ومن الممكن الوصول إلى شخصية المؤلف من خلال المادة العلمية للكتاب ، وما فيها من دلالات على

العصر، وكذلك دراسة أساليب المؤلفين ، فإن لكل عصر أسلوبه ومصطلحاته وعلومه ، ولكل مؤلف أسلوب يُمكن التهدي إلى معرفة صاحبه ، بمقارنة أسلوب الكتاب بالأساليب المشابهة في الموضوعات المشابهة في الكتب الأخرى ، وإذا عثر المحقق على طائفة من نصوص الكتاب متضمنة في كتب أخرى ، فإن ذلك يسهل الوصول إلى حقيقة المؤلف ، مع ملاحظة أن وجود اسم المؤلف لا يمنع من وقوع التصحيف والتحريف فيه ؛ ولابد في كل هذه الأحوال من الرجوع إلى فهارس المكتبات وتراجم المؤلفين للثبوت وقطع الشك باليقين .

التحقيق من نسبة الكتاب إلى مؤلفه :

وفي حالة كون المخطوط كاملاً ، فيه عنوان الكتاب واسم المؤلف ، ينبغي الثبوت من صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه ، وخاصة بالنسبة للكتب المغمورة التي ليست لها شهرة ، فبعض الكتب لا تتناسب مادتها العلمية مع مكانة وعلم مؤلفها ، ومن المؤلفين من لم يعرف عنه أنه خاض في موضوع بعيد عن اهتماماته ، أو أن أسلوب الكتاب لا يوافق أسلوب المؤلف في كتبه الأخرى ، وحقاً إن المؤلف الواحد قد تتفاوت مستويات مؤلفاته باختلاف سني عمره ، فإن فترة الشباب يعثر بها الضعف ، وإن فترة علو السن يتضح فيها النضج والخبرة ، ومع اعتبار كل ذلك ، فلا بد من الثبوت والتحقيق ، فإن هناك مجموعة من الكتب نسبت إلى مؤلفين معروفين ، اتضح بالتحقيق أنها منسوبة إليهم ومحمولة عليهم ، والأمثلة في هذا كثيرة نجتزئ بذكر بعض منها :

من ذلك كتاب باسم « كتاب تنبيه الملوك والمكايد » المنسوب للجاحظ ، وفيه حكايات وأخبار حدثت بعد عصر الجاحظ ، من ذلك وجود باب فيه بعنوان (نكت من مكايد كافور الإخشيدي) ، و (مكيدة توزن بالمتقى لله) ، وبين الجاحظ (ت ٢٥٥ هـ) ، وكافور (ت ٣٥٧ هـ) ، وبين

الجاحظ والمتقي (ت ٣٥٧هـ) عشرات السنين ، ومن ذلك نسبة شرح ديوان المتبني لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، ومؤلف الكتاب هو ابن عدلان الموصللي المتوفي سنة (٦٦٦هـ) ، وجزء من كتاب باسم (اختلاف الفقهاء للشعراني) وهو لأبي الوفاء على بن عقيل الحنبلي الظفري المتوفي سنة (٥١٣هـ) ، ونُسب كتاب (إعراب القرآن) إلى الزجاج (ت ٣١١هـ) ، ورجح المحقق إبراهيم الإبياري نسبته إلى مكي بن أبي طالب القيرواني المتوفي سنة (٤٣٧هـ) ، ومِمَّا جاء من خطأ في عنوان الكتاب ونسبته إلى غير صاحبه أيضاً كتاب (توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب) المنسوب للرماني المتوفي سنة (٣٨٦هـ) الذي حققه سعيد الأفغاني ، ثم اتضح أن عنوان الكتاب هو (شرح الأبيات المشككة الإعراب) وأن مؤلفه ليس الرماني وإنما هو أبو نصر الحسن بن أسد الفارقي المتوفي سنة (٤٨٧هـ) .

تحقيق متن الكتاب :

لقد أوجز العلامة عبد السلام هارون أهم ما يجب في تحقيق متن الكتاب في قوله : « أن يؤدي الكتاب أداءً صادقاً كما وضعه مؤلفه كما وكيفاً بقدر الإمكان ، فليس معنى تحقيق الكتاب أن نلتمس للأسلوب النازل أسلوباً هو أعلى منه ، أو نُحل كلمة صحيحة محل أخرى صحيحة بدعوى أن أولاهما أولى بمكانها ، أو أجمل ، أو أوفق ، أو ينسب صاحب الكتاب نصاً من النصوص إلى قائل وهو مُخطيء في هذه النسبة ، فيبدل ذلك الخطأ ويحل محله الصواب ، أو أن يُخطيء في عبارة خطأً نحويّاً دقيقاً فيصح خطأه في ذلك ، أو أن يوجز عباراته إيجازاً مُخللاً فيبسط المحقق عبارته بما يدفع الإخلال ، أو أن يُخطيء المؤلف في ذكر علم من الأعلام فيأتي به المحقق على صوابه » .

ويقول أيضاً : « ليس تحقيق المتن تحسیناً أو تصحيحاً ، وإنما هو أمانة الأداء التي تقتضيها أمانة التاريخ ، فإن متن الكتاب حكم على

المؤلف ، وحكم على عصره وبئته ، وهي اعتبارات تاريخية لها حرمتها ، كما أن ذلك الضرب من التصرف عدوان على حق المؤلف الذي له وحده حق التبديل والتغيير .

ومعنى هذا أن التحقيق أمانة ، ويحسن بالمحقق أن يكون حذراً أميناً صبوراً ، لا يجترئ على النصوص فيغير أو يبدل ، وأن الجراءة في التحقيق عمل مذموم ، ويمدح المحقق الحذر المشفق المتأن .

مهام المحقق :

ونجمل مهام المحقق في النقاط الآتية :

أولاً : مقابلة النسخ المخطوطة على النسخة الأم ، ويبين في الهامش الفروق بعد أن يرمز لكل نسخة برمز خاص .

ثانياً : عند اختلاف الروايات يثبت في المتن ما يرجح أنه صحيح ، بعد دراسة المحقق لكل رواية ، ويجعل المصحف والمحرف والخطأ في الهامش .

ثالثاً : عند وجود زيادة في نسخة من النسخ لا توجد في النسخة الأم تضاف الزيادة إلى النسخة الأم ، ويشار إلى ذلك في الحاشية ، وذلك إذا تحقق الناشر أن الزيادة هي من أصل الكتاب وليست من الناسخ ، أما إذا كانت الزيادة من الناسخ ، أو من أحد العلماء ، فيشار إليها وتثبت في الهامش .

رابعاً : إذا وجد المحقق في النص المخطوط نقلاً من مصادر ذكرها المؤلف ، يرجع إلى تلك المصادر ويعارض النصوص المنقولة بالأصل المعتمد ، ويدون الفروق في الهامش من حيث الزيادة والنقص أو اختلاف اللفظ .

خامساً : إذا اهتمد المحقق إلى مصادر الأصل المخطوط ، ردّ كل نص فيها إلى مصدره للاطمئنان إلى صحة النص وتوثيقه .

سادساً : يجوز للمحقق إضافة حرف أو كلمة سقطت من المتن ، يتقوم بها النص ، على أن يضع ذلك بين عضادتين ، وقد سمح الأقدمون بزيادة ما سقط من سند الحديث أو متنه ، وتجديد ما اندرس من كتاب الحديث

سابعاً : إذا وُجدَ في المخطوط خرمٌ أضاع نصاً ، وكان هذا النص في كتاب آخر مخطوط أو مطبوع - كأن نقل النص عن مصدره الأول - فيمكن إتمام الخرم ، والإشارة إلى ذلك في الحاشية ، ويوضع المضاف بين عضادتين ، أما إذا لم يجد المحقق ما خُرم أو ما ترك بياضاً في مصدر آخر ، فيشير إلى مقدار الخرم أو البياض في الهامش .

ثامناً : من المحققين من يعتمد على عدة نسخ في آن معاً ، ولا يعتمد على نسخة واحدة عند وجود نسخ كثيرة ، وفي هذه الطريقة حرية للمحقق ، وقد يجوز هذا الأمر بالنسبة للمحقق المتمكن الخبير في معرفة الكتاب ، ومؤلف الكتاب ولغته وأسلوبه ، ولا يؤمن في هذه الحالة الزلل ، والأفضل اعتماد نسخة واحدة ومقابلتها على النسخ الأخرى ، وترجيح الرواية الجيدة .

تاسعاً : عند وجود قراءة لعالم ما على النسخة المعتمدة ، أو النسخ الأخرى وفيها تصحيح يزيد في قيمة الكتاب ، تثبت القراءة في الهامش ويُشار إليه ، ومن المحققين من يرى إثبات هذه القراءة في المتن والإشارة إليها في الهامش ، ولست مع هذا الرأي ؛ لأن الأصل في الكتاب أن يمثل مؤلفه .

عاشراً : كل زيادة في جوانب المخطوط أو طرّته من تنبيه أو تفسير أو تعليق ، يُشار إليها في الهامش ولا تُضاف إلى المتن .

جمع الأصول وترتيبها :

عندما يقع الاختيار على تحقيق مخطوط ، لابد من البحث عن نسخه في مكتبات العالم واستقصاء كل ما يُمكن اسقصاصه من فهارس المخطوطات في المكتبات ، والمخطوطات العربية منتشرة في مكتبات العالم ، شرقية وغربية ، وحقاً إن الباحث لن يستطيع أن يقف على كل ما في المكتبات التي تحوي الكتب العربية ، ولكنه يبذل قصارى جهده في البحث والتنقيب للحصول على كل النسخ المتيسرة ، ويعينه على ذلك - بعد النظر في فهارس المكتبات المخطوطة والمطبوعة - بعض الكتب التي تهتم بالمخطوطات والتي منها على سبيل المثال : كتاب بروكلمان « تاريخ الأدب العربي وذيوله » ، وقد ترجم إلى العربية من الألمانية ، و « تاريخ آداب اللغة العربية » لجرجي زيدان ، و « تاريخ التراث العربي » لفؤاد سزكين وقد ترجمت أكثر أجزائه العربية ، وكتاب « الذريعة إلى تصانيف الشيعة » لأغابزرگ ، و « كتاب الخزانة الشرقية » لحبيب الزيات ، هذا عدا الرجوع إلى خزائن الكتب الخاصة المنتشرة في البلاد العربية والإسلامية ، ولا يستغني الباحث عن سؤال المكتبيين والمهتمين بالمخطوطات من أساتذة وباحثين ومُحققين ، أضف إلى ذلك الكتب المحققة والرسائل الجامعية التي تتضمن فهارسها جُمهرة من المخطوطات .

وحين نقف على مواضع النسخ في المكتبات ، نسعى إلى نسخها أو تصويرها ، فإذا توافرت لدينا كل النسخ ، نبدأ بفحصها ودراستها لمعرفة جيدها من التي فيها نقص أو خرم ، ويدرس الفاحص الورق للتحقيق من عمر النسخة ، وقد تكون بعض النسخ حديثة ولكن أصابها تلف من أثر الرطوبة أو العث أو الأرضة ، فيظن العجل المسرع أنها قديمة ، وأن البلى ليس دائماً دليل القدم ، فقد تسلم بعض النسخ القديمة من عوادي التلف والبلى ، وقد تكون بعض النسخ مزورة بما يكتب عليها من تواريخ قديمة ،

وقد تُعرَّض النسخة لأسباب التلف ليُظن أنها قديمة ، كما يفعل بعض تجار المخطوطات .

ويدرس كذلك الخط والمداد لمعرفة الزمن الذي كتبت فيه ، فلكل عصر نمط خاص في الخط ، ويُعرف كذلك المداد القديم من الحديث ، ويفطن المحقق إلى وحدة الخط واطراده وطريقة رسمه ، ويلاحظ ما على النسخ من إجازات وتَمليكات وقرارات ، أو تعليقات لبعض العلماء ، ومعرفة أزمان هذه الإجازات وتاريخ وفيات العلماء الذين أجازوا أو امتلكوا أو قرأوا وعلقوا ، ويفحص مادة الكتاب ونظام فصوله وأبوابه ، ليطمئن إلى أن النسخة كاملة لم تسقط منها أوراق في أولها أو وسطها أو آخرها ، وملاحظة التعقيبة التي تكون في أسفل الصفحة اليمني ، التي تدل على بدء الصفحة التي تليها ، ويستدل بتتبع هذه التعقيبة على تمام الكتاب وعدم اضطراب أوراقه ، ويدرس خاتمة الكتاب ليقف على اسم الناسخ وتاريخ النسخ ، وعن أي النسخ نقلت ، وبعد هذه الدراسة الفاحصة لكل نسخة ، تُرتَّب النسخ حسب أزمانها وصحتها وجودتها ، وفق الترتيب الآتي :

الأول : أحسن النسخ التي تعتمد للنشر هي نسخة المؤلف التي كتبها بخطه ، وخاصة إذا كانت سالمة من النقص والتلف ، وتكون هذه هي النسخة الأم ، ويحسن أن تكون هذه النسخة كاملة ، فيها عنوان الكتاب ، واسم المؤلف ، وجميع مادة الكتاب ، على آخر صورة كتبها المؤلف بنفسه ، أو أشار بكتابتها أو أملاها أو أجازها ، أو فيها ما يفيد اطلاعه عليها إقراره لها .

ويحسن الثبوت من أن نسخة المؤلف هي آخر تأليفه له ؛ لأن من المؤلفين من يعيد تأليف الكتاب أكثر من مرة ، وفي كل مرة يُضيف أو يَحذف ويعدل وينقح ، فمن المنقول أن كتاب الياقوت لأبي عمر الزاهد

(ت ٣٤٥هـ) ظهر في ست صور ، كل مرة يزيد فيها عند قراءته عليه ، وأن الجاحظ أَلَّف كتابه « البيان والتبيين » مرتين « أولى وثانية ، والثانية أصح وأجود » كما في الفهرست ، وأَلَّف ابن درستويه كتاب « الكتاب » مرتين كل واحدة منهما مُختلفة عن الأخرى زيادة ونقصاً ، وأن أبا بكر الزبيدي أَلَّف كتابه « لحن العامة » مرتين ، وأَلَّف أبو عمرو الشيباني كتاب « النوادر الكبير » ثلاث مرات ، وأَلَّف الثعالبي « اليتيمة » مرتين ، كانت الثانية أوسع وأشمل من الأولى كما نُقل في يتيمة الدهر وغير ذلك كثير .

وعلى المحقق أن يكون فطنًا حذرًا ، فقد يجد في آخر الكتاب عبارة (وكتاب فلان) أي المؤلف ، وهي ليست للمؤلف ، وإنما هي من فعل الناسخ الذي قد ينقل عن نسخة المؤلف ، وينقل ما في آخرها من قول المؤلف ، وكذلك يجب أن يفتن إلى تاريخ النسخة ، فقد تكون النسخة متأخرة وينقل الناسخ تاريخ النسخة السابقة التي ينسخ عنها ، وقد يكون الفرق بين نسخة الأصل والنسخة المنقول عنها قرنًا أو قرونًا ، فيحسن هنا أن يحكم المحقق خبرته في الخط والورق والمداد واسم الناسخ الأول والثاني ، ليثبت من تاريخ النسخة الصحيح .

الثاني : بعد نسخة المؤلف تأتي في المنزلة الثانية النسخة التي قرأها المؤلف ، أو أشار بكتابتها ، أو أملاها ، أو أجازها .

الثالث : وتأتي بعد ذلك النسخة التي نقلت عن نسخة المؤلف أو عورضت بها ، أو قوبلت عليها .

الرابع : ثم النسخة التي كتبت بعصر المؤلف عليها سماعات العلماء ، وبعدها التي ليس عليها سماعات العلماء .

الخامس : النسخة التي بخط عالم تفضل غيرها وتقدم عليها ، وقد كان القدماء يحرصون على اقتناء مثل هذه النسخ وينزلونها منزلة عالية ،

ومن طريف ما يُروى في ذلك أن الجاحظ لما قدم من البصرة إلى بغداد قاصداً محمد بن عبد الملك الزيات في وزارته للمعتصم ، أهدي إليه نسخة من كتاب سيبويه ، وقبل أن يحملها إلى مجلسه أعلم بها بعض موظفي ابن الزيات ، فلما دخل عليه قال له : أوظنت أن خزائننا خالية من هذا الكتاب ؟ فأجابه الجاحظ : ما ظننت ذاك ، ولكنها بخط الفراء ، ومقابلة الكسائي ، وتهذيب عمرو بن بحر الجاحظ ، فقال له ابن الزيات : هذه أجل نسخة توجد للكتاب وأغربها ، فأحضرها الجاحظ إليه وسرَّ بها ووقعت منه أجمل موقع ، كما نقل شوقي ضيف في كتاب « البحث الأدبي » .

السادس : أما النسخ التي كتبت بعد عصر المؤلف ، فترتب حسب قدمها ، تفضل المقدمة على المتأخرة ، والتي كتبها عالم ، أو قرئت على عالم على ما لم يكتبها أو يقرأها أحد العلماء ، وقد نجد نسخة ما أحدث تاريخاً من الأولى ، ولكن كاتبها عالم دقيق يُقيم النص ، وتبرأ نسخته من الخطأ والوهم والتحريف ، وهي أصح متناً وأكمل مادة ، وهنا يجب تقديم النسخة الأحدث .

السابع : هذه النسخة عدا النسخة الأم تُعد أصولاً ثانوية ، أما إذا لم توجد نسخة المؤلف ، فإن أوثق هذه النسخ وأصحها تعد النسخة الأم ، ثم يليها الأقل منها وثوقاً ، وقد يحدث أن تكون هناك نسخة متأخرة صحيحة مضبوطة هي أفضل من أختها المقدمة التي يعتريها النقص أو التحريف أو التصحيف ، وقد نجد نسخة متأخرة نسخت نسخاً جيداً عن نسخة المؤلف ، أو عن نسخة من عصر المؤلف ، وحقاً إن النسخ المتأخرة يعتريها التحريف من أيدي الناسخين ، ولكن قد نجد في المتأخر ما لا نجده في المتقدم .

الثامن : بعض المخطوطات تأتي غفلاً من تاريخ النسخ ولا يعرف

كاتبها أو زمن كتابتها ، ويُستعان لمعرفة عصرها من الخط والورق ، فإن لكل عصر نوعاً من الخط ، وكذلك الورق يُمكن معرفة قدمه ، والمقصود هنا فحص الأصول المخطوطة وليس المصورة عنها .

التاسع : قد يضطر المحقق أن يُحقق الكتاب على أصل مخطوط واحد ، في حالة عدم وجود نسخة مخطوطة أخرى ، أما إذا وجدت نسخة أو نسخ أخرى ، فلا يصح ذلك ، ويُعد عيباً ونقصاً كبيراً ، وإذا كانت النسخة وحيدة ، فيجب مقابلتها على مُختصرات الكتاب إن وجدت ، والأصول المطبوعة ، وما وجد من نصوص في ثانيا الكتب المشابهة .

العاشر : قد تتوافر من بعض الكتب نسخ كثيرة ، وقد تتشابه ثلاث أو أربع نسخ في محاسنها أو عيوبها ، وتكون قد نسخت عن أصل واحد ، وفي مثل هذه الحالة تجعل النسخ المتشابهة مجموعات أو فئات ، ويرمز لكل مجموعة بحرف ، وتتخذ من كل مجموعة نسخة واحدة تمثلها عند المقابلة وبيان اختلاف القراءة .

الحادي عشر : هناك أصول قديمة للكتاب متضمنة في كتب أخرى للمؤلف نفسه ، أو في كتب المؤلفين الآخرين ، وتُعد هذه أصولاً ثانوية يُستعان بها في تحقيق النص ، نجد من ذلك أمثلة كثيرة ، منها ما يتضمنه كتاب شرح البلاغة من نصوص كتب أخرى ، مثل وقعة صفين لنصر بن مزاحم ، ونصوص كثيرة من كتاب المغازي للواقدي ، ونصوص من كتاب العثمانية للجاحظ ، وقد ضُمّن البغدادي في خزنة الأدب كثيراً من صغار الكتب النادرة ، منها فرحة الأديب للأسود الأعرابي الغندجاني ، وكتاب اللصوص للسكري .

الثاني عشر : أمّا النسخ المطبوعة التي لا يُمكن الحصول على الأصل الذي طُبعت عنه ، فإن فريقاً من المحققين يتخذها أصولاً ثانوية ، وبعضهم

يُهمُّها ولا يلتفت إليها ، والأوفق أن تُتخذ أصولاً ثانوية ، وخاصة إذا كانت النسخ المعتمدة قليلة ، أو كانت النسخة المعتمدة وحيدة ، مع ملاحظة أن يكون ناشر المطبوعة من المحققين المتمكنين الثقات من أعلام العرب والمستشرقين المعروفين بالأمانة والعلم والتثبت ، أما ما دون ذلك ممَّا ينشره المتسرعون أو النشرات التجارية فلا يلتفت إليه .

الثالث عشر : قد ترد نسخة بخط المؤلف وهي مسودة الكتاب ولم ترد معها المبيضة ، وفي هذه الحال تُعد مسودة المؤلف هي النسخة الأم ، أما إذا وجدت المسودة مع المبيضة ، فتعتبر المسودة أصلاً ثانوياً يستأنس به لتصحيح القراءة ، وتعرف المسودة ممَّا يرد فيها من أثر المحو والتغيير واضطراب الكتابة ، وترك البياض ، والإضافة بحواشي الكتاب وغير ذلك ، وبعض المؤلفين يكتب الكتاب ولا يُجرده من المسودة ، من ذلك ما نقل من أن ابن دريد صنف كتاب « أدب الكاتب » على مثال ابن قتيبة ولم يُجرده من المسودة ، وقد يُتوفي المؤلف قبل أن يتاح له تبييض كتابه ، من ذلك ما نقله الزبيدي في « طبقات النحويين واللغويين » ذاكراً كتاب « البارع » لأبي علي القالي ، قال : « ولا نعلم أحداً من العلماء المتقدمين والمتأخرين ألَّف نظيره في الإحاطة والاستيعاب ، وتوفي قبل أن ينقحه ، فاستخرج بعده من الصكوك » ، وكذلك يقال في شرح شمس الدين البرماوي لصحيح البخاري المسمى بـ « اللامع الصبيح » ، قال : « ولم يُبيِّض إلا بعد موته » كما نقل القسطلاني في « إرشاد الساري » .

الرابع عشر : النسخة التي عليها سماع علماء معروفين ، أو مُجازة كُتبت عليها إجازات من شيوخ ثقات ، تفضل النسخة التي تخلو من الإجازة أو السماع .

الإجازة والسماع :

كتب في هذا الباب العلامة صلاح الدين المنجد بحثاً بعنوان :

«إجازات السماع في المخطوطات القديمة» ونشر في مجلة معهد المخطوطات ، وهذا إن دلّ فيدل على اهتمام أهل العلم بهذا الباب .

فالإجازة : إثبات المؤلف واعترافه بنسبة الكتاب إليه وإقراره بأنه روي عنه ، أي الإذن برواية الحديث لوثاقة المجاز ، ووجود الإجازة يعني أن النسخة موثقة ، بعد أن تم الإقراء أو السماع ، وأن النسخة مطابقة لنسخة المؤلف معنى ومبنى .

والإقراء أو القراءة : أن يقرئ الكتاب على المؤلف أو غيره من دون أن يكون هناك شخص آخر يسمع ، أو أشخاص يستمعون للقراءة .

والسماع : رواية الكتاب عن مؤلفه أو بالسند المتصل إليه أو أن يقرئ الكتاب على المؤلف أو غيره مع وجود من يسمع أو يسمعون ، ويلخص المنجد فائدة السماعات وقيمتها بأنها :

أولاً : أنموذج من أنموذجات التثبت العلمي الذي كان يتبعه العلماء .

ثانياً : هي وثائق صحيحة تدل على ثقافات العلماء الماضين وما قرأوه أو سمعوه من الكتب .

ثالثاً : هي مصدر للتراجع الإسلامية .

رابعاً : وهي وسيلة من وسائل معرفة مراكز العلم في البلاد الإسلامية، وحركة تنقل الأفراد من بلدان مختلفة ونحوها .

خامساً : وهي دليل على صحة الكتاب وقدمه وضبطه وتاريخه .

نموذج من السماعات :

جاء في خاتمة مخطوطة تهذيب الكمال للمزي المتوفي سنة (٧٤٢هـ) :

« سمع هذا الجزء بقراءة الإمام جمال الدين أبي محمد رافع بن أبي محمد ابن محمد بن شافع السلامي ابنه محمد ، وعلاء الدين طيبرس بن عبد الله الفاروخي ، وأولادي : محمد وزينب ، وابن أخيهما عمر بن

عبد الرحمن ، وأخته خديجة ، وأمهما : فاطمة بنت محمد بن عبد الخالق البباني ، وبنت خالهم : آسية بنت محمد بن إبراهيم بن صديق السلمي ، وأخوهما : أحمد حاضراً في الثالثة ، وصح ذلك في يوم الجمعة السابع عشر من جمادي الأولى سنة أربع عشرة وسبعمائة ، وكتب مصنفه يوسف ابن الزكي عبد الرحمن بن يوسف المزي .

عمل المحقق « معالجة النصوص » :

زيادات النسخ :

يفحص المحقق النسخ المخطوطة فحصاً جيداً ، ويلاحظ الزيادات التي قد توجد في نسخة دون أخرى ، وعليه أن يكون فطناً لما قد يدخله الناسخون من قراءات العلماء أو تعليقاتهم في الحواشي في صلب النسخة ، فإذا تيقن أن هذه الزيادة هي من كلام المؤلف وضعها في مكانها من الكتاب ، وأشار إليها في الهامش بأنها من النسخة الفلانية ، ولكل نسخة رمزها ، وعلى المحقق أن يُميز بين المستدركات التي هي من صحيح الكتاب وبين التعليقات التي يدونها قراء النسخة ، فإذا كان الاستدراك للمؤلف نفسه ووضعه في حاشية الكتاب ، أدخله المحقق في موضعه من الكتاب وأشار إلى ذلك في الهامش ، أما إذا كانت الزيادة من أحد القراء أو العلماء ، فيُشير إليها في الهامش ، ولا يدخلها في متن الكتاب .

وقد تكون في الكتاب إجازة برواية الكتاب عن مؤلفه ، أو عن رواية عنه ، مع إثبات قائمة سماعات يعترف بها المؤلف أو الراوي ، فلهذه الإجازات والسماعات فوائد تاريخية وتوثيقية ، يجب أن يوليها المحقق عناية ويدونها في موضعها ، ويذكرها في مقدمة التحقيق .

تصحيح الأخطاء :

كثيراً ما تقع أخطاء وتحريفات وتصحيفات في النسخة المعتمدة ، وقد

تكون وحيدة ، وقد تكون النسخة متأخرة ومعها نسخ مثلها ، فيكثر فيها الوهم والخطأ ، وعلى المحقق أن يؤدي النسخة القديمة الأم كما هي ، ويُشير إلى ما يظنه خطأ في الهامش ، أما في النسخ المتأخرة فله أن يصحح هذه الأخطاء والتصحيحات مستعيناً بالمراجع ، وقد يجد نصف الصواب في نسخة ، ونصفه في نسخة ثانية ، وعليه أن يبين التصحيحات بعد أن يتوثق منها في الهامش .

الزيادة والحذف :

مر أن النسخة الأم إذا كانت قديمة تؤدي كما هي دون زيادة أو نقص ، أما النسخ الثانوية فكذلك لا يزداد فيها ولا يُحذف إلا ما كان ضرورياً ، بعد التثبت والرجوع إلى مراجع التحقيق ، وقد أجاز القدماء أن يلحق بالكتاب ما هو ضروري لإقامة النص ، فقد أجاز ابن كثير في « الباعث الحثيث » أن يلحق في نصوص الحديث ما سقط منه أو اندرس من الكتاب ، قال : « وإذا سقط من السند أو المتن ما هو معلوم فلا بأس بإلحاقه ، وكذلك إذا اندرس بعض الكتاب فلا بأس بتجديده على الصواب » .

ولا شك أن المراد بالإضافة أو الحذف هو ما كان واضحاً متعيناً ، كإضافة (بن) في السند نحو : « عبد الله مسعود » ، وإضافة (على) في « بُني الإسلام خمس » ، وكذلك حذف المتكرر في (بني الإسلام على على خمس) ، وفي كل الأحوال ينبه المحقق في الهامش على الزيادة أو الحذف ، ويضع الزيادة بين عضادتين [.....] .

أمّا الزيادة التي يُراد بها توضيح النص وإزالة ما فيه من إبهام ، فلا تكون في الأصل وإنما مكانها في الهامش ، أمّا التغيير والتبديل فلا يجوز في النسخة العالية ، ويجوز في النسخ الثانوية إذا تحقّق أن هناك أخطاء

وتحريفات من قبل النساخ ، ويتم ذلك بالرجوع إلى مصادر التحقيق ،
والإشارة إلى كل ذلك في الهامش .

مقابلة النسخ :

وينبغي الاهتمام بإثبات الفروق التي لها أثر في قراءة النص ، حيث
يترتب على اختلاف رسم الكلمة تغيير المعنى ، ومن المحققين - ومنهم
المستشرقين - يدّونون كل فرق مهما كان واضحاً بيناً أنه من سهو النساخ من
كلمات في نسخة (رما) وفي أخرى (رمى) ، و (سقا) ، و (سقى) ،
و (سمّا) و (سماء) ، و (مّا) و (ماء) ، و (الحرث) و (الحارث) ،
و (خلد) و (خالد) ، و (معاوية) و (معوية) ، هذا وغيره ممّا
يدخل ضمن الرسم الإملائي الذي يغير حسب الرسم الحديث ويُنبّه عليه
في المقدمة ، وكذلك يُقال في بعض الفروق الطفيفة كحروف العطف
ومَجيء الفاء مكان الواو أو العكس ، أو سقوط نقطة من الذال والتاء
والياء ، وهو من أثر الخط وإهمال النساخ ، كل ذلك يغير ويُشار إليه
جُملة في المقدمة أثناء وصف النسخة .

إن المحقق يُقارن بين النسخ ويثبت الاختلافات الواضحة في الهامش ،
وإذا ورد نص فيه أغلاط وآخر يخلو منه يثبت الصحيح في الأصل ،
ويُشار إلى النص الآخر المخطوء في الهامش ، وعلى المحقق حين يرجح
نصاً على آخر أن يبين سبب الترجيح ويُعلّل ذلك ، ويسوق الأدلة التي
تعزز رأيه في ترجيح هذه القراءة أو تلك .

الضبط :

إذا كانت النسخة الأم مضبوطة بالشكل ، أو فيها ضبط جزئي ،
فينبغي أن يلتزم المحقق بذلك ولا يغيّره أو يبدله التزاماً بأمانة أداء النص
كما أراده المؤلف ، وإذا ورد في بعض الكلمات ضبطان ، كأن يكون

الحرف مضمومًا ومكسورًا ، فيجب أن يؤدي كما هو ، وأما النسخ التي يقل فيها الضبط ويحتاج المحقق إلى ضبطها ، فيضبطها مستأنسًا بطريقة المؤلف في الضبط ، كأن يميل المؤلف إلى ضبط بعض الكلمات التي يجوز في بعض حروفها الكسر والفتح ، أو الفتح والضم ، فيتبع طريقة المؤلف في الكلمات التي ضبطها ، أما الكلمات التي لم تضبط وليس لها مثل في كلام المؤلف ، فيختار في ضبطها أعلى اللغات ، ويدع اللغة النازلة ، ومما ينبه له ، أن يفتن المحقق إلى أن المؤلف قد يضبط الكلمة ضبطًا خاطئًا لينبه بعد ذلك على الخطأ ويصححه ، فليس للمحقق أن يصحح ذلك الضبط الخاطيء .

ويجدر أن يتنبه المحقق إلى أن الضبط يحتاج إلى أن الدقة والحذر ، فقد ترد بعض الكلمات لها ضبط يخالف المؤلف ، ويراد بها غير المعنى المتداول ، ويجب هنا معرفة مراد المؤلف في المعنى ، فقد ترد عند المؤلف كلمة (الكهول) بفتح الكاف وسكون الهاء وفتح الواو ، بمعنى بيت العنكبوت ، فيضبطها المحقق (الكهول) جمع كهل مجارة للمألوف ، وكذلك (العلب) بفتح فسكون ، بمعنى الوسم والتأثير ، فيضبطها (العلب) بالضم والفتح جمع علبة ، بفتح فسكون ، بمعنى الوسم والتأثير ، فيضبطها (العلب) بالضم والفتح جمع علبة ، فيفسد بذلك المعنى ويذهب مراد المؤلف .

وعلى المحقق أن يشكل الآيات القرآنية والأحاديث النبوية ، ويشكل الأشعار والأمثال تشكيلاً يزيل عنها الإبهام والوهم ، ويشكل الألفاظ التي يلتبس معناها إذا أهمل شكلها ، كالمبني للمجهول ، والكلمات التي فيها تصغير أو تشديد ، أو حروفاً مهملة تلتبس بالمعجمة . ويضبط كذلك الأعلام الأعجمية المعربة أو المركبة أو الصعبة ، وأن يتخذ الحذر في ضبط أعلام الأشخاص والقبائل والبلدان ، والرجوع في ذلك إلى مصادر

التحقيق ، فقد يلتبس المصغر بالمكبر ، والمخفف بالثقل ، والمعجم بالمهمل ، كعدي وعُدي ، وصديق وصديق ، وحبيب وخبيب ، ونمير ونُمير ، وكثير وكُثير ، وحبير وجُبير ، وسليم وسُلِيم ، ومسلم ومسلّم .

ويضبط كذلك الكلمات التي تحتاج إلى شرح ، والتي تلتبس بغيرها ، أو تكون صعبة غير مألوفاً ، أو يكثر الخطأ فيها ، أو يشيع استعمال المخطوء فيها ، ويضبط وسط الفعل في الماضي والمضارع من الثلاثي لأن أكثره يعتمد على السماع ، ويضبط الأفعال التي تلزم البناء للمجهول ، مثل : حُمَّ ، وجُنَّ ، وعُنِيَ ، وهُرُعَ ، ويضبط كذلك أسماء النبات والحيوان والعقاقير ، والكلمات التي تتفق صورتها وتختلف معانيها باختلاف شكل حركاتها ، وفي كل ذلك يرجع إلى مصادر اللغة والمعجمات وتراجم الرجال والطبقات وكتب البلدان وغيرها ، ولا يعتمد فيها على الذاكرة فإن ألفة الكلمة كثيراً ما تؤدي إلى الخطأ .

وعلى المحقق أن يصف في المقدمة النص ومقدار ما فيه من شكل ، وما أضيف إليه .

العلامات :

قد يُصادف المحقق في المخطوطات القديمة ، وفي كتب الحديث خاصة ، بعض العلامات والحروف الصغيرة التي توضع فوق بعض الألفاظ ينبغي أن يعرف معناها ويفطن إلى مدلولها ، من ذلك :

(أ) كلمة (صح) توضع فوق اللفظ ، ومعناها أن اللفظ على ما هو مثبت صحيح .

(ب) رأس حرف (ص) ممدودة ، وتُسمى (ضبة) أو علامة التمريض ، توضع فوق العبارة التي هي صحيحة في نقلها ولكنها خطأ في ذاتها ، وتُسمى هذه العلامة أيضاً علامة التضييب ، قال السيوطي في

«تدريب الراوي» : « يسمى ذلك ضبةً لكون الحرف مقفلاً بها لا يتجه لقراءة ، كضبة الباب يقفل بها » .

وقد يوضع الحرف (ض) في وسط الكلام إشارة إلى وجود بياض في الأصل المنقول عنه .

(ج) إذا ضرب فوق لفظ بخط ، فمعناه أنه محذوف ، وربما حوِّق بنصف دائرة فوق الكلام المحذوف .

(د) كثيراً ما يحدث التباس في قراءة الحروف ؛ لأن الكتابة لم تكن معجمة (غير منقوطة) ، ولذلك دأب بعض العلماء والنساخ منعاً للتصحيف والتحريف ، أن يضعوا بعض إشارات على الحروف لئلا يقع التباس فيها ، من ذلك : إنهم كانوا يضعون حرف حاء صغيرة فوق حرف الحاء في الكلمة لئلا يقرأ الحرف خاء معجمة ، أو يضعون عيناً صغيرة تحت حرف العين لئلا يقرأ غيناً معجمة ، وكذلك يفعلون في حرف الصاد والطاء والذال والراء .

وقد يضعون ثلاث نقاط تحت حرف السين لئلا تقرأ شيئاً ؛ لأن نقاط الشين فوق الحرف ، وكانوا يضعون هذه النقاط إما صفّاً واحداً أو صفين ، وكان بعضهم يعجم الشين بنقطة واحدة فوقها ، كما في همع الهوامع ، وبعضهم كان يكتب شيئاً صغيرة (سـ) تحت السين .

ومن الكتاب من يضع فوق الحرف المهمل أو تحته همزة صغيرة (ء) ، ومنهم من يضع خطأ أفقيّاً فوقه (—) ، ومنهم من يضع رسماً أفقيّاً كالهلال (○) ومنهم من يضع علامة شبيهة بالرقم (٧) ، وفي بعض الكلمات التي تقرأ بالإهمال والإعجام معاً ، قد ينقط الحرف من أعلى ومن أسفل معاً ، وذلك مثل (التسميت) و (التشميت) ، أي تشميت العاطس ، يضعون أحياناً فوق السين نقطاً ثلاثاً وتحتها كذلك ،

إشارة إلى جواز القراءتين ، و (المضمضة) و (المصمصة) تكتب بنقطة فوق الضاد وأخرى تحتها ، تجويزاً لوجهي القراءة .

وممّا يلاحظ في ضبط الحروف كتابة :

الهمزة : وهي صورة رأس عين (ع) توضع فوق ألف القطع ، أو على الواو والياء بدلاً من الألف ، أو في موضع ألف قد حذفت صورتها مثل : ماء وسماء ، كثيراً ما تهمل كتابتها في المخطوطات فتلتبس ماء بكلمة (ما) ، وسماء بالفعل (سما) ، والهمزة المكسورة تكتب أحياناً تحت الحرف ، وتكتب أحياناً فوقه .

المدة : وهي السحبة التي في آخرها ارتفاع ، قد ترد في الكتابة القديمة فيما لم نألفه ، نحو (مآ) التي نكتبها الآن (ماء) بدون مدة .

الشدة : وهي رأس الشين تكتب فوق الحرف ، وقد تأتي تحت الحرف إذا كانت مقرونة بالكسرة ، وقد تكتب الفتحة فوق الشدة وأحياناً تحتها ، ويضع المغاربة الضمة تحت الشدة ، وفي الكتابة المغربية تكتب الشدة كالعدد سبعة (٧) شديدة التقويس .

وتخفيف الحرف ، أي غير مشدد ، يرمز إليه أحياناً بالحرف (خ) ، أو بإشارة (خف) إشارة الخفة .

وممّا يتصل بهذا معرفة الخطوط والتعود على قراءتها ، والتنبه إلى كيفية رسم الحروف في كل موضع من الكلمة ، وخاصة الخط المغربي ، ففيه صعوبة لمن لم يألفه ولم يمارس القراءة فيه ، وتيسر هذه الصعوبة بكثرة القراءة والممارسة ، فهم يضعون نقطة الفاء تحت الحرف ، وينقطنون القاف بنقطة واحدة فوق الحرف ، ويضعون الفتحة تحت الشدة لا فوقها كما هو في الخطوط المشرقية ، ويضعون الكسرة للحرف المشدد تحت الحرف لا فوقه ، ويميل الكتاب إلى الاستدانة في رسم الحروف ، فتشابه

استدارة الدال والراء ، ويتشابه شكل الكاف والطاء ، وييقون الألف التي نَحذفها في كلمات مثل : لكن وهؤلاء وهذا ، فيكتبونها (لاكن ، وهؤلاء ، وهذا) ، وعلى الرغم من هذه الصعوبات فالخط المغربي جَميل فيه نظام ، وأشكال هندسية متناسقة .

وقد يستعمل رأس الحرف عين (ع) إشارة إلى كلمة (لعله كذا) ، والحرف (ظ) في الهامش إشارة إلى كلمة (الظاهر) ، وتوضع (ك) في بعض الهوامش إشارة إلى (كذا في الأصل) .

وإذا كان في النص زيادة بعض الكلمات وجدت خطأ ، فيُشار إلى الزيادة بخط يوضع فوق الكلام منعطفًا عليه من جانبه ، بهذا الشكل (┌ ┐) وأحيانًا توضع الزيادة بين دائرتين صغيرتين (00) ، أو بين نصفين دائرة (()) ، وأحيانًا توضع كلمة (لا) أو (من) أو (زائدة) فوق أول كلمة من الزيادة ، ثم كلمة (إلى) فوق آخر كلمة منها .
أما بالنسبة للأرقام ، فقد ترد في بعض المخطوطات القديمة لها شكل خاص يختلف عما نعهده .

الرسم الإملائي :

إن الرسم الإملائي في المخطوطات يختلف عن الرسم الإملائي الحديث ، وهو في كثرته مشابه لرسم المصحف ، وعلى المحقق أن يستبدل الرسم الحديث بالرسم القديم دفعًا للوهم واللبس ، وقد أجاز الأقدمون أنفسهم ذلك كما ذكر في مقدمة « الوافي بالوفيات » .

وكثير من المخطوطات القديمة ألفاظها مهملة غير معجمة ، أو بعضها معجم وبعضها مهمل ، فلا يُمكن نشرها اليوم بلا نقط ، وكثير من كلمات المخطوطات مُجردة من الحركات والهمزة والتشديد والمدة ، فينبغي اليوم أن تضبط بالشكل ، وعلى المحقق أن يعني بالرسم وخاصة فيما

يأتى :

رسم همزة الابتداء ، وكثيراً ما يؤدي عدم رسمها إلى تغيير المعنى ،
مثل : أعذار ، وإعذار ، وأعلام وإعلام ، وأنباء وإنباء ، وأن وإن . وفي
المخطوطات تُحذف الهمزة المتطرفة ويرسم قبلها مدة ، مثل : سماء ،
وعلياً ، وابتدأ ، وابتلاً ، بدلاً من : سماء ، وعلياء ، وابتداء ، وابتلاء .

ضرورة وضع نقطتي الياء لئلا تلتبس بالآلف المقصورة مثل : أبي
وأبي ، والهَدي والهَدي ، وعليّ ، وعلى ، وممّا يُؤخذ على المصريين
إهمالهم النقطتين ، وتكاد تخلو مطابعهم من الياء المنقوطة .

ضرورة الحرص على وضع علامة التشديد في موضعها دائماً .

تثبت الآلف الوسطية في الأسماء التي كانت تُحذف ألفها في كثير من
أسماء الأعلام مثل : الحَارث ، ومروان ، وخالد ، وإبراهيم ،
وإسحاق ، وهارون ، ومعاوية ، وسليمان ، وعثمان ، فإنهم كانوا
يكتبونها : الحرث ، ومرون ، وخلد ، وإبرهيم ، وإسحق ، وهرون ،
ومعوية ، وسليمن ، وعثمن ، وكذلك في غير أسماء الأعلام مثل :
السموات والصلاة وثمانية وثلاثين ، والملائكة ، وسبحانه ، كانت تُكتب
بِحذف الآلف : السموت ، والصلوة ، وثمانية وثلثين ، والملائكة ،
وسبحنه ، ونحو ذلك .

همزة (ابن) من القدماء من يحذفها ومنهم من يثبتها سواء أكانت بين
علمين أم لم تكن ، ولذلك يجب الالتزام بالرسم الحديث فتحذف الهمزة ،
إلا إذا جاءت في بداية السطر ، أو بين علمين ليس أولهما ابناً للثاني ،
وقبل الصفات المادحة مثل : ابن الحافظ ، ابن الشيخ ، ابن الإمام ، أو
قبل الأنساب مثل : ابن الدمشقي ، ابن الديبشي ، ابن الأثير .

من المحققين من أمثال : صلاح الدين المنجد في كتابه « قواعد تحقيق

المخطوطات « من يرى فصل الأعداد فيثبت ، سبع مئة ، بدلاً من سبعمئة ، أو سبعمائة ، وثلاث مئة ، بدلاً من ثلثمئة ، أو ثلاثمائة ، وكذلك إثبات الألف في الألفاظ المحذوفة ألفها مثل : لآكن ، بدلاً من لكن ، وهاذا بدلاً من هذا ، وهاؤلاء بدلاً من هؤلاء ، كما يفعل بعض أهل المغرب العربي حيث يثبتون هذه الألف .

وعلى المحقق في كل الأحوال أن يُنبه في المقدمة عند وصف المخطوطة إلى الرسم المتبع والطريقة التي اتبعها في تبديله مع أمثوزجات منه .
المختصرات :

وهناك رموز واختصرات لبعض الكلمات أو العبارات جاءت في المخطوطات القديمة ، نرى أن تثبت كاملة ولا حاجة إلى هذه الاختصرات الآن إلا إذا تكررت كثيراً ، من ذلك الصلاة على النبي والترحّم . بعد ذكر المتوفي والترضي على الصحابة وألفاظ التحديث والأخبار والأنباء في إسناد الحديث ، وهذه أهم المختصرات :

تع : تعالى .

رحه : رحمه الله .

رضه : رضي الله عنه .

رضي : رضي الله عنه .

أمّا الصلاة على النبي فيجب أن تكتب كاملة وقد كره الفقهاء اختصارها وقد اختصرها بعض العجم على هذا الشكل :

(صلعم ، ص م) أي - صلى الله عليه وسلم - (و ع م) أي عليه السلام .

إلخ : إلى آخره .

اهـ . انتهى .

ثنا : حدثنا .

ثنى : حدثني .

نا : حدثنا أو أخبرنا .

أنا : أخبرنا .

أنبا : أنبأنا .

ش : الشرح .

الش : الشارح .

ع : موضع (استعمله صاحب القاموس ومن جاء بعده وكذلك المختصرات التالية) .

ج : جمع .

جج : جمع الجمع .

ججج : جمع الجمع الجمع .

ة : قرية .

وفي كتب الحديث جاءت اختصارات لأسماء الكتب الستة وغيرها ، وهي :

خ : البخاري ، م : مسلم ، ت : الترمذي ، د : أبو داود ،

ن : النسائي ، ق : القزويني .

ولهذه العلامات منزلة كبيرة في تيسير فهم النصوص وتعيين معانيها ،

فإذا وضعت في مواضعها وضح المعنى .

الإشارات وعلامات الترقيم :

توضع علامات الترقيم الحديثة في أماكنها من الكلام كالنقطة والفاصلة

وعلامة الاستفهام ، والتعجب والنقطتين وغيرها ، وهذه العلامة مقتبسة

من نظام الطباعة الأوروبي ، وكان لهذا أصلٌ في الكتابة العربية ، فالنقطة في آخر الفقرة كانت ترسم مُجوفة هكذا (0) ، وكان الناسخ يضعها لتفصل بين الأحاديث النبوية ، وكان قارئ النسخة على الشيخ ، أو معارضها على النسخ ، يضع نقطة أخرى مصمتة داخل هذه الدائرة () ليدل بذلك على أنه انتهى من مراجعته إلى هذا الموضع ، قال الخطيب البغدادي : كما نقل عنه ابن كثير في الباعث : « وينبغي أن يترك الدائرة غفلاً ، فإذا قابلها نقط فيها نقطة » ، فيجب وضع النقطة عند انتهاء المعاني في الجمل ، وتوضع الفاصلة بين الجمل ، ولا تستعمل النقطة مع الفاصلة ، وتستعمل علامة الاستفهام عند السؤال وإشارة التعجب في موضعها ، وتستعمل النقطتان بعد القول ، وتوضع بعد قال الثانية إذا ورد قولان ، مثل : (قال أبو هريرة ، قال ابن عباس :) ، وتوضع النقاط إذا كان في الأصل خرم كل ثلاث نقاط مكان كلمة (...) .

الأقوال والرموز :

تستعمل الأقواس والخطوط والرموز على الوجه الآتي :

- القوسان المزهزان لحصر الآيات القرآنية : ﴿ 》 .
- علامة التنصيص وتحصر بينها النصوص المقتبسة وأسماء الكتب إذا وردت في النص : « » .
- القوسان يستعملان في إبراز بعض الكلمات وإظهارها ، ويحصران كذلك وجه الورقة وظهرها : () .
- القوسان المربعان (العضاдатان) يحصران ما يضاف من نصوص ثانية نقلت النص أو استشهدت به ، وما يضاف من تكملة أو عناوين جديدة : [] .
- الخطان القصيران يحصران الجملة المعترضة : - - .

- الخطان العموديان المتقابلان يحصران كل زيادة تضاف من نسخة ثانية غير النسخة المعتمدة : // // .

- القوسان المكسوران يحصران ما يضيفه الناشر من عنده حرف أو لفظ يقتضيه السياق : < > .

ومن المحققين من يستعمل العضادتين في هذا الموضع وهو مصيب .
- توضع كلمة (كذا) بين قوسين لما يبههم على المحقق قراءته ويثبت كما ورد ، وبعضهم يضع علامة الاستفهام بين قوسين (؟) بدلاً من ذلك ، والأول أشهر .

- يرمز إلى كل نسخة من النسخ المخطوطة بحرف ، يؤخذ من اسم صاحبها ، أو من اسم المكتبة التي وجدت فيها ، أو من اسم البلد الذي فيه المكتبة ، كما يرمز إلى فئات المخطوطات بحروف مثل : فئة أ ، فئة ب ، فئة ج .

الحواشي والتعليقات :

للمحقق أن يكتب في الحواشي (الهوامش) ما تدعو إليه الضرورة التي تخدم النص وتوضحه ، وتزيل إبهامه ، وتثريه بما يترجم لأعلامه ، وما يربط فقره وأفكاره من إحالات وإشارات ، وبيان للقراءات في النسخ ، واختلافها وفروقاتها ، وتوثيق النص بتخريج أشعاره ونصوصه من كتب التراث ، وللمحقق طرائق في تنظيم الهوامش ، من ذلك :

أولاً : يكون الهامش في أسفل الصفحة ، ويكتب بحرف مُخالف لحرف المتن أصغر منه .

ثانياً : يكون اختلاف النسخ في حواشي صلب الكتاب ، وتلحق بقية الهوامش بنهاية الكتاب ، وحُجة من يفعل هذا ، عدم إشغال القارئ بغير نص الكتاب ورأى المؤلف ، وهذه هي طريقة أكثر المستشرقين .

ثالثاً : أن تُلحق الحواشي كلها ، اختلاف النسخ والتعليقات بنهاية الكتاب .

رابعاً : ومنهم من يجعل الحواشي كلها أسفل الكتاب ، اختلاف النسخ أولاً ، والتعليقات ثانياً ، ويفصل بينهما خط والأفضل أن يكون الهامش في أسفل الصفحة ، بما فيه اختلاف النسخ والتعليقات ، اللهم إلا إذا كانت تراجم الأعلام كثيرة ، فيمكن أن تفرد بملحق في آخر الكتاب وترتب ترتيباً هجائياً .

ويتضح موقف المحققين من الحواشي والتعليقات في اتجاهات ثلاثة :

الأول : فمنهم من يكتفي بذكر اختلاف النسخ فقط ، وقلما يخدم النص بتعليق أو بيان أو توضيح ، وهذا ما عليه جمهور المستشرقين ومن تابعهم في هذا النهج من العرب والمسلمين .

الثاني : ومنهم من يكثر من التعليق والتفسير والشرح والإيضاح والتخريج ، وإثقال الحواشي بنصوص ونقول كثيرة ، حتى لتصبح الحاشية كتاباً آخر .

الثالث : وفريق وسط يرى النمطين السابقين إفراطاً وتفریطاً ، يجعل في الهامش اختلاف النسخ ، وبيان الفروق في القراءات ، والتعليق ، والترجمة للأعلام ، والتنبيه على الأوهام ، كل ذلك بقدر ، بحيث يخدم النص ويوضحه ويثريه بالفوائد دون إثقال ، وهذا هو المنهج الذي يرتضيه كثرة المحققين ، ونراه صواباً .

إن التعليق مطلوب من المحقق في القضايا الضرورية التي توضح النص وتزيل عنه اللبس والوهم ، وتصحح ما فيه من خطأ ، ويمكن أن نوجز النقاط التي يشملها التعليق فيما يأتي :

أولاً : التعريف بالمغمور والمبهم من أعلام الناس والبلدان ، بالقدر

الذي يَخدم النص ويوضحه ويسر الانتفاع به ، وعدم التعريف بالمشهورين كأعلام الخلفاء والملوك والأمراء والشعراء والكتاب ، ولا ضرر إذا ذكرت سنوات الوفاة .

ثانيًا : شرح الألفاظ الصعبة والغريبة التي تحوج إلى الرجوع إلى المعجمات .

ثالثًا : توضيح الرموز والمصطلحات التي ترد في النص ، مع بيان دلالتها في عصرها .

رابعًا : تخريج الأحاديث النبوية بالرجوع إلى كتب الحديث ، مع بيان درجة الحديث من حيث الصحة والسقم ، حتى لا تختلط الأحاديث الموضوعية بالأحاديث الصحيحة ، وذلك بالرجوع إلى كتب الحديث وكتب مصطلح الحديث .

خامسًا : تخريج الأشعار بالرجوع إلى دواوين الشعراء ، وعند عدم وجود ديوان للشاعر الرجوع إلى كتب المختارات الشعرية ومجاميع الشعر وكتب الأدب والشواهد .

سادسًا : مقارنة النص المعتمد بالنصوص في الموضوعات المشابهة سواء ما كان لاحقًا به أو سابقًا عليه .

سابعًا : نقد النص وبيان ما فيه من وهم أو خطأ ، والإشارة إلى الصحيح بعد توثيقه بالأدلة الواضحة .

التخريج :

التخريج : توثيق النص وخدمته وتوضيحه ، وذلك بتحديد مواطن النقول وضبطها وتصحيحها وإكمالها وعزو النصوص إلى أصحابها ، وتتمة ما يقع في النص من نقص وخلل ، أو وهم وخطأ ، وتخريج النص بين صحته وسلامته ، ويدل على مصادر المؤلف ونقله ، والمحدثون هم أشد

العلماء عناية بتخريج الأحاديث وإسنادها ، وقد كانت كلمة التخريج ، خاصة بالحديث النبوي ، وقد توسع في استعمالها ، وشاعت في العصر الحديث مع شيوع التحقيق وكثرته ، ومن المحققين من يعدل عن هذه التسمية إلى تسمية أخرى هي (الرواية) ، وينبغي التنبيه إلى أن التخريج يكون بالقدر الذي يخدم النص وفيه فائدة وتوضيح وتقويم ، مع عدم الإسراف بنقل الأخبار والروايات التي ليس لها صلة أو فائدة غير الإطالة والتكثير .

والنصوص التي يحرص المحقق على تخريجها هي :

أولاً : الآيات القرآنية :

ويرجع فيها إلى القرآن الكريم ، ويُستعان لمعرفة السورة ورقم الآية بالمعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبد الباقي ، يذكر اسم السورة ثم رقم الآية ، ولا يجوز ذكر رقم السورة فقط دون اسمها كما يفعل المستشرقون ، وإذا ورد في النص خطأ في الآية يُصحح الخطأ ويُشار إليه في الهامش ، ويرجع للتوثيق إلى القرآن الكريم ، ولا يعتمد المحقق على ذاكرته ، فكثيراً ما تخون الذاكرة ، أو يختلط عليه فيحذف حرفاً أو يزيد .

ثانياً : الأحاديث النبوية :

تُخرَج الأحاديث النبوية بالرجوع إلى صحيح البخاري ومسلم وموطأ مالك ، ويذكر الجزء والصفحة ، ويُسمى الباب أيضاً ، فإن لم يجد فيها الحديث ، يرجع إلى كتب السنن الأربعة (النسائي ، وأبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه) ، فإن لم يجد فيها الحديث فيرجع إلى كتب المسانيد مثل مسند أحمد ، ومسند الدارمي وغيرها ، ولأهمية الحديث ومنزلته في الشريعة الإسلامية ينبغي بيان درجة الحديث من الصحة

والضعف ، حتى لا تشيع بين الناس الأحاديث الموضوعة ، ويُستعان في معرفة مواضع الحديث بالرجوع إلى كتب الفهارس (المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي) الذي عمله فنسك ومنسنيج ، و (مفتاح كنوز السنة) الذي عمله فنسك وترجمه محمد فؤاد عبد الباقي ، وكذلك كتاب (تيسير المنفعة بكتابي مفتاح كنوز السنة والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي) لمحمد فؤاد عبد الباقي .

ثالثاً : الشعر :

تَخْرِيجُ الأشعار والأرجاز بالرجوع إلى الدواوين ، فإن لم يكن للشاعر ديوان ، يرجع إلى مجاميع الشعر وكتب الأدب والنحو والنقد والبلاغة والتاريخ والبلدان ، التي تستشهد بالشعر ، وينسب الشعر إلى قائله إذا كان غير منسوب ، ويبين اختلاف الرواية ، ويصحح النص وينبه إلى ضوابه في الهامش ، وإذا كان البيت مكسوراً أقامه ، ومن المحققين من يحرص على بيان بحور الشعر ، وبعض المحققين يكثر من التخريج بالإضافة إلى وجود الديوان ، وفي هذا تكثير وإثقال للهوامش لا نفع فيه .

رابعاً : الأمثال :

تخرج الأمثال بالرجوع إلى كتب الأمثال ، مثل : مجمع الأمثال للميداني ، والمستقصى للزمخشري ، والفاخر للمفضل بن سلمة ، وجمهرة الأمثال للعسكري ، والأمثال للقاسم بن سلام ، وأمثال العرب للضبي .

خامساً : المأثورات والنصوص المقتبسة :

تخرج النصوص المقتبسة كالخطب والرسائل والوصايا والحكم ، وهذه النصوص تكشف عن مصادر المؤلف التي نقل عنها ، والكتب التي نقلت عن المؤلف أيضاً ، وعلى ضوء هذه المصادر يوثق النص ويصحح ، ويبين

ما فيه من زيادة أو نقص أو تغيير ، ويرجع في كل ذلك إلى كتب الأدب والأمالى والمجالس ، والكتب التى طابعها جمع الأخبار والحكايات والنوادر والأيام .

نقد النص :

إن عمل المحقق الأساسى هو ضبط النص وتوضيحه ، والتنبيه إلى ما فيه من أغلاط وأوهام ، وبيان الصواب من الخطأ ، والتنبيه إلى رأى الضعيف ، وبيان رأى الأقوى ، معززاً ذلك بالأدلة والشواهد ، وموثقاً رأيه بالمصادر المعتمدة ، وهذا العمل الذى فيه ترجيح رأى بالدليل ، وتقويم معوج ، وتصويب خطأ ، هو ما يدخل فى باب نقد النص ، ولا يقوم بهذا إلا المحقق المتمكن الحذر المدقق ، الذى خبر النصوص وعرف دقائقها ، بحيث لا يصبح نقد النص مركباً ذلولاً تجرب فيه الآراء ، وتطلق فيه الأحكام دون حجة بينة ودليل دافع ، وإلا فليس لأحد أن ينقد نصاً معتمداً على الذوق والمزاج ، والرأى الفطير .

والمحقق الجيد هو الذى يحيط بعلوم التراث ولغته وأدبه وله خبرة ومران بنصوصه ودقائقه ، وهو الذى يستطيع الحكم على النصوص ونقدها ، فيفيد بعمله هذا قارئ الكتاب والباحث والدارس ، فيسهل عليهم الفائدة ويوفر لهم الجهد والوقت .

تقديم النص :

بعد الانتهاء من تحقيق الأصل المخطوط ، واستكمال كل أسبابه ، وإخراجه من المسودة إلى المبيضة ، يكتب المحقق مقدمة يقدم فيها النص وتتضمن الآتى :

أولاً : التعريف بالمؤلف وإلقاء الضوء على عصره بالقدر الذى يتعلق بالمؤلف والكتاب ، مع ذكر المصادر والمراجع التى ترجمت له .

ثانياً : دراسة عن الكتاب وشأنه بين الكتب التي ألفت في موضوعه ،
والجديد الذي يتميز به الكتاب .

ثالثاً : موضوع الكتاب وما ألف فيه قبله وبعده .

رابعاً : وصف المخطوط الذي اعتمد عليه في النشر ، ويتضمن
الوصف النقاط الآتية :

الأولى : ما أثبت على الورقة الأولى من اسم الكتاب واسم مؤلفه
والتحقق من صحة اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلفه .

الثانية : تاريخ النسخ واسم الناسخ ، ويُشار إلى من ترجم له إذا كان
معروفاً .

الثالثة : إذا كان الكتاب غفلاً من اسم المؤلف فيحاول المحقق عرفانه
من الموضوع ، والأسلوب ، والأعلام المذكورة ، ممن يذكر أنه رآهم أو
اجتمعَ بهم ، وإذا لم يكن على الكتاب تاريخ نسخ ، فيقدر عمر المخطوط
بالخط والورق .

الرابعة : عدد ورقات المخطوط وقياسها ، وعدد السطور في الورقة
وطول كل سطر ، وما فيها من هوامش وأبعادها .

الخامسة : نوع الخط الذي كتبت النسخة به ، وهل كتبت النسخة بخط
واحد أو خطين مختلفين .

السادسة : الرسم الذي تبعه الناسخ ، تذكر أنموذجات من الألفاظ التي
سيبدل المحقق رسمها في النص .

السابعة : المداد واختلاف ألوانه ، فقد يكتب النص بالأسود ،
والعناوين بالأحمر ، وقد تكون فواصل بالأحمر والأزرق ، فيُشار إلى
ذلك كله .

الثامنة : الورق ونوعه .

التاسعة : التعقيبات ، أي الكلمات التي تثبت في آخر كل صفحة لتدل على أول كلمة في الصفحة القادمة ، وهي تدل على تتابع النص .

العاشرة : التعليقات في الهوامش .

الحادية عشرة : الإجازات (المناولات ، إجازات الإقراء ، إجازات السماع) ينوه بها في المقدمة ويثبت نصها في آخر الكتاب .

الثانية عشرة : التملكات ، أي من ذكر اسمهم من العلماء أو غيرهم الذي تملكوا المخطوطة .

الثالثة عشرة : يثبت صورة الورقة الأولى والورقة الأخيرة ، أو أى ورقة ثانية من الكتاب ، ويُشار في ذيلها إلى موضعها من النص المطبوع ، وإذا وجد خط المصنف فمن المستحسن وضع صورة عنه .

الرابعة عشرة : إذا كانت النسخ التي اعتمدَ عليها عديدة فتثبت أوصافها .

الخامسة عشرة : يعقب وصف النسخ قائمة بالرموز : رموز النسخ ، ورموز الأقواس .

ويحسن أيضاً أن يذكر المحقق منهجه في التحقيق ، والعقبات التي اعترضته ، وأية فوائد أخرى يرى أن من المفيد ذكرها ، وينبغي أن يذكر بالخير من أعانه في مهمته من الباحثين والمحققين الذين أمدوه بمعلومة أو ساعدوه في الحصول على صورة لمخطوط ، أو غير ذلك .

الفهارس :

إن صنع الفهارس في الكتب العلمية ضرورة ، وهي أكثر ضرورة في كتب التراث وإحيائه ، والكتاب المجرد من الفهارس تقل فائدته وتصعب قراءته ، والفهارس توفر الوقت والجهد وتيسر الفائدة ، وهناك فهارس عامة لكل كتاب ، وفهارس خاصة منبثقة من طبيعة الكتاب نفسه ، حسب

ما يستوجه موضوعه ، وأهم هذه الفهارس :

أولاً : فهرس الآيات القرآنية .

ثانياً : فهرس الأحاديث النبوية .

ثالثاً : فهرس الأعمال .

رابعاً : فهرس القبائل والأمم والجماعات .

خامساً : فهرس المواضع والبلدان .

سادساً : فهرس الأمثال .

سابعاً : فهرس الشعر (القوافي والأرجاز والبحور) .

ثامناً : فهرس الكتب الواردة في الكتاب .

تاسعاً : فهرس المصطلحات الفنية والألفاظ الحضارية .

عاشراً : فهرس المفردات اللغوية .

حادى عشر : فهرس المصادر والمراجع .

ثاني عشر : فهرس موضوعات الكتاب .

ويمكن أن يُضاف في الكتب التاريخية فهرس للأحداث والسنين ،

وفي كتب الخيل فهرس لشيآت الخيل وصفاتها ، وفهرس لألفاظ البيطرة ،

وفي كتب اللغة فهرس للألفاظ التي لم ترد في المعاجم .

مع ملاحظة أن بعض الناشرين يبالغ في صنع الفهارس ، حتى لتطغى

على الكتاب نفسه ، فتقارب حجمه أو تزيد عليه ، أما ترتيب الفهارس ،

فتقدم الفهارس المهمة التي لها صلة وثيقة بالكتاب ، فكتاب في الأدب

تقدم فهارس الشعر والمصطلحات الأدبية ، وكتاب في البلاغة يقدم فهرس

المصطلحات البلاغية ، وكتاب في التراجم يقدم فهرس الأعلام ، وهكذا

ثم تأتي بعد ذلك الفهارس الأخرى مرتبة حسب أهميتها .

ومن الناشرين من يختصر هذه الفهارس جميعاً في فهرس واحد هو كشف للكتاب ، فهو فهرس للأعلام والقبائل والمواضع والألفاظ الحضارية وغيرها ، وقد يكون هذا نافعاً في الرسائل والكتب الصغيرة ، أما في الكتب الكبيرة فهو قليل الفائدة ولا يُغني شيئاً .

أولويات التحقيق :

التراث العربي المخطوط ثروة نفيسة ، تمثل فكر الأمة وتاريخها وحياتها ، وهو موزع في مكتبات العالم شرقيها وغربيها ، وفي هذا التراث الضخم مخطوطات قديمة نادرة ، يرجع عهدها إلى القرون الهجرية الأولى ، ويرجع الكثير منها إلى زمن التأليف والنضج الفكري في العصور العباسية في القرون الثالث والرابع والخامس ، ويتضاعف عددها في القرون المتأخرة .

وحين بدأت الأمة العربية تنهض من سباتها بعد العصر العثماني ، التفت فريق من العلماء لأهمية إحياء هذا التراث العزيز ، ورأوا أن المستشرقين قد نشطوا في تحقيق التراث العربي ، مستخدمين الطريقة العلمانية في النشر ، فكان أول كتاب طبع هو القرآن الكريم ، طبع في البندقية سنة (١٥٣٠م) ، ثم طبع كتاب الكافية في النحو لابن الحاجب (عثمان بن عمرو ت ٦٤٦هـ) ، طبع في روما سنة (١٠٠٠هـ) ، (١٥٩٢م) ، أما أول كتاب يصح أن يُسمى تحقيقاً فهو كتاب الفلاحة لابن العوام الإشبيلي (ق ٦ هـ) حققه جوزيف بانكري وطبع في مدريد سنة (١٢١٧هـ) (١٨٠٢م) ، ثم حقق جارلس لايل شرح ديوان الحماسة للتبريزي (ت ٥٠٢ هـ) ، وطبع في بون سنة (١٨٢٨م) ، وحقق وليم رايت كتاب الكامل للمبرد (ت ٢٨٦هـ) ونشر في لندن سنة (١٨٦٠م) ، وحقق وستنفيلد كتاب الاشتقاق لابن دريد (ت ٣٢١هـ) ، ونشر في كوتنكن سنة (١٨٥٣هـ) ، ثم كثر التحقيق بعد ذلك .

فأقبلوا على تحقيق التراث ونشره ، فمن أوائل الكتب التي نشرت وفق تحقيق علمي جيد : كتاب الإكليل للهمداني (ت ٥٢١هـ) ، حققه الأب أنستاس ماري الكرملي ، ونشر في بغداد سنة (١٩٣١م) ، وكتاب نخب الذخائر في أصول الجواهر لابن الأكفاني (ت ٧٤٩هـ) ، حققه الكرملي أيضاً ، ونشر في بغداد سنة (١٩٣٩م) ، وكتاب إمتاع الأسماع للمقريزي (ت ٨٤٥هـ) حققه الأستاذ محمود شاكر ، ونشر في القاهرة سنة (١٩٤١م) ، ورسائل الجاحظ حققها طه الحاجري وكراوس ونشرت في مصر سنة (١٩٤٣م) ، وكتاب الديارات للشبابشتي (ت ٣٨٨هـ) حققه كوركيس عواد ونشر ببغداد سنة (١٩٥١م) وغيرها من الكتب التي تعتبر من أوائل التحقيق العربي .

ويتساءل الباحثون ماذا نحقق من هذا التراث الضخم ، لا شك أن التراث كله عزيز ونفيس ، وحقيق بالنشر ، ولا يخلو أي كتاب منه من فائدة ، سواء أكانت هذه الفائدة علمية ، أم تاريخية ، أم لها دلالة على العصر ، أم فيها فائدة تدل على صناعة وخبرة من خلال ما يستنبط من الخط والورق والحبر ، وحتى في المخطوطات التي يظن فيها ضرر أو سلبات ، ففيها فوائد تستنتج وفيها دلالات على العصر ، ولها نفع تاريخي أو اجتماعي ، ولكن يبقى السؤال : من أين نبدأ ، وأي المخطوطات أولى بالتقدم ولها الأولوية ؟

قال فريق من أهل العلم كما نقل صاحب « فتح المغيث » : أنه لا حاجة بنشر مخطوط ما لم يكن فيه جدة وإبداع وإبتكار ، وقد سبق بعض المتقدمين فنأدى بهذا الرأي وهو القاضي ابن العربي ، إذ قال في صفة الكتاب الجيد : « إِمَّا أَنْ يَخْتَرَعَ مَعْنًى ، أَوْ يَبْتَدِعَ وَضْعًا وَمَبْنًى ، وَمَا سِوَى هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ فَهُوَ تَسْوِيدُ الْوَرَقِ وَالتَّحْلِي بِحُلِيِّ السَّرَقِ » ، ولا شك أن المخطوطات القديمة التي كتبها علماء القرن الثاني والثالث لها الصدارة ،

لقدمها ولأن العلم كان في شبابه ، وكان فيه طابع الجدة والابتكار ، وكلما تأخر العصر كثر التكرار وغلبت الشروح والمختصرات ، ولكن هل هذا حكم عام ؟ لا أظن ذلك ، فقد يكون للمتأخر فضل على المتقدم بما يفيد من علم الأوائل ، ويضيف إلى الخبرات الناضجة والعلم الرصين .

إن المخطوطات التي وصلت بخط مؤلفيها ، وخاصة إذا كان المؤلف من العلماء المعروفين المتميزين ، أو كتبها علماء معروفون ، هذه المخطوطات لها مكانة خاصة ، وهناك كتب متأخرة حفظت وجمعت معلومات ونصوصاً من كتب قديمة فقدت أصولها ، وقد عرف بعض المؤلفين بتضمين مؤلفاتهم رسائل وكتباً وأشعاراً كثيرة ، من أولئك ابن أبي الحديد شارح نهج البلاغة الذي ضمن كتابه كتباً كثيرة ، وكذلك فعل البغدادى في خزانة الأدب ، فهذه الكتب لا يقعد بها تأخرها ، بل لها الفضل في حفظ ما ضاع من كتب قيمة قديمة ، ولذلك فهي تأتي في أهمية النشر بالمرتبة الثانية بعد كتب الصدر الأول .

وهناك كتب لمصنفين تناولت موضوعات سبق إليها الأولون وطرقها غيرهم من المؤلفين ، ولكنها تمتاز عن سابقتها بحسن العرض وجودة المعنى وبراعة التنسيق ، والترتيب ، بالإضافة إلى أنها تصحح أخطاء السابقين ، وتستدرك عليهم ، وتشرح الغامض المستغلق ، وتجمع المتفرق ، وتتم الناقص ، فهذه الكتب تفضل ما سبقها من الموجز أو المخل أو المبهم أو المستغلق ، ولهذه الكتب منزلة وتأتي في المرتبة الثالثة في أولويات التحقيق والنشر .

وهناك ضرب رابع مما يجب أن يولي عناية في التحقيق ، تلك الكتب النافعة التي طبعت طباعة رديئة ، ولم يرجع ناشروها إلى النسخ المخطوطة ، وظهرت ناقصة ومملوءة بالأخطاء والأوهام ، وتكون الفائدة منها قاصرة ، هذه الكتب إذا توافرت نسخها المخطوطة أهل للعناية

والتحقيق العلمي الجيد ، إن نشر هذه الكتب لا يحول دون بذل العناية في تحقيقها ونشرها مرة أخرى .

على أن من المهم أن نبه إلى أن من الخطأ أن تترك المخطوطات ذات الموضوعات الجيدة النافعة ، وينشر ما دونها من موضوعات متأخرة مكررة ، ومن الخطأ أيضاً أن يترك كتاب متوافر نسخه وينشر مُختصر أو شرح له .

وفي حالات كثيرة يحجم المحققون عن تناول مخطوطات مهمة بحجة كبر حجمها أو صعوبة خطها ، كأن يكون الخط مغربياً أو أندلسياً ، فإن المران والدربة والأنفة تيسر الصعب وتقرب البعيد .

ثقافة المحقق وعُدته :

ينبغي لمن يتصدى للتحقيق أن يكون على مستوى علمي وثقافي ولغوي متميز ، وخاصة في الموضوع الذي يُحققه ، ملماً بعلومه ، عارفاً بمصطلحاته ، مطلعاً على كتبه ومصادره ، ضليعاً باللغة والنحو ، خبيراً بالكشف عن المفردات وأنواعها وأزمانها ، وبالورق وأنواعه وصناعاته ، فمن يتول نشر كتاب أدبي يجب أن يكون ملماً بقضايا الأدب ، وعصوره ، ورجاله ، وشعرائه ، وأساليب الأدباء ، قارئاً للشعر ، ضابطاً لعروضه ، خبيراً بمصادره ، ومن يتول نشر كتاب من كتب التاريخ والأخبار يحسن أن يكون مطلعاً على العصور التاريخية ، عارفاً بأحداثها ، متقناً لتراجم الرجال والقبائل والأنساب ، خبيراً بأسماء المواضع والمدن والمعارك قارئاً لكتب الحضارة مدققاً فيها محيطاً بمصادر التاريخ مخطوطها ومطبوعها ، وكذلك الحال فيمن يتصدى لتحقيق كتاب في الخيل والبيطرة والبيزرة أن يكون خبيراً بهذه العلوم كثير الاطلاع على كتبها ، وهكذا الحال في كل علم وفن ، ولكل علم ثقافته وخبرته وأدواته .

وعلى هذا فعلى من يعتزم نشر كتاب أن يلم بموضوعه ويدرس الكتب

التي تعالج الموضوع نفسه ، أو الموضوعات المشابهة له ، حتى تكون له خبرة بهذا العلم ، ويستطيع بعدها أن يفهم نصوصه ، ويقف على مصطلحاته فيتجنب المزالق والأخطاء التي قد يقع فيها من يظن الخطأ صواباً ، والصواب خطأ .

وقبل البدء بالتحقيق ونسخ الأصول ، ينبغي قراءة المخطوطة والتمرس بها ، والتعود على رسم حروفها ، وخط الناسخ ، وخاصة الخطوط المغربية والأندلسية ، فإن لها رسماً خاصاً متميزاً ، ولكل كاتب طريقة في رسم الحروف والكلمات ، فينبغي التعود على طريقة الناسخ ومقارنة الحروف بعضها ببعض وفق مواضعها من الكلمة ، ومعرفة كيفية وضع النقط والكلمات المهملة والمعجمة ، فكثير من المخطوطات تهمل إعجام بعض الكلمات ، حتى في العصور المتأخرة .

وينبغي كذلك التمرس بأسلوب المؤلف ، وذلك بقراءة المخطوطة مرات حتى يقف على صفات أسلوبه وخصائصه ، ولكل مؤلف لوازم لفظية وعبارات تتكرر ، وينبغي أيضاً أن يطلع على كتب المؤلف الأخرى ، ليزداد خبرة بأسلوبه واهتماماته ، وقد يجد في تلك الكتب نصوصاً متشابهة ونقولاً متكررة ، وإشارات تدل على شخصية المؤلف وثقافته .

بعد أن يجمع المحقق كل ما تصل إليه يده من نسخ الكتاب المخطوطة ، ويصنفها إلى مراتب ، ويقرأها قراءة جيدة متمرس ، ويلم بأسلوب المؤلف وبموضوع الكتاب ، يستطيع بعدها أن يمضي في تحقيق الكتاب على بينة وهدى وبصيرة .

لابد للمحقق أن تكون له مكتبة ثرية بالمصادر والمراجع الأساسية ، وخاصة المعجمات ، وأن تكون بين يديه عند التحقيق ، والكتب التي ينبغي أن تكون بين يدي المحقق هي :

أولاً : كتب المؤلف نفسه المخطوط منها والمطبوع .

ثانياً : شروح الكتاب ومُختصراته ، يستعين بها في القراءة والمقابلة ، والأفضل أن يرجع إلى الأصول المخطوطة لهذه الشروح والمختصرات ، ولا يعتمد على المطبوع ، إلا إذا كان مُحقق المطبوع من المحققين الثقات .

ثالثاً : الكتب التي اعتمدت في تأليفها على الكتاب المراد تحقيقه ، فهي تحتفظ بنقول ونصوص من الكتاب تعين على فهم الأصل وتوضيحه ، وقد تسد ما ضاع منه وما سقط .

رابعاً : الكتب التي استقى منها المؤلف ، فهي كذلك تعين على فهم النص وتوضيحه وتقييمه ، وبعض المؤلفين يذكرون المصادر التي انتفعوا بها ، أو نقلوا عنها ، وبعضهم يعتمد على كتاب أو كتب دون أن يُشير إليها ، كما فعل التبريزي في نقله معظم شرحه للحماسة من شرح المرزوقي ، وكذلك في شرحه للقوائد العشر ، حيث اعتمد في شرحه على شرح ابن الأنباري للمعلقات .

خامساً : الكتب المعاصرة للمؤلف التي تعالج الموضوع نفسه ، أو موضوعاً قريباً منه .

سادساً : أن تكون للمحقق خبرة بمصادر التراث يستعين بها على التوثيق والمراجعة والتعليق والتخريج والتفسير والترجمة .

ولهذا كله قلنا في مقدمتنا هذه : « إن التحقيق من صنعة الكبار » .

ولضخامة هذا العمل وأهميته سلك كبار المحققين المعاصرين هذا المنهج من أمثال العلامة محمد حامد الفقي ، والعلامة أحمد شاکر ، والعلامة عبد السلام هارون ، والعلامة محمد أبو الفضل إبراهيم ، وشيخنا العلامة محمد رشاد سالم ، وشيخنا العلامة محمود شاکر ، وغيرهم من أهل العلم والفضل .

وهذا ؛ ونَجِد من طلبة العلم من ينحى منحى أولئك الذين سبق ذكرهم ليلحق بركبهم ، ويتأسى بهم في المنهج الذي رسموه للتحقيق ، ومن هؤلاء الطلبة الأخ :

أحمد بن علي الدمياطي ، سلمه الله وحفظه من كل سوء .

فحقق هذا المنهج في تحقيقه لكتاب الرجراجي المسمى : « مناهج التحصيل ونتائج لطائف التأويل في شرح المدونة ، وحل مشكلاتها » .

وها هو - حفظه الله - يُخرج لنا كتاباً آخر للإمام « عبد الرحيم الإنسوي » المسمى بـ (المهمات في شرح الروضة والرافعي) وهو الكتاب الذي نحن بصدد كتابة المقدمة له .

فضبط نصه من مخطوطه ، وخرج أحاديثه ووثق أصوله ، فجزاه الله خيراً على هذا الجهد الذي كانت نتيجته إخراج سفر في الفقه لم يخرج من قبل ، فلو لم يفعل إلا هذا لكفاه فأحسن الله إليه وسدد خطاه ووقفه لما يُحبه ويرضاه .

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل ، وصلي الله وسلم وبارك على محمد وآله وصحبه وسلم ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

فجر يوم الأربعاء الرابع من رجب

لعام ثمان وعشرين وأربعمائة وألف من الهجرة

الموافق الثامن عشر من شهر يوليو لعام ألفي وسبعة من الميلاد

كتبه

أحمد بن منصور آل سبالك

حفظه الله

مقدمة المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المحقق

إن الحمد لله تعالى نحمده ، ونستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له .

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

أما بعد :

فإن خير الكلام كلام الله تعالى ، وخير الهدي هدي محمد ﷺ ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار .

ثم أما بعد ، فقد يسر الله تبارك وتعالى لنا تحقيق كتاب : «السراج على نكت المنهاج» لشهاب الدين ابن النقيب - رحمه الله - في الفقه الشافعي وفي أثناء تحقيقه وقعت على نسخة من «كتاب المهمات في شرح الروضة والرافعي» لعبد الرحيم الأسنوي - رحمه الله تعالى - فدهشني أسلوب الأسنوي وتعليقاته واستدراكاته ، مما دفعني إلى جمع نسخه وتحقيقه وإخراجه ، وقد ر الله سبحانه وتعالى أن قابلت فضيلة الشيخ العلامة محدث الديار المصرية أبي إسحاق الحويني - حفظه الله تعالى - وكان ذلك في عام ١٤٢٧هـ ، ودار بيني وبين فضيلته حديث مختصر حول بعض ألفاظ النووي واصطلاحاته في «شرح مسلم» وغيره ، وقال الشيخ : إن الشيخ الألباني كان يقدم المذهب الشافعي على باقي المذاهب في الجملة ، فأخبرته أنني أعمل على كتاب «المهمات» ، فقال : مهمات الأسنوي ؟

قلت: نعم ، فقال : هذا الكتاب من أقوى كتب الشافعية ، أو كلمة في معناها ، مما زاد من اهتمامي بالكتاب وقوى من حرصي على إخراجِه .

وقابلت بعده فضيلة الشيخ العلامة الفقيه الأصولي الأستاذ الدكتور/ أحمد بن منصور آل سبالك - حفظه الله تعالى - فأخبرته بكتاب «المهمات» هذا ، فشجعني - حفظه الله - على إخراجِه في أقرب وقت ، وعرضت عليه منهجي في التحقيق فأقره - حفظه الله - ثم سألتُه أن يقدم للكتاب فأكرمنا بالموافقة ، فقدم له بتلك المقدمة الثمينة والتي تحدث فيها عن التحقيق ومقوماته في القديم والحديث ، فجزاه الله خير الجزاء ، ولا يفوتني أنني دفعت للشيخ أبي إسحاق الحويني - حفظه الله - جزئين من الكتاب كي يرشدني بملاحظاته وتعليقاته لكنني لم أوفق في تحصيله بعدها وذلك لكثرة أشغاله ، وإني كنت قد فرغت من الكتاب ، ولم تصلني ملاحظاته فعجلت بإخراج الكتاب رجاء النفع به ، وإن كان هناك من ملاحظات أو تنبيهات من شيوخنا الأفاضل أرجو أن أضعها في عين الاعتبار في طبعة قادمة إن شاء الله تعالى .

وكان عملي في كتاب «المهمات» أن قمت بنسخ أصله الخطي ، وضبط نصه ، وتوثيقه ، وتخريج آياته ، وأحاديثه ، وعزو الأقوال إلى مصادرها الأولى ما استطعت ، وعمل ترجمة للمؤلف ، وفهارس علمية شاملة ، ولم أكثر من الحواشي والتعليقات على كتاب «المهمات» ذلك لأن غرضي هو إخراج الكتاب على مراد مؤلفه - رحمه الله - من غير تحريف أو تصحيف ، وهناك سبب آخر وهو أنني انتهيت من تحقيق كتاب «التعقبات على المهمات» لابن العماد - رحمه الله - وكتاب «مختصر الملل برد المهمات» لتلميذ علم الدين البلقيني - رحم الله الجميع - فرأيت أنهما قد أتيا على كل ما يحتاج إلى تعليق وتنبيه ، فاكتفيت بهما . وفي الختام ، أتقدم بخالص الشكر والتقدير لشيخنا العلامة الأستاذ

الدكتور / أحمد بن منصور آل سبالك ، ولشيخنا العلامة المحدث أبي إسحاق الحويني - حفظهما الله تعالى . آمين .

وأسأل الله أن ينفع بهذا العمل مؤلفه وقارئه ومحققه وناشره وكل من ساهم في إخراجه ، وأن يجعله في ميزان حسناتنا يوم أن نلقاه ، آمين .
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على نبينا الأمين وعلى آله الطيبين الطاهرين إلى يوم الدين .

وكتبه

أبو الفضل الدمياطي

أحمد بن علي

بشعر دمياط حرسه الله

ترجمة الإمام الرافعي

اسمه :

عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم بن الفضل بن الحسن القزويني
الإمام الجليل أبو القاسم الرافعي .

مولده :

ولد - رحمه الله تعالى - سنة سبع وخمسين وخمسمائة .

شيوخه :

سمع الحديث من جماعة منهم : أبوه ، وأبو حامد عبد الله بن أبي
الفتوح بن عثمان العمراني ، والخطيب أبو نصر حامد بن محمود الماوراء
النهري ، والحافظ أبو العلاء الحسن بن أحمد العطار الهمداني ، ومحمد
ابن عبد الباقي بن البطي ، والإمام أبو سليمان أحمد بن حسنيه ،
وغيرهم ، وحدث بالإجازة عن أبي زرعة المقدسي وغيره .

تلاميذه :

روى عنه : ابنه الإمام عزيز الدين محمد ، والحافظ زكي المنذري في
معجمه ، وأبو الثناء محمود الطاوسي .

تصانيفه :

« الشرح الكبير » المسمى بالعزیز ، وقد تورع بعضهم عن إطلاق لفظ
العزیز مجردا على غير كتاب الله فقال : الفتح العزیز في شرح الوجيز .
و « الشرح الصغير » و « المحرر » و « شرح الشافعي » و « التذنيب »
و « الأمالي الشارحة على مفردات الفاتحة » وهو ثلاثون مجلسا أملاها
أحاديث بأسانيده عن أشياخه على سورة الفاتحة وتكلم عليها .
وله « كتاب الإيجاز في أخطار الحجاز » ذكر أنه أوراق يسيرة ذكر فيها

مباحث وفوائد خطرت له في سفره إلى الحج ، وكان الصواب أن يقول :
خطرات أو خواطر الحجاز ولعله قال ذلك والخطأ من الناقل .

و « كتاب المحمود » في الفقه لم يتمه ذكر لي أنه في غاية البسط ،
وأنه وصل فيه إلى أثناء الصلاة في ثمان مجلدات .

قال السبكي : قلت : وقد أشار إليه الرافعي في « الشرح الكبير » في
باب الحيض أظنه عند الكلام في المتحيرة وكفاه بـ « الفتح العزيز » شرفا
فلقد علا به عنان السماء مقدارا وما اكتفي فإنه الذي لم يصنف مثله في
مذهب من المذاهب ولم يشرق على الأمة كضياءه في ظلام الغياهب .

ثناء العلماء عليه :

قال السبكي : كان الإمام الرافعي متضلعا من علوم الشريعة تفسيرا
وحديثا وأصولا مترفعا على أبناء جنسه في زمانه نقلا وبحثا وإرشادا
وتحصيلا ، وأما الفقه فهو فيه عمدة المحققين وأستاذ المصنفين كأنما كان
الفقه ميتا فأحياه وأنشره وأقام عماده بعدما أماته الجهل فأقبره ، كان فيه
بدرا يتوارى عنه البدر إذا دارت به دائرته والشمس إذا ضمها أوجها وجوادا
لا يلحقه الجواد إذا سلك طرقا ينقل فيها أقوالا ويخرج أوجها فكأنما عناه
البحثري بقوله :

وإذا دجت أقلامه ثم انتحت	برقت مصابيح الدجا في كتبه
باللفظ يقرب فهمه في بعده	منا ويعد نيله في قربه
حكم سحابتها خلال بيانه	هطالة وقلبيها في قلبه
كالروض مؤتلقا بحمرة نوره	وبياض زهرته وخضرة عشبه
وكانها والسمع معقود بها	شخص الحبيب بدا لعين محبه

وكان - رحمه الله - ورعا زاهدا تقيا نقيًا طاهر الذيل مراقبا لله ، له
السيرة الرضية المرضية والطريقة الزكية والكرامات الباهرة .

وقال ابن الصلاح : أظن أنني لم أر في بلاد العجم مثله .

قال السبكي : قلت : لا شك في ذلك .

وقال النووي : الرافعي من الصالحين المتمكنين له كرامات كثيرة .

وقال أبو عبد الله محمد بن محمد الإسفرايني : هو شيخنا إمام الدين وناصر السنة كان أوجد عصره في العلوم الدينية أصولاً وفروعاً ، مجتهد زمانه في المذهب فريد وقته في التفسير كان له مجلس بقزوين للتفسير ولتسميع الحديث .

وفاته :

قال السبكي : نقلت من خط الحافظ صلاح الدين خليل بن كيكلي العلائي نقلت من خط الحافظ علم الدين أبي محمد القاسم بن محمد البرزالي ، نقلت من خط الشيخ الإمام تاج الدين بن الفركاح أن القاضي شمس الدين بن خلكان حدثه أن الإمام الرافعي توفي في ذي القعدة سنة ثلاث وعشرين وستمائة .

ترجمة الإمام النووي

اسمه ونسبه :

هو يحيى بن شرف بن مُري بن حسن بن حسين بن محمد بن جمعة بن حزام الحوراني أبو زكريا محيي الدين الدمشقي الشافعي ، فاسمه يحيى ، ونسبه ينتهى إلى جده الأعلى حزام .

وكنيته : أبو زكريا ، وأما لقبه فهو محيي الدين ، وقد اشتهر تلقيبه بذلك في حياته ، فلا يكاد يذكر اسمه إلا مقروناً بلقبه مع أنه كان يكره أن يلقب به . قال اللخمي : وصح أن قال : لا أجعل في حل من لقبني محيي الدين ، وذلك منه على ما نشأ عليه من التواضع ، وإلا فهو جدير به لما أحيا الله به من سنن ، وأمات به من بدع ، وأقام به من معروف ، ودفع به من منكر ، وما نفع الله به المسلمين من مؤلفات ، ولكن يأبى الله إلا أن يظهر هذا اللقب له عرفاناً بحقه ، وإشادة بذكره .

مولده ونشأته :

اتفق المؤرخون على تحديد شهر محرم من عام واحد وثلاثين وستمائة للهجرة لزمن ولادته .

ولكن منهم من أراد أن يحدد تحديداً أدق من ذلك ، ولما لم تسعفهم المراجع إلى تحديد اليوم الذي ولد فيه عدلوا إلى تقريره ، وذلك بتحديد أي عقود هذا الشهر كانت ولادته فيه .

نشأته :

كانت حياة النووي في صباه لم تعرف له صبوة فقد كان كثير الشغف بالقرآن كثير التلاوة له ولا يلهيه عنه شيء .

وقال اليونيني واصفاً له : كان كثير التلاوة للقرآن العزيز ، والذكر لله تعالى معرضاً عن الدنيا ، مقبلاً على الآخرة من حال ترعرعه .

العوامل التي أدت إلى تكون شخصيته :

وهي نوعان :

الأول : عوامل عادية .

الثاني : عوامل دينية .

أما عن النوع الأول : وهى العوامل العادية ، فهي عوامل تجري على أمثاله من طلاب العلم ، غير أنها تختلف من شخص لآخر في التطبيق كاختلافهم في المقاصد ، والغايات ، وهي :

- ١ - رحلته لطلب العلم .
- ٢ - حلوله بالمدرسة الرواحية .
- ٣ - اجتهاده في طلب العلم .
- ٤ - كثرة دروسه وسماعاته .
- ٥ - قوة حفظه ، وكثرة مطالعته .
- ٦ - جلالة شيوخه ، وعنايتهم به .
- ٧ - توفر الكتب لديه .
- ٨ - اشتغاله بالتدريس .

وأما النوع الثاني : فهي عوامل غير عادية ، وإنما وهبها الله سبحانه وتعالى لمن شاء من عباده كما قال تعالى : ﴿ يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ ﴾ [البقرة] ، ولكن رهن إيتاء الحكمة بتقوى الله ومراقبته حيث قال تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمَكُمُ اللَّهُ ﴾ [البقرة] .

رحلته لطلب العلم واجتهاده فيه :

ذهب به أبوه إلى دمشق لنيل العلم من معينه الصافي ، ومورده الشافي ، وكان ذلك في عام تسع وأربعين وستمائة ، وكان عمره آنذاك تسع عشرة سنة ، وهذا على ما ترجمه السخاوي ، والسيوطي ، والذي يقتضيه الحساب أن يكون عمره حينئذ ثمانى عشرة سنة .

فقصد به الجامع الأموي ونزله فلقى فيه خطيب الجامع ، وإمامه الشيخ جمال الدين عبد الكافي بن عبد الملك الربيعي الدمشقي ، فتوجه بالنووي إلى حلقة الشيخ تاج الدين عبد الرحمن بن إبراهيم بن ضياء الفزاري المعروف بابن الفركاح .

فطفق عندئذ يشمر عن ساعد الجد في طلب العلم فحفظ « التنبيه » في أربعة أشهر ونصف ، وقرأ ربع « المذهب » حفظاً في باقي السنة على شيخه الكمال بن أحمد . ثم جمع مع أبيه ، وأقام بالمدينة شهراً ونصفاً ومرض أكثر الطريق .

فذكر الشيخ أبو الحسن بن العطار أن الشيخ محيي الدين ذكر له أنه كان يقرأ كل يوم اثني عشر درساً على مشايخه شرحاً وتصحيحاً : درسين في الوسيط ، وثالثاً في المذهب ، ودرسا في الجمع بين الصحيحين ، وخامساً في صحيح مسلم ، ودرس في اللمع لابن جني في النحو ، ودرسا في إصلاح المنطق لابن السكيت في اللغة ، ودرسا في التصريف ، ودرسا في أصول الفقه تارة في اللمع لأبي إسحاق ، وتارة في المنتخب للفخر الرازي ، ودرسا في أسماء الرجال ، ودرسا في أصول الدين ، وقال النووي عن نفسه فيما يرويه عنه ابن العطار : إنه كان لا يضيع له وقتاً لا في ليل ولا في نهار حتى في الطريق ، وأنه دام ست سنين . ثم أخذ في التصنيف ، والإفادة ، والنصيحة .

زهده وورعه :

قد نال الإمام النووي غاية الزهد ، ووصل إلى ذروته ، فكان فيه رأساً لا يبارى قد حقق شروطه ، وأدرك غايته ، وأخرج الدنيا من قلبه جملة . ولم يجعل لنفسه إلا ما تقوم به بنيته ليحقق عبوديته ، فلقد عزل في تضيق عيشه في أكله ، ولباسه ، وجميع أحواله ، وقال له عاذله : أخشى عليك مرضاً يعطلك عن أشياء أفضل مما تقصده قال : فقال لي : إن فلاناً صام ، وعبد الله تعالى حتى اخضر عظمه . قال عاذله : فعرفت أنه ليس له غرض في

المنام في دارنا ، ولا الالتفات إلى ما نحن فيه .
ترك النووي جميع ملاذ الدنيا من المأكول إلا ما يأتيه به أبوه من كعك يابس
وتين حوراني ، ولم يلبس من الثياب إلا المرقعة .
ورحم الله اليونيني ؛ إذ يقول : والذي أظهره وقدمه على أقرانه ، ومن هو
أفقه منه كثرة زهده في الدنيا ، وعظم ديانته ، وورعه .
وقد كان من ورعه أن كان لا يأكل من فاكهة دمشق بحجة أنها كثيرة
الأوقاف والأملأك لمن هو تحت الحجر شرعاً ، ولا يجوز المتصرف في ذلك إلا
على وجه الغبطة ، والمصلحة . ثم المعاملة فيها على وجه المساواة ، وفيها
اختلاف بين العلماء ، قال : فكيف تطيب نفسي بأكل ذلك .

شيوخه :

أما المحدثون فمنهم :

الشيخ الإمام القاضي الخطيب عماد الدين عبد الكريم بن القاضي جمال
الدين عبد الصمد بن محمد المعروف بابن الحرساني ، ومنهم شيخ الشيوخ شرف
الدين عبد العزيز بن محمد بن عبد المحسن الأنصاري الأوسي الدمشقي الأصل ،
ثم الحموي الدار والوفاة ، الشافعي المذهب ، ومنهم الحافظ الزين خالد بن
يوسف بن سعد بن حسن بن مفرج أبو البقاء النابلسي . ثم الدمشقي ، ومنهم
ابن البرهان العدل الصدر رضي الدين أبو إسحاق إبراهيم بن أبي حفص عمرو
ابن مضر بن فارس المضري الواسطي السفار التاجر المعروف بابن البرهان ، ومنهم
الإمام الزاهد ضياء الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عيسى المرادي الأندلسي ، ثم
المصري ، ثم الدمشقي .

وأما شيوخه في الفقه ، فمنهم :

الإمام كمال الدين أبو إبراهيم إسحاق بن أحمد بن عثمان المغربي ، ومنهم
الإمام العلامة مفتي الشام كمال الدين أبو الفضائل سلاّر بن الحسن بن عمر بن
سعيد الأربلي ، ثم الحلبي ، ثم الدمشقي ، ومنهم شيخ الإسلام الفقيه أبو

محمد عبد الرحمن بن إبراهيم الفزاري الشافعي تاج الدين الملقب بالفركاح .

ومن مشايخه في الأصول :

القاضي أبو الفتح كمال الدين عمر بن بندار بن عمر التفليسي .

ومن مشايخه في اللغة :

أبو العباس جمال الدين أحمد بن سالم المصري النحوي نزيل دمشق ، ومنهم العلامة حجة العرب جمال الدين أبو عبد الله محمد عبد الله بن مالك الطائي الجياني .

تلاميذه :

تخرج على يديه جماعة من العلماء منهم علاء الدين بن العطار ، والحافظ المزري ، وابن النقيب ، وخطيب داريا أبو الربيع الهاشمي ، وابن أبي الدر .

ثناء العلماء عليه :

قد أثنى على النووي كثير من أهل العلم ، ولكنني قد اقتصر في هذه المقدمة على جمل قليلة مما قيل في حقه ، فمنها ثناء الشيخ شمس الدين محمد ابن الفخر عبد الرحمن بن يوسف البعلي بقوله : كان إماماً بارعاً حافظاً متقناً . أتقن علومًا شتى ، وصنف التصانيف الجمة مع شدة الورع ، والزهد ، وكان أمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر على الأمراء ، والملوك ، والناس عامة . وأيضاً ثناء الشيخ قطب الدين موسى اليونيني الحنبلي بقوله : المحدث الزاهد العابد الورع المفتخر في العلوم صاحب التصانيف المفيدة ، كان أوحد زمانه في الورع والعبادة والتقلل من الدنيا ، والإكباب على الإفادة والتصنيف مع شدة التواضع ، وخشونة الملبس ، والمأكل ، والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر . وقال عنه الذهبي في «تاريخ الإسلام» : مفتي الأمة شيخ الإسلام الحافظ النبيه الزاهد أحد الأعلام علم الأولياء ، وقال في تذكرة الحفاظ : الإمام الحافظ الأوحد القدوة شيخ الإسلام علم الأولياء صاحب التصانيف المفيدة .

مصنفاته :

من مؤلفاته الفقهية :

- ١ - الأصول والضوابط . وهو مطبوع .
- ٢ - الإيضاح في المناسك . وقد طبع عدة طبعات .
- ٣ - التحقيق ولا يزال مخطوطاً ، وله صورة في مكتبة جامعة برنستون الأمريكية .

- ٤ - دقائق المنهاج . وقد طبع .
- ٥ - روضة الطالبين وعمدة المفتين .
- ٦ - الفتاوى . وقد طبع عدة طبعات .
- ٧ - المجموع .
- ٨ - منهاج الطالبين .

ومن الكتب التربوية :

- ١ - الأذكار . وقد طبع عدة طبعات .
- ٢ - بستان العارفين .
- ٣ - التبيان في آداب حملة القرآن .
- ٤ - الترخيص بالقيام . وقد طبع .
- ٥ - حزب أدعية وأذكار . وقد طبع عدة طبعات .

كتب التراجم واللغة :

- ١ - منتخب طبقات الشافعية . وهو تحت الطبع .
- ٢ - تهذيب الأسماء واللغات . وقد طبع عدة طبعات .
- ٣ - تحرير التنبيه . وهو لا يزال مخطوطاً .

ومن مؤلفاته في علم الحديث رواية :

- ١ - الأربعين النووية . وقد طبع عدة طبعات .
- ٢ - خلاصة الأحكام من مهمات السنن وقواعد الإسلام .

٣ - رياض الصالحين . وقد تم طبعه عدة طبعات .

ومن مؤلفاته في علم الحديث دراية :

- ١ - شرح البخاري وهو من آخر مؤلفاته التي حالت المنية دون إتمامها .
- ٢ - شرح مسلم والمسمى « المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج » ، وقد أشار إليه في تهذيب الأسماء وفي شرح البخاري وفي بستان العارفين واشتهر هذا الكتاب باسم شرح مسلم ، وذكر له بروكلمان إضافة إلى هذا الاسم اسمًا آخر وهو « منهاج المحدثين وسبيل تلبية المحققين » ، ولعل هذا اسمه الكامل والباعث له على وضع هذا الشرح العظيم فهو المشاركة في العناية بعلم الحديث الشريف .

ومنهجه فيه هو التوسط بين المختصرات والمبسوطات . وقد عمل فيه على بسط المقصود من الحديث إذا تكرر في أول مواضعه مع التنبيه عليه أنه قد تقدم شرحه ، وإظهار المشكل ومن معاني الكلمات ، وأسماء الرجال ، واعتنى فيه بضبط الأعلام، وبالفروع الفقهية .

وأما عن كتبه المخطوطة فمنها :

- الإيجاز في المناسك .
- الإيجاز قطعة من شرح أبي داود .
- آداب المفتي والمستفتي .
- قطعة من الأحكام .
- تحفة طلاب الفضائل .
- جامع السنة .
- جزء في الاستسقاء .
- روح السائل في الفروع .
- العمدة في تصحيح التنبيه .
- تحفة الوالد وبغية الرائد .

- أجوبة عن أحاديث سئل عنها .
- مختصر الترمذي .
- مختصر البسملة لأبي شامة .
- مختصر صحيح مسلم .
- مختصر أسد الغابة لابن الأثير .
- نكت المذهب .
- نكت التنبيه .
- مرآة الزمان في تاريخ الأعيان .
- ولا يزال غير هذا الكثير من الكتب المخطوطة التي خلفها لنا هذا الإمام الجليل رحمه الله .

وفاته :

سافر الشيخ عليه رحمه الله فزار بيت المقدس ، وعاد إلى نوى ، فمرض عند والده فحضرته المنية ، ولم يكن حظه من هذه الحياة إلا قليلاً جداً ، فقد انتقل إلى رحمة الله في الرابع والعشرين من شهر رجب سنة ست وسبعين وستمائة للهجرة ، وخرج من الدنيا ، وكأنه لم يكن من أهلها ؛ إذ لم يتمتع فيها بشيء معين ، ولا غرو في ذلك فهي سجن المؤمن وجنة الكافر .

* * *

ترجمة العلامة عبد الرحيم الإسنوي

اسمه ونسبه :

عبد الرحيم بن الحسن بن علي بن عمر بن علي بن إبراهيم الإمام
العلامة منقح الألفاظ محقق المعاني ، ذو التصانيف المشهورة المفيدة جمال
الدين أبو محمد القرشي الأموي الإسنوي المصري .

مولده :

ولد بإسنا في رجب سنة أربع وسبعمائة وقدم القاهرة سنة إحدى
وعشرين وسبعمائة .

شيوخه :

الزركلوني ، والسنباطي ، والسبكي ، وجلال الدين القزويني ،
والوجيزي وأبو حيان ، والقونوي ، والتستري .

تلاميذه :

القاسم بن أحمد المرغيناني ، وابن الملحق ، وبدر الدين الزركشي ،
وأحمد بن عبد الرحيم بن الحسين أبو زرعة العراقي ، وتخرج به خلق
كثير ، وأكثر علماء الديار المصرية طلبته .

مناصبه :

انتصب للإقراء والإفادة من سنة سبع وعشرين ودرس بالأقبغاوية
والملكية والفارسية والفاضلية ودرس التفسير بجامع ابن طولون وولى وكالة
بيت المال ثم الحسبة ثم تركها وعزل من الوكالة وتصدى للاشتغال
والتصنيف ، وصار أحد مشايخ القاهرة المشار إليهم وشرع في التصنيف
بعد الثلاثين .

ثناء العلماء عليه :

ذكره تلميذه سراج الدين ابن الملتن في « طبقات الفقهاء » وقال :
 شيخ الشافعية ومفتيهم ومصنفهم ومدرسهم ذو الفنون الأصول والفقهِ
 والعربية وغير ذلك .

وقال الحافظ ولي الدين أبو زرعة في وفياته : اشتغل في العلوم حتى
 صار أوحـد زمانه وشيخ الشافعية في أوانه وصنف التصانيف النافعة السائرة
 كالمهمات ، وفي ذلك يقول والدي من أبيات :

أبدت مهماته إذ ذاك رتبته إن المهمات فيها يعرف الرجل

وتخرج به خلق كثير ، وأكثر علماء الديار المصرية طلبته وكان حسن
 الشكل حسن التصنيف لين الجانب كثير الإحسان للطلبة ملازما للإفادة
 والتصنيف .

قال ابن حبيب : إمام يم علمه عجاج وماء فضله ثجاج ولسان قلمه
 عن المشكلات فجاج ، كان بحرا في الفروع والأصول محققا لما يقول من
 النقول تخرج به الفضلاء وانتفع به العلماء .

تصانيفه :

« جواهر البحرين في تناقض الخبرين » فرغ منه في سنة خمس
 وثلاثين ، و « التنقيح على التصحيح » فرغ منه في سنة سبع وثلاثين ،
 و « شرح المنهاج » للبيضاوي وهو أحسن شروحه وأنفعها فرغ منه في آخر
 سنة أربعين ، و « الهداية في أوهام الكفاية » فرغ منه سنة ست وأربعين ،
 و « المهمات » فرغ منها سنة ستين ، و « التمهيد » فرغ منه سنة ثمان
 وستين و « طبقات الفقهاء » فرغ منه سنة تسع وستين ، و « طراز المحافل
 في ألغاز المسائل » فرغ منه في سنة سبعين ، و « كافي المحتاج في شرح
 منهاج النووي » في ثلاثة مجلدات ، وصل فيه إلى المساقاة وهو شرح

حسن مفيد منقح ، وهو أنفع شروح المنهاج ، و « الكواكب الدري في تخريج مسائل الفقه على النحو » ، و « تصحيح التنبيه » ، و « الفتاوى الحموية » ، و « اللوامع والبوارق في الجوامع والفوارق » ، و « مسودة في الأشباه والنظائر » ، و « شرح عروض ابن الحاجب » ، وقطعة من « مختصر الشرح الصغير » ، قيل : إنه وصل فيه إلى البيع و « شرح التنبيه » كتب منه نحو مجلد ، و « كتاب البحر المحيط » كتب منه مجلدا .

وفاته :

توفي فجأة في جمادي الآخرة سنة اثنتين وسبعين وسبعمائة ، ودفن بتربته بقرب مقابر الصوفية .

قال الحافظ ابن حجر : رأيت بخط الشيخ بدر الدين الزركشي كانت جنازته مشهودة تنطق له بالولاية .

فتح العزيز على كتاب الوجيز

للإمام أبي القاسم : عبد الكريم بن محمد القزويني الرافعي الشافعي ،
المتوفي : سنة ٦٢٣ ، ثلاث وعشرين وستمائة .

وقد تورع بعضهم : عن إطلاق لفظ العزيز مجردا على غير كتاب الله
تعالى ، فقال : فتح العزيز ، وهو : الذي لم يصنف في المذاهب مثله .
وله شرح آخر أصغر منه وأخصر .

وقد اختصر الشيخ محيي الدين : يحيى بن شرف النووي ، المتوفي :
سنة ٦٧٧ ، سبع وسبعين وستمائة ، (كتاب الروضة) ، من شرح
الرافعي كما ذكر في : تهذيبه .

وقد اختصر : الشيخ الإمام : إبراهيم بن عبد الوهاب الزنجاني ،
المتوفي : سنة ٦٥٥ (الشرح الكبير) وسماه : (نقاوة فتح العزيز) ،
فرغ منه : في شعبان سنة ٦٢٥ ، خمس وعشرين وستمائة .

قال فيه بعد مدح الرافعي :

وشرحه لكنه قد بسط فيه الكلام وكاد يفضي بالناظر فيه إلى الملل
فأردت اختصاره مع جواب ما أورده من السؤالات والإشارة إلى حل
إشكاله . انتهى ، وكان بدأ في تصنيفه : في حياة الرافعي .

واختصره أيضاً : ابن عقيل : عبد الله بن عبد الرحمن المصري
الهاشمي العقيلي . المتوفي : سنة ٧٦٩ ، تسع وستين وسبعمائة . وعليه
حاشية : مسماة : (بالدر العظيم المنير في شرح إشكال الكبير) . لمحمد
ابن أحمد المعروف : بابن الربوة . و (نشر العبير في تخريج أحاديث
الشرح الكبير) . لجلال الدين السيوطي . المتوفي : سنة ٩١١ ، إحدى
عشرة وتسعمائة .

وصنف : شمس الدين : محمد بن محمد الأسدي القدسي .
المتوفى : سنة ٨٠٨ ، ثمان وثمانمائة .

تعليقه :

سماها : (الظهير على فقه الشرح الكبير) . في : أربع مجلدات .
و (ضوء المصباح المنير لغريب الشرح الكبير) . كما مر في : الميم .
وخرج : ابن الملحق : عمر بن علي . المتوفى : سنة ٨٠٤ ، أربع
وثمانمائة . أحاديثه : في كتاب : سماه : (البدر المنير) . في : سبع
مجلدات . ثم لخصه : في مجلدين . وسماه : (الخلاصة) .

ثم انتقاه : في جزء . وسماه : (المنتقى) .

ولخصه : ابن حجر العسقلاني . كما ذكره في تخريج أحاديث :
(الهداية) . أنه لخص تخريج الأحاديث التي ضمنها (شرح الوجيز
لرافعي) . وتوفي : سنة ٨٥٢ ، اثنتين وخمسين وثمانمائة .

وخرج أحاديثه أيضاً . بدر الدين ابن جماعة . المتوفى : سنة ٧٦٧ ،
سبع وستين وسبعمائة . وبدر الدين : محمد بن عبد الله الزركشي .
المتوفى : سنة ٧٩٤ . وشهاب الدين : أحمد بن إسماعيل . المتوفى :
سنة ٨١٥ ، خمس عشرة وثمانمائة . خرجه أيضاً .

الروضة في الفروع (روضة الطالبين وعمدة المتقين)

للإمام محيي الدين أبي زكريا : يحيى بن شرف النووي . المتوفي :
سنة ٦٧٦ ، ست وسبعين وستمائة . قال في تهذيبه : (وهو الكتاب
الذي اختصرته من : شرح (الوجيز) للرافعي . انتهى .

واختصره : الشيخ برهان الدين : إبراهيم بن موسى الكركي الشافعي
المتوفي : سنة ٨٥٣ ، ثلاث وخمسين وثمانمائة .

وقد اعتنى عليه جماعة من الشافعية فشرحوه . وكتب عليه . الشيخ
زين الدين : عمر بن أبي الحزم الكناني . المتوفي : سنة ٧٣٨ ، ثمان
وثلاثين وسبعمائة . حاشية .

وقد ناقش فيه النووي . فأجابه : تقي الدين : على بن عبد الله
الكافي السبكي . وعليه نكت . لعز الدين : محمد بن أبي بكر المعروف :
بابن جماعة . المتوفي : سنة ٨١٩ ، تسع عشرة وثمانمائة .

وكتب : جلال الدين : عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفي :
سنة ٩١١ ، إحدى عشرة وتسعمائة . الحاشية . المسماة : بأزهار الفضة .
وهي الكبرى . كتب منها : الحواشي الصغرى . وله : ينبوع فيما زاد
على الروضة من الفروع . وله : مختصر الروضة . مع زوائد كثيرة .
تسمى : الغنية . ولم يتم ، وله : (العذاب المسلسل في تصحيح الخلاف
المرسل) في الروضة وقد اختصر الأصل مجردا من الخلاف . وسماه :
العنبر . مع ضم زيادات . ثم نظم : الروضة . وسماه : الخلاصة .
كتب منها : من الأول إلى الحيز ومن الخراج إلى السرقة . وشرح هذا
النظم . وسماه : رفع الخصاصة .

واختصر الروضة . الشيخ : شرف بن عثمان العزي . المتوفي : سنة ٧٩٩ ، تسع وتسعين وسبعمائة . (مع زيادات أخذها من المتقى) .
وسماه : (المقتصر) .

واختصره : جمال الدين : محمد بن أحمد الشربشي . المتوفي : سنة ٧٦٩ ، تسع وعشرين وسبعمائة . والشيخ : (٩٣٠ / ١) شمس الدين الحجاري الأنصاري من المتأخرين . واختصره أيضاً : محمد بن عبد المنعم المعروف : بابن السبعين . المتوفي : سنة ٧٤١ ، إحدى وأربعين وسبعمائة .

وعلق : برهان الدين : إبراهيم بن أحمد البيجوري . حاشية .
وتوفي : سنة خمس وعشرين وثمانمائة .

وصنف : الشيخ شهاب الدين : أحمد بن حمدان الأذرعي .
(التوسط والفتح بين الروضة والشرح) . توفي : سنة ٧٨٣ ، ثلاث وثمانين وسبعمائة .

واختصره : الشيخ شهاب الدين ابن أرسلان : أحمد بن الحسن الرملي الشافعي . المتوفي : سنة ٨٤٤ ، أربع وأربعين وثمانمائة .
وصححه : ابن حجر . المتوفي : سنة ٨٥٢ ، اثنتين وخمسين وثمانمائة .. في ثلاث مجلدات .

واختصره : نجم الدين : عبد الرحمن بن يوسف أبو القاسم الأصبهاني . المتوفي : سنة ٧٥١ ، إحدى وخمسين وسبعمائة . وعليها حاشية : للشيخ سراج الدين : عبد الرحمن بن عمر بن أرسلان البلقيني ، المتوفي : سنة ٨٠٥ ، خمس وثمانمائة . ولم يكملها . وجمعها : ولده علم الدين : صالح . المتوفي : سنة ٨٦٨ ، ثمان وستين وثمانمائة .
ولنجم الدين : سليمان بن عبد القوي الحنبلي . المتوفي : سنة ٧١٠ ،

عشرة وسبعمائة . مختصر الروضة (أيضاً) . وشرحها .

واختصره : شرف الدين : إسماعيل بن أبي بكر بن المقرئ . المتوفى :
سنة ٨٣٦ ، ست وثلاثين وثمانمائة (٨٣٩) . وجرده من الخلاف .
وسماه : (الروض) .

وعليه مهمات : للشيخ جمال الدين : عبد الرحيم بن حسن الإسنوي
المتوفى : سنة ٧٧٢ ، اثنتين وسبعين وسبعمائة . وقد استدرك عليه : زين
الدين : عبد الرحيم بن الحسين العراقي . المتوفى : سنة ٨٠٦ ، ست
وثمانمائة . وسماه : (مهمات المهمات) .

ولابن الوكيل : أحمد بن موسى : (مختصر المهمات) . وتوفي :
سنة ٧٩١ ، إحدى وتسعين وسبعمائة . و (التاج في زوائد الروضة على
المنهاج) . لنجم الدين : محمد بن عبد الله بن قاضي عجلون . المتوفى
: سنة ٨٧٦ ، ست وسبعين وثمانمائة .

واختصر : الشيخ شمس الدين : محمد بن محمد القيلوبي الشافعي
الروضة (اختصارا حسنا) : وتوفي : سنة ٨٤٩ ، تسع وأربعين
وثمانمائة .

المهمات على الروضة

في الفروع

- للشيخ جمال الدين : عبد الرحيم بن حسن الإسنوي الشافعي .
 المتوفي : سنة ٧٧٢ ، اثنى سوبعين وسبعمائة . وعليها تتمات : للشریف
 عز الدين : حمزة بن أحمد (١٩١٥/٢) الدمشقي الحصني الشافعي .
 المتوفي : سنة ٨٧٤ ، أربع وسبعين وثمانائة .
 وعليها تعقبات : للشيخ الشهاب : أحمد بن العماد الأقفهسي .
 المتوفي : سنة ٨٠٨ ، ثمان وثمانائة سماه : (التعليق على المهمات) .
 أكثر فيها من تخطئته ونسبه لسوء الفهم وفساد التصور مع قوله : إنه
 قرأ الأصل على مصنفه .
 واعتذر عنه بعضهم وقالوا : لو أورد الكلام ساذجا لم يلتفتوا إليه
 لكون الإسنوي عندهم أجل وأعلم انتهى .
 واستدرك عليها : زين الدين : عبد الرحيم بن الحسين العراقي الحافظ
 المتوفي : سنة ٨٠٦ ، ست وثمانائة . وسماه : (مهمات المهمات) .
 وعلق عليها : الشيخ شهاب الدين : أحمد بن حمدان الأذرعي .
 المتوفي : سنة ٧٨٣ ، ثلاث وثمانين وسبعمائة . ولم يكمله .
 وعليه تعلقات : لأحمد بن عماد . المتوفي : سنة ٨٠٨ .
 ورتبها : علاء الدين : مغلاطي بن قليج بن عبد الله المصري الحنفي
 المتوفي : سنة ٧٦٢ ، اثنين وستين وسبعمائة . على : أبواب الفقه .

وكتب الشيخ سراج الدين :

عمر بن رسلان البلقيني . المتوفي : سنة ٨٠٥ ، خمس وثمانمائة .
عليها حواش : سماها : (معرفة الملهمات برد المهمات) .

واختصرها : أبو زرعة : أحمد بن عبد الرحيم العراقي . مع إضافة
(حواشي البلقيني) . وتوفي : سنة ٧٢٦ ، ست وعشرين وسبعمائة .
واختصرها : ابن الوكيل : أحمد بن موسى . المتوفي : سنة ٧٩١ ،
إحدى وتسعين وسبعمائة . وشرحها : الشيخ شرف الدين : عيسى بن
عثمان الغزي . المتوفي : سنة ٧٩٩ ، تسع وتسعين وسبعمائة . سماه :
(مدينة العلم) .

واختصرها أيضاً : الشيخ شمس الدين : محمد بن عبد الله
الصرخدي . المتوفي : سنة ٧٩٢ ، اثني وتسعين وسبعمائة . والشيخ
شهاب الدين : أحمد بن عبد الله الغزي . المتوفي : سنة ٨٢٢ ، اثنين
وعشرين وثمانمائة . لخصها تلخيصاً حسناً .
و (تلخيص المهمات) .

لتقي الدين أبي بكر بن محمد الحصني الشافعي المتوفي : سنة ٨٢٩ ،
تسع وعشرين وثمانمائة وعلى (المهمات نكت) . للقاضي تقي الدين أبي
بكر : أحمد بن شهاب الدمشقي . المتوفي : سنة ٨٥١ ، إحدى وخمسين
وثمانمائة .

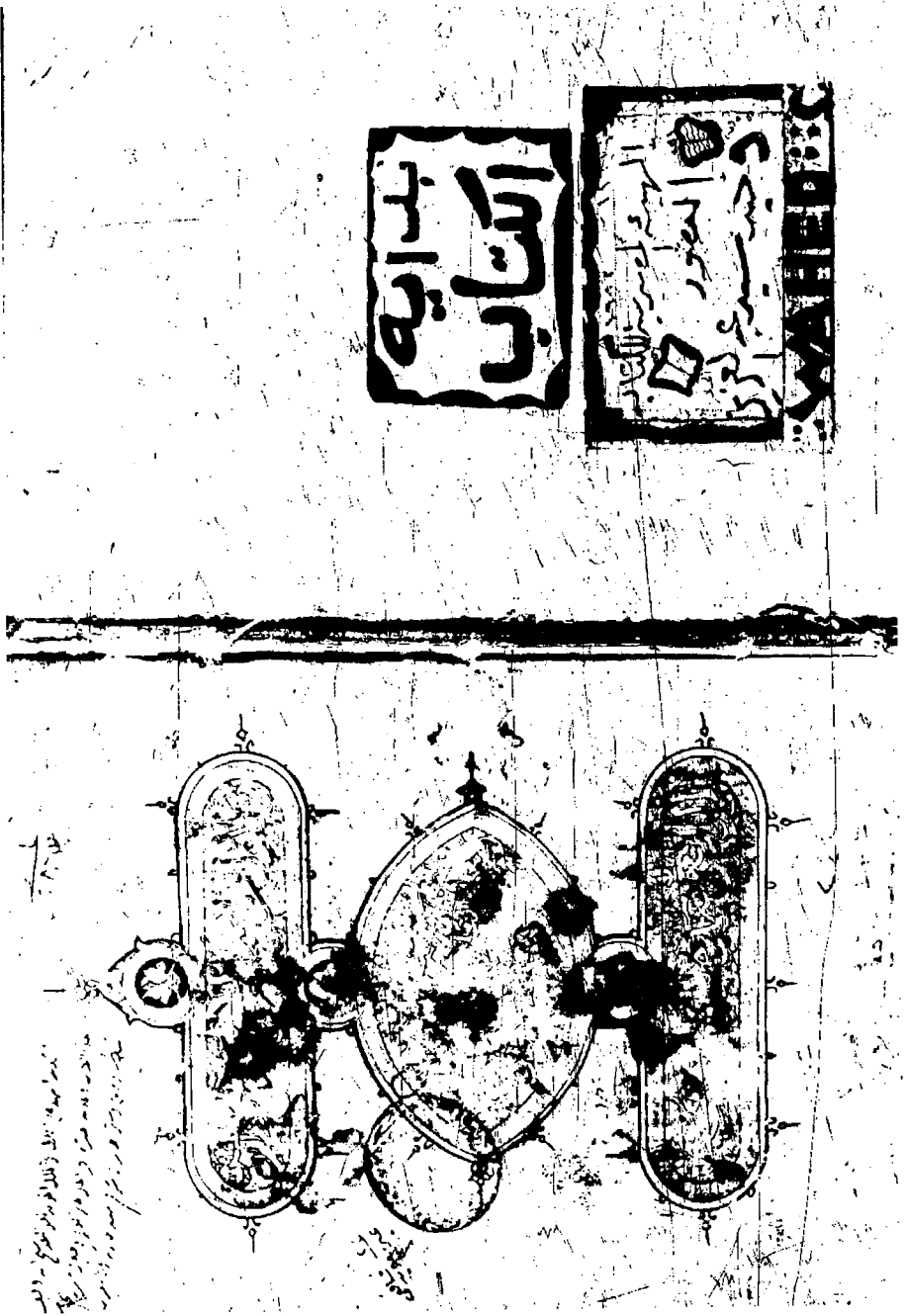
و (مهمات المهمات) .

للشيخ سراج الدين أبي حفص : عمر بن محمد اليميني المعروف :

بالفتى . المتوفي : سنة ٨٨٧ ، سبع وثمانين وثمانمائة اختصر فيها
(المهمات) اختصارا حسنا اقتصر فيه على ما يتعلق (بالروضة) خاصة
مع مباحثات مع الإنسوي واستدراك كثير وله (التبكيئات الواردات
على مواضع من المهمات) .

صور من المخطوطات

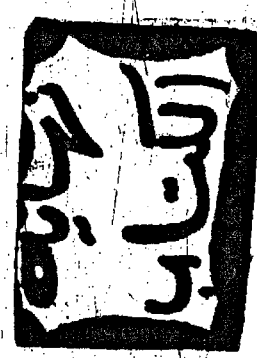
لوحة العنوان من النسخة (أ)



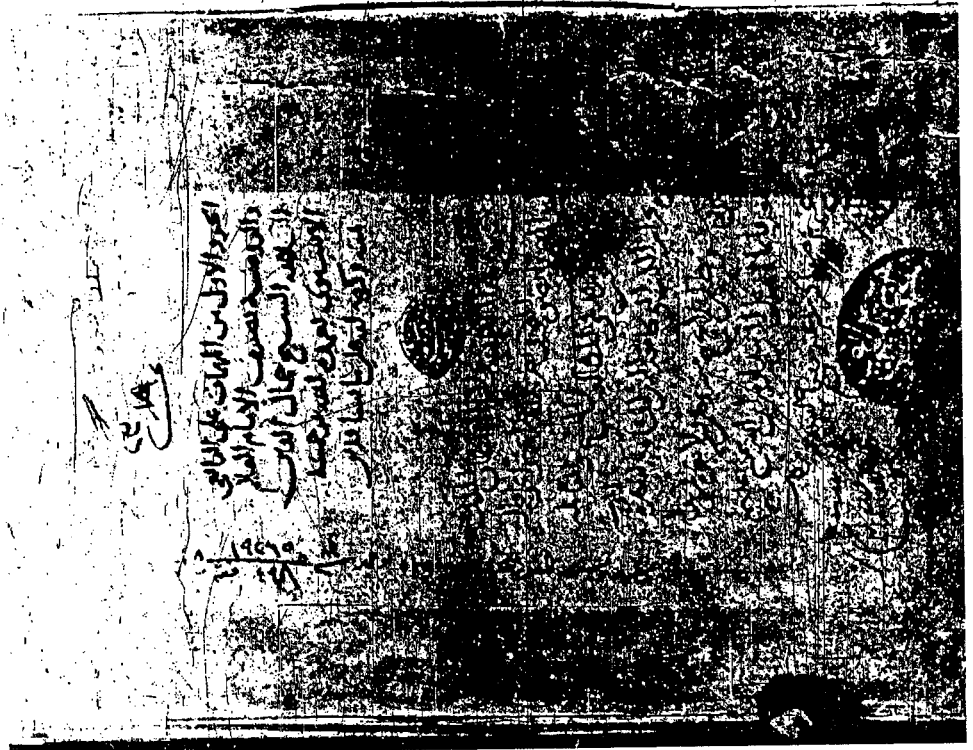
لوحة الأخيرة من النسخة (أ)

القول بل ولدنا كن الولد حراسا ونصير هو مستور قال
 الاختار ولا يصح إخراج هذا الاحكام مع وجوب اللدا والجماع
 الصواب على حد القول بل كن الولد حراسا ونصير هو مستور قال
 ابن ابي عمير به ههنا من قوله حراسا مع قوله
 لا وجوب للدفن في حاله في موضع حد هذا في اواخر الدخام
 في الفصل العنود على الحد طاعة الحق والمانع ان حد الذي
 في الفصل عاظمي الله وندس في كل موضع من موضع
 واخذه وفتح الحاص في الروضة عا هذا الاصل
 الواقع في الاصل ان ما حكمه هذه الاحكام وهي الجزية
 والاشارة لا يصح احكامها مع الحد على قوله الا في هذه الصلح
 عرسه يحصل ما قبله الرابع في حد الزنا وفي الكلام على
 وطءه الولد في الحريم لا يصح احكامها على الا حد طاعة
 قوله واسودها ولم يكن قوله الا في احكامها طاعة
 المسئلة التي ادا الولد حارسة الزوجه رابع ادا الولد
 حارسة المعتدة من زوجها طامسها ادا الولد حارسة
 او التوبة - ادمها ادا الولد الذي ايسر اليه اسلم على ان
 تابع عليه سابعها ان يولد له الفدية عليه مكرها مولا
 عرسه او رضاع او صاهره فجمع ما ذكرنا ههنا فدل عليه
 والبس ولا يشترط مع وجود الحد على قول كتاب الحكم
 الموصي لسالها من كلامها معلوم على غيرها واصلها
 ونعمها مكانها . وحسبنا والله في رضى الله عنده
 ثم ادا - والله في قولنا بواحد او السور
 حاله السبع في ولد الذي ولا حيا في وتشارك المسلم ولا ارا
 في سعيه ولا يصح علينا فان جعلنا من هذا العلم
 العاملية وان لم نعلمنا له ونعمه ولزمه وحكم الدار

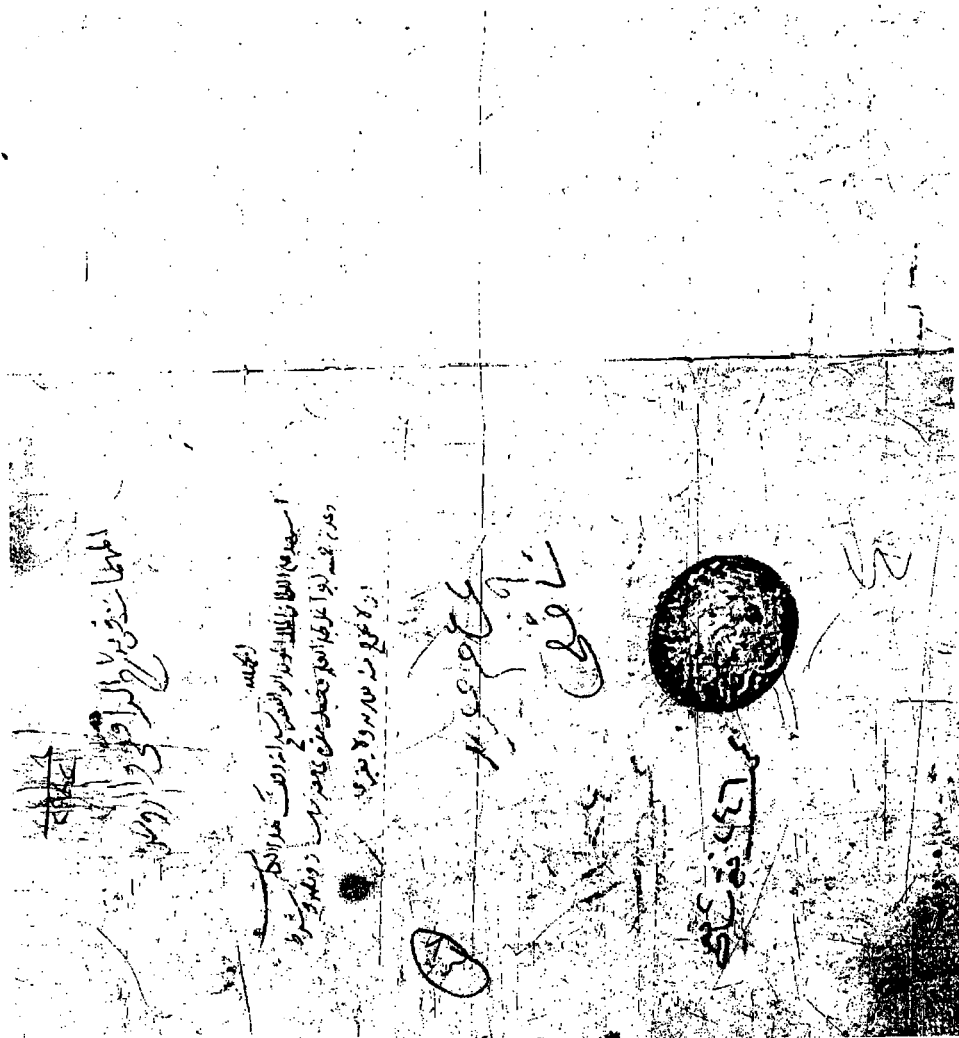
ما ابدانه وهو حلاله والصلاة على رسوله فعول المؤمن الذي
 هذا الصلوات وما كنا ننسك لاله الا هذا الله . اللهم صلى على
 محمد وعلى آله وسلم كما فعلت في الاكبرين وكما فعلت في العالمين
 ورضي الله عنهما جميعا . والله سبحانه وتعالى اعلم
 بالامام والامام حال الاسلام والسلام والحمد لله والحمد لله
 بالصلوات على آله وسلم للوفاء في هذا حراما واخره اربع
 واربعين وخمسة عشر في كتاب الاقارعة فذكر احكامها في رخص
 به خمس واربعين في كتاب الاقارعة فذكر احكامها في رخص
 واربعين في كتاب الاقارعة فذكر احكامها في رخص
 سعي ياداد وفتح الله في كتاب الاقارعة فذكر احكامها في رخص
 واجه رخصه واخبره واخبره في كتاب الاقارعة فذكر احكامها في رخص
 للمؤمنين على سبيل الجهاد والحمد لله والحمد لله
 كلام المصنف عيا الله عنه ونعمه رخصه في كتاب الاقارعة
 وحسبنا الله ومن وراءه



لوحة العنوان من النسخة (ب)



لوحة العنوان من النسخة (ج)



واما قبله الرافى ولا سقى ربحه من الشجره
فما حد من السقم

[illegible]



صلي الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .

الحمد لله الذي أفصح لنا من الروامز عما خفى خبره على المخبر فاستعجم ، وأوضح من المرامز ما عمى أثره على الأكثر فاستبهم حتى اقترب به العزيز على الناظرين فانقاد عويصه فاستسلم ، وأينعت الروضة للقاطفين فطاب ثمرها واستحكم .

وصلواته وسلامه على سيدنا محمد أشرف من دعا إلى الله وعلم ، وعلى آله وأصحابه وشرف وعظم .

وبعد :

فإن الإمام الرافعي - رضي الله عنه - وأرضاه وجعل الجنة منقلبه ومثواه لما برع في علم المذهب إلى حد لم يدركه فيه من جاء بعده ولا كثير ممن كان قبله انتدب لتهديه وتحبيره وانتصب لتحقيقه وتحريه ، فجمع ما تفرق من كلامه ، ونزع مقالة جمهور أعلامه ألفها كتباً بل صاغ منها ذهباً وحرر منها مذهبا فكان طرازها المبرز وأنمودجها المطرز وهو الشرح الكبير للوجيز أبرزه كالإبريز ملقباً بالعروس مسمى بالعزيز خضعت لرؤيته رؤوس الرؤوس وذلت لعزته نفائس النفوس ، وقد مدحته بيتين في ضمن مدح الإمام الرافعي - رضي الله عنه - وهما :

يا من سمى إلى نيل العلى ونحى إلى العلم العزيز الرافعي
 قلد سمي المصطفى ونسيه والزم مطالعة العزيز الرافعي

ثم تلاه الشيخ محي الدين النووي - رضي الله عنه - صانعاً أيضاً فيما يؤلفه هذا الصنيع ، وسالكاً فيه سبيل هذا المهيع ، فكان أنفس ما تأثر منها بركات أنفاسه وتأبر من ثمرات غراسه «روضة الطالبين» غرس فيها أحكام

الشرح المذكور ولقحها وضم إليها فروعاً كانت منشرة فهذبها ونقحها،
 فلذلك حلّى ينبوعها وبسقت فروعها وطاب أصولها ودنت قطوفها، فلما
 اتصف التصنيفات بما وصفناه وتألف التأليفات كما شرحناه علق عليهما
 العاكف والباد ودرس بهما ما أنشأه الأولون أو كان وصار عليهما المعول في
 الترجيح وبقولهما المعمول في التصحيح ، وألقت النبلاء مقاليد الفتوى
 إليهما، واعتمدت الفضلاء فيما تعم به البلوى عليهم ، ووقع منهم
 الاصطفاء، وحصل بهما لهم الاكتفاء ، وانفصل منهما التتبع والاقتفاء .

وتلك منقبة قد أطاب الله ذكرها وثناها، وموهبة قد رفع سمكها
 وبنائها، ومن أسر سريرة حسنة ألبسه الله رداءها ، لكن وقع في الكتابين
 المذكورين أنواع كثيرة قاطعة لهذا السبب، مانعة من هذا الأرب، يجب على
 من تبينت له تبينها ، ويتعين على من تعينت له تعيينها، فإن أكثرها من
 الزوايا المعتمدة المسالك، والغوائل العديمة المشارك، والدسائس الخفية المدارك،
 لا يهتدي إليها إلا من يسره الله لذلك، وهىأه لما هنالك، فقطع عنه القواطع
 والعلائق، ودفع عنه الموانع والعوائق، وانتصب للفحص ولازم النظر وألف
 السهاد وداوم السهر، وأمعن النظر في نصوص الشافعي المتفرقة، وتتبع كتب
 الأصحاب طبقة بعد طبقة ، وعَمَّرَ بمطالعتها عمره، وعَمَّرَ بمراجعتها دهره،
 وأكثر التفتيش والتطلاب، والتردد إلى الباب بعد الباب، وإذا أراد الله تعالى
 أمراً هياً له الأسباب، وقد تيسر لي مع ذلك بحمد الله تعالى من مؤلفات
 الشافعي والأصحاب - خصوصاً الأقدمين - ما لم يطرق اسمه بالكلية أذن
 أكثر المكثرين ، ولم أعلمه قد اجتمع في مدينتنا عند أحد من العصرين ،
 هذا وهي اليوم أعظم مدن الإسلام، ومجمع العلماء وموطن الأعلام ،
 ومحط رجال أولى المحابر والأقلام ، ومورد الملاح والحادي، ومقصد الحاضر
 والبادى، صانها الله تعالى وحماها وسائر بلاد الإسلام بمنه وكرمه .

وقد كان هذا الإقليم عقب الشافعي بمدة بالنسبة إلى الشافعية كذلك، وكانت الرحلة إليه من الآفاق، فلما استولى عليه العبيديون - المعروفون بالفاطميين - انتدبوا إلى العلماء فقتلوا البعض ونفوا البعض وعوضوهم بعلماء الرفض، واستمر الحال على ذلك قريباً من ثلاثمائة سنة إلي أن أهلكهم الله تعالى على يد صلاح الدين بن أيوب، فعاد الأمر بحمد الله تعالى كما كان من ظهور هذا الإقليم في ذلك على غيره، والله الحمد.

واعلم أنني لم أزل من زمن الطلب إلى الآن قائماً بدعوة ما غبر من التوايف، ودثر من التصانيف، معتنياً بإظهار خفاياها، وإبراز زواياها حتى أحيائها الدهر وأنشرها، بعد أن أماتها فأقبرها، وحصل منها من المهمات المتعلقة بالكتابين ما أشرت الآن إليه ودلتك آنفاً عليه، فلذلك شرعت ملتمساً من الله التوفيق، مقتبساً منه التحقيق، في كشف القناع عن تلك المخدرات المخبات، وتشنيف الأسماع بتلك المستعذبات المستغربات، نصيحة للمتعلمين، وإرشاداً للحكام والمفتين فإن أخرى [أحوال أحلامهم] (١)، وأعلى [أعمال أعلامهم] (٢)، مطالعتهم لأحد التأليفين ومراجعتهم أحد التصنيفين فيفتون به ويقضون، ويرمون وينقضون ﴿وَكَايْنِ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾ (٣).

فجمعت ما حضرني من ذلك ليسير شياً، ويشير انتفاعاً، ولا يصير ضياعاً، بل يبقى في التأليف محفوظاً، ويعين العلماء ملحوظاً، وإن كان كثير منه قد اشتهر بحمد الله تعالى من تواليفي وعلى لسان من أخذ مني، أو الآخذين من الآخذين عني، وضممت إليها أنواعاً أخرى لا بد منها، ومجموع ذلك عشرون نوعاً :

الأول : بيان ما في الكتابين مما خالفاه في موضع آخر، إما في الكتابين

(١) في أ : أعلامهم .

(٢) سقط من أ ، ب .

(٣) يوسف : ١٠٥ .

أو أحدهما ، وإما من غيرهما من كتبهما ، وذلك متوقف على معرفة كتبهما .

فأما كتب الرافعي :

فمنها : الشرح الذي نتكلم عليه وهو المسمى « بالعزیز » ، ومنها : « الشرح الصغير » وهو متأخر عن « العزیز » ولم يلقيه رحمه الله ، ومنها : « المحرر » .
ومنها : « التذنيب » وهو مجلد لطيف موضوع للتنبيه على ستة أنواع متعلقة « بالوجيز » للغزالي ، وهو يقرب في المعنى من « دقائق المنهاج » ، ومنها : « شرح مسند الإمام الشافعي » وهو مجلدان ضخمان ، قال في أوله : ابتدأت في إملائه في رجب سنة ثنتي عشرة وستمائة وهو عقب فراغ « الشرح الكبير » .

ومنها : « الأمالي » وهو مجلد مشتمل على أحاديث مشروحة أملاها في ثلاثين مجلساً ، سماه « الأمالي الشارحة لمفردات الفاتحة » ، اصطلاح فيه على اصطلاح غريب ، فهذه هي الكتب التي وقفنا عليها له .
وله كتاب صنفه في طريق الحجاز سماه « الإيجاز في أخطار الحجاز » لم أقف عليه .

وكان رحمه الله قد شرع قبل « الشرح الكبير » في شرح على « الوجيز » أبسط من المذكور سماه « الشرح المحمود » ، وصل فيه إلى أثناء الصلاة ثم عدل عنه إلى ما ذكرناه ، وتلك القطعة لم تشتهر ، وقد أشار الرافعي إليها في كتاب الحيض من « الشرح الكبير » في مسألة المتحيرة فإنه قال في الكلام على قضائها للصوم : ولو بسطنا القول في جميع ذلك لطال وقد فعلته في غير هذا الكتاب . هذه عبارته .

وأما كتب النووي : فمنها ما ذكرناه وهو : « الروضة » وقد وقفت على النسخة التي هي بخطه - رحمه الله - ونقلت منها المواضع المحتملة للتحريف

أو الإسقاط ، ومنها : « المنهاج » وقد وقفت عليه بخطه أيضاً ، ومنها : « المناسك الكبرى والصغرى » و « التبيان في آداب حملة القرآن » ومختصره ، و « دقائق المنهاج » و « شرح مسلم » و « الأذكار » و « تهذيب الأسماء واللغات » ، و « طبقات الفقهاء » الملخصة من « طبقات ابن الصلاح » ، ولم يبيض المصنف هذين التصنيفين بل مات عنهما مسودة ، فبيضهما الحافظ جمال الدين المزي ، ومنها : « تصحيح التنبيه » فإن صرح فيه بالمسألة المخالفة ذكرتها ، وإن لم يصرح بها بل ذكرها صاحب « التنبيه » وأقره هو عليها فلا أذكرها .

نعم قد نبهت على ذلك في التصنيف المسمى « بالتنقيح في الاستدراك على التصحيح » ، ومنها : نكت على مواضع متفرقة من « التنبيه » في مجلدة ضخمة ، وهي من أوائل ما صنف ، ولا ينبغي الاعتماد على ما فيها من التصحيحات المخالفة لكتبه المشهورة ، ومنها : « المسائل المنشورة » التي وضعها غير مرتبة ، فرتبها تلميذه الشيخ علاء الدين بن العطار وزاد عليها أشياء سمعها منه وهي المعروفة « بالفتاوى » ، ومنها : « مختصر التذنيب » للإمام الرافعي سماه « المنتخب » ، وقد أسقط منه في آخر الفصل السادس أوراقاً تزيد على الكراس فلم يختصرها ، ومنها : « لغات التنبيه » وهو وإن كان غير موضوع للأحكام ، فقد حصل منه شيء مما نحن بصدده ، ومنها : « رؤوس المسائل » وتصنيفه في الاستسقاء ، وفي استحباب القيام لأهل الفضل ونحوهم ، وفي « قسمة الغنائم » وهو مجلد مشتمل على نفائس ، وقد اختصره أيضاً وهما من أواخر تصانيفه وأمتعها .

فهذه هي الكتب التي اتفق له - رحمه الله - إتمامها مما يتعلق بكتابنا هذا ، وأما الكتب التي لم يتم فأجلها « شرح المذهب » ، وقد وصل فيه إلى أثناء الربا ، وقد وقفت على النسخة التي هي بخطه ، ومنها : « التحقيق »

وصل فيه إلى أثناء صلاة المسافر ، ذكر فيه غالب ما في « شرح المذهب » من الأحكام على سبيل الاختصار ، ومنها : « نكت على الوسيط » في نحو مجلدين ، وشرح مطول على « التنبيه » وصل فيه إلى الصلاة سماه « تحفة الطالب النبیه » ، وشرح على « الوسيط » سماه « التنقيح » وصل فيه إلى كتاب شروط الصلاة وهذه التصانيف الثلاثة رأيها بخطه ، والأخير منها كتاب جليل من أواخر ما صنف جعله مشتملاً على أنواع متعلقة بكلام « الوسيط » ضرورة كافية لمن يريد كثرة المسائل المأخوذة ، والمرور على الفقه كله في زمن قليل لتصحيح مسائله ، وتوضيح أدلته ، وذكر أغاليطه ، وحل إشكالاته ، وتخريج أحاديثه ، وذكر شيء من أحوال الفقهاء المذكورين فيه إلى غير ذلك من الأنواع التي التزمها ، ولم يتعرض فيه لفروع غير فروع « الوسيط » ، وهي طريقة تيسر معها تدريس « الوسيط » في كل عام مرة ، فقد حكى بعض شيوخنا عن بعض شيوخه : أنه كان يدرس « الوسيط » كل سنة ، ولا يتعرض لفرع زائد ، ويقول : يقبح لمن يتصدى للإفتاء والتدريس أن يكون عهده بباب من أبواب الفقه أكثر من عام ، ومنها : « مهمات الأحكام » وهو قريب من « التحقيق » في كثرة الأحكام ، إلا أنه لم يذكر فيه خلافاً وقد وصل فيه إلى أثناء طهارة البدن والثوب ، ومنها : « الأصول والضوابط » وهو مشتمل على ذكر كثير من قواعد الفقه وضوابطه يذكر العقود اللازمة والجائزة ، وما هو تقريب أو تحديد ونحو ذلك والذي ألف منه أوراق قلائل ، ومنها : كتاب على « الروضة » كـ « الدقائق على المنهاج » سماه « الإرشادات إلى ما وقع في الروضة من الأسماء والمعاني واللغات » وهو كثير الفوائد وصل فيه إلى أثناء الصلاة وعاقبه عن اختتامه واختتام ما قبله انحنام الوفاة .

وقد شرع - رحمه الله - في اختصار « التنبيه » فكتب منه ورقة واحدة - رضي الله عنه وأرضاه - وحشرنا وإياه في زمرة المتقين ، وينسب إليه تصنيفان ليسا له .

أحدهما : مختصر لطيف يسمى « النهاية في الاختصار للغاية » ،
والثاني : « أغاليط على الوسيط » مشتملة على خمسين موضعاً بعضها
فقهية وبعضها حديثية .

ومن نسب هذا إليه ابن الرفعة في « شرح الوسيط » فاحذره ، فإنه
لبعض الحمويين ، ولهذا لم يذكره ابن العطار تلميذه حين عدد تصانيفه
واستوعبها .

واعلم أن هذا التناقض الواقع في هذه الكتب على أقسام :
فمنه ما هو في أصل الحكم ، وهو الأكثر .

ومنه ما يرجع إلى كيفية الخلاف لكونه قولين أو وجهين ، وكون الأصح
طريقة القطع أو الخلاف .

ومنه أيضاً ما هو على جوابين فقط وهو الأكثر .

ومنه ما هو على ثلاثة أجوبة بأن يذكر المسألة في ثلاثة مواضع ، ويجب
في كل واحد منها بجواب لا يوافق الآخر .

ومن أفحش ما يقع في هذا النوع - أعني ما يقع لهما من الاختلاف
أنهما إذا خالفا ما سبق لهما أو يأتي ادعيا أنه لا خلاف في ذلك كما ستراه
مبيناً إن شاء الله .

وقد تأملت وقوع الاختلاف لهما فوجدت سببه غالباً اتباع ما يقعان عليه
في ذلك الموضع من الكتب المخالفة بعضها بعضاً ، وذلك بأن يكون الإمام
والبغوي مثلاً مختلفين في مسألة ، ولكن يذكرها أحدهما في باب ، ويذكرها
الآخر في باب آخر فيذكران في كل باب ما وقفوا عليه مجزوماً به تارة ،
ومعزواً إليه أخرى [غير مستحضرين لمخالفة الآخر] ^(١) ، ووقوع هذا للشيخ
محبي الدين أكثر ، وذلك أنه لما تأهل للنظر والتحصيل رأى من المسارعة إلى

الخيرات أن جعل ما يحصله ويقف عليه تصنيفاً ينتفع به الناظر فيه ، فجعل تصنيفه تحصيلاً وتحصيله تصنيفاً ومن هذا حاله لا يستحضر غالباً من غير المشهور إلا الموضع الذي يعمل فيه ، إلا أنه غرض صحيح وقصد جميل .

ولولا ذلك لم يتيسر له من التصانيف ما تيسر ، فإنه - رحمه الله - دخل دمشق للاشتغال وهو ابن ثمانية عشرة سنة .

ومات ولم يستكمل ستاً وأربعين كما تعرفه في ترجمته قريباً إن شاء الله تعالى .

وأما الرافعي فسلك الطريقة الغالبة ؛ ولهذا [كان] (١) كثير الاستحضر يستحضر غالباً ما سبق له في المسألة وما يأتيه فيها وهكذا حال ابن الرفعة أيضاً - رضي الله عنهم أجمعين - ونفعنا بهم .

وأما المسائل المتحدة مدركاً ومعنى المختلفة تصويراً وحكماً فأذكر غالباً منها ما لا يلوح فرق بينهما ، وأما ما يلوح فيه ذلك فلا مدخل له في كتابنا .

هذا وقد أفردته بتصنيف جليل كبير القدر والمقدار ، مشتمل على حكم وأسرار سميته « مطالع الدقائق في الجوامع والفوارق » ، وكذلك ما كان متشابهاً في التصوير اختلف حكمه [أو اتحد] (٢) ، أو استمد من أصل واحد أو أصول مختلفة فلا أشرطه أيضاً في هذا الكتاب ، وقد أفردته بتصنيف غريب وتأليف عجيب صافي الدليل سميته « تنزيه النواظر في رياض النظائر » .

النوع الثاني : وهو من أهم الأمور وهو بيان ما يفتي به من أحد [الموضعين أو] (٣) المواضع المختلفة ، وذلك متوقف على إبراز مرجح نقلي ،

(١) سقط من أ .

(٢) في ج : تجره .

(٣) سقط من أ ، ب .

واعتماد مذهبي لا لمجرد دعوي رجحانه من جهة الدليل، إذ المذهب نقل، والترجيح المذكور تارة يكون بيان نص الشافعي في المسألة وهو أعظم الترجيحات مقداراً وأعلها مناراً، وتارة بموافقة الأكثرين فإنه يجب الأخذ به، كما صرح به في «الروضة» في أوائل القضاء، وتارة بغير ذلك مما ينشر به صدرك وتقر به عينك.

وأما ما اختلف فيه الإمامان فالترجيح بينهما سهل، وذلك لأن النووي إن خالف معتمداً على الأحاديث ونحوها كانتقاض الوضوء بأكل لحم الإبل وصوم الولي عن الميت ونحوهما، فالعمل بتصحيح الرافعي قطعاً لأنه مذهب الشافعي ولهذا قال هو في مقدمة «شرح المذهب»، وابن الصلاح في «أدب المفتي والمستفتي» وغيرهما: ومعنى قولهم: إن المسألة الفلانية مما يفتي فيها على القديم أن من له أهلية الاجتهاد في المذهب يجوز له أن يأخذ، به وأما غير المجتهد فلا يأخذ إلا بالجديد. لأنه مذهب إمامه وإن اعتمد - أعني النووي - على غير ذلك تعين الأخذ بما قاله لأن المعارض بالمنقول لاسيما من عنده ورع لا يقدم على الاعتراض إلا بكتب وزيادة اطلاع، خصوصاً أن الرافعي لم يلتزم في «الشرحين» طريقة المعظم، فإن أسند - أعني النووي - إلى منقول لم يوجد فيه الشرط المذكور نبهت عليه.

النوع الثالث: بيان ما وقع في الكتابين المذكورين من الأغلاط العجيبة والأوهام الغريبة، وهي للنووي أكثر منه للرافعي، وفي نقل الرافعي عن الإمام بخصوصه أكثر منه في النقل عن غيره، وقد كنت أفكر في سبب ذلك إلى أن ظهر لي بحكاية سمعتها من قاضي القضاة جلال الدين القزويني في درسه بالمدرسة الناصرية في القاهرة نقلاً عن والده، وقد كان - أعني والده - في بلد الرافعي، ومن أخذ عنه على ما ذكر ولده القاضي المذكور، أن «النهاية» التي هي بخط الإمام كانت بقزوين لنسوة ورثتها وكن لا يسمحن بإخراجها وكان الرافعي يأتي إلى مسجد قريب من منزلهن

فيطالع منها وينقل ، ثم يضع ذلك بعد ذلك في كتابه ، فيحصل الخلل والتعبير من عدم استقراره في موضعه حالة النقل ونظره منها مستوفزا .

وقد تأملت غير المنسوب إلى الإمام مما وقع من هذا النوع ، فوجدت بعضه لتحريف لفظة وقعت في الأصل المنقول منه ، وبعضه لسقوط كلام إما من الأصل أيضاً ، أو لانتقال النظر عند النقل منه من سطر إلى سطر ، أو من لفظة إلى مثلها كما يقع للنساخ كثيراً ، وبعضه للذهول عن أول الكلام أو آخره ، وبعضه لسبق القلم أو الذهن ، فيريد مثلاً أن يعبر بالأول فيعبر بالثاني ونحو ذلك ، وبعضه [خلل في النسخ الواقعة بأيدي الناس من كتاب الرافعي] (١) ، وسبب الخلل وقوع غلط للناقل أولاً من المسودة عرف من «الشرح الصغير» ، وبعضه من تصرفهما وفكرتهما ، وسترى ذلك كله مبيناً إن شاء الله تعالى .

ومن غريب ما اتفق للرافعي في هذا النوع أنه قد غلط هو في تغليطه لمن غلط غيره ، فإن بعض الأصحاب نقل عن « التلخيص » لابن القاص حكماً فنسب الإمام الناقل إلى الغلط وقال : إن في « التلخيص » عكسه ، ثم إن الرافعي غلط الإمام في هذا التغليط وقال : إنه مذكور فيه كما قاله الناقل عنه أولاً ، مع أن الرافعي قد وهم في ذلك كما أوضحته [في موضعه] (٢) .

ولعل السبب : أن الرافعي وقعت له النسخة التي وقعت لذلك الناقل ، ويلتحق بهذا النوع بيان الانتقاد عليهما في استدلالات واستنباطات ونحو ذلك ، ولا أذكر من ذلك إلا ما كان متعيناً لا مندوحة عنه دون ما عنه جواب وإن ضعف .

النوع الرابع : بيان المواضع التي خالفا فيها نص الشافعي : بأن ذهلا عن

(١) سقط من أ ، ب .

(٢) سقط من ب .

النص فأجابا بما وجداه لبعض الأصحاب، وهو كثير جداً فإن الرافعي لم يقف على كتب الإمام الشافعي وإنما ينقل عنها بواسطة غيره، ولهذا يقول: وعن نصه في « الأم » كذا، وعن نصه في « البويطي » كذا، ونحو ذلك، وهذه عبارته في ما ينقله بالوسائط وذلك لشدة ورعه واحترازه .

نعم ظفر النووي مع «المختصر» بـ « الأم » و« مختصر البويطي » إلا أنه إنما ينقل عنهما أحياناً قليلة، ولم يتبعها كما فعل ابن الرفعة في «المطلب» فإنه تتبع مسائل « الأم » ولم يفته منها إلا القليل، والنووي امتاز على الرافعي بهذا النوع .

وقد تيسر لي بحمد الله تعالى ما وقف النووي عليه من هذه النصوص بزيادة « الإملاء » و« الأمالي » و« نهاية الاختصار » للمزني وهو عزيز الوجود، ثم إنني إذا ذكرت النص فأذكره غالباً بحروفه مبالغاً في تعريفه فأذكر كتابه ثم بابه ثم إن اتسع الباب فبعدد أوراقه، فإن وقع الباب الواحد مكرراً - وهو كثير جداً - عرفته غالباً بالباب الذي قبله أو بعده، فأقول مثلاً: قال في كتاب الرهن المذكور بعد الإجارة، أو قبل الصداق، إلا أن يكون الباب المكرر من كتاب تكون نسخه مختلفة الترتيب «كمختصر البويطي» فإن تعريفه بما ذكرت لا يفيد، وكثيراً ما أستغني عن ذلك كله بإضافة النص إلى بعض من نقله، ولا شك أن صاحب «المهذب» متى كان له في المسألة نص وجب على أصحابه الرجوع إليه فيها، فإنهم مع الشافعي كالشافعي ونحوه من المجتهدين مع نصوص الشارع، ولا يسوغ الاجتهاد عند القدرة على النص، وقد رأيت في « تعليق البندنجي » في كتاب الكتابة في الكلام على أقوال النقاض اعتذاراً عما وقع للأصحاب، فقال: وكثيراً ما يخالف الأصحاب النص لا عن قصد ولكن لعدم اطلاعهم عليه، هذا كلامه .

وقد كان أبو إسحاق المروزي يذهب إلى أن نية الصوم تبطل بالأكل والشرب ونحوهما من المفطرات بعدها، فلما حج الإصطخرى اجتمع به

وأظهر له نص الشافعي على خلاف ما قاله، فرجع وأشهد على نفسه بالرجوع، والسبب في وقوع المخالفة من الأصحاب لإمامهم أن كتبه - رضي الله عنه - غير مرتبة المسائل، وكثيراً ما يترجم للباب وتكون غالب مسائله من أبواب أخرى متفرقة، ومثل هذه التصانيف لا ينتفع بها غالباً من المصنفين إلا من نظرها بعد كمال تصنيفه، فيحضر تصنيفه جميعه بين يديه، ثم ينظر ذلك الكتاب فكلما مر بمسألة أخرج بابها من تصنيفه ونظرها، فلهذا قل استعمال الأصحاب لها .

النوع الخامس : بيان المواضع التي نقلها عن واحد فقط ، وقد خالفه فيه جماعة ، وكذلك ما نقله عن متعدد وقد خالفه فيه أكثر من ذلك العدد، ولا شك أن الرافعي لم يلتزم في «الشرحين» تصحيح ما عليه المعظم كما سبق ذكره ، ولهذا تختلف عبارته في الترجيح ، فتارة يقول : الأصح ، [ونحوه من الصيغ التي لا وقفة فيها ، وتارة يقول : الأكثرون ، وتارة يقول : الأصح] (١) عند الأكثرين : وتارة يقول : الأولى ، أو الأشبه أو الأقرب أو الأفقه أو الأمثل أو الأحسن أو الأعدل أو الأنسب ونحو ذلك من الألفاظ المشعرة بأنها من قبله وتارة يقول : يشبه أن يكون الأرجح كذا ، أو لعل ونحو ذلك مما هو أدون مما سبق ، وتارة يحكي خلافاً مرسلأً ، وذلك كله لشدة احترازه وورعه .

لكنه بالاستقراء لا يخالف منقول الأكثرين متى اطلع عليه ، إلا بأن يقول : يشبه أو يحسن ونحو ذلك مما يدل على أنه من جهة البحث ، ولا ينقل عن الأكثرين ، ويصرح مع ذلك بتصحيح مخالفهم ، إلا إذا نقل عنهم بواسطة كما فعل في الكلام على الإبطال بتطويل الركن القصير ، وذلك في الحقيقة منازعة للناقل في نقله عن الأكثرين .

النوع السادس : بيان المواضع الواردة على حصرهما : بأن يقولوا : لا

يستثنى إلا كذا ونحو ذلك ، ويكون هناك غيره مما يستثنى أيضاً ، والغريب أنهما قد يكونان هما المستثنيان في موضع آخر ، إلا أن ما كان من هذا النوع ونحوه من الصور النادرة فقد لا أذكره اعتماداً على ما اشتمل عليه كتابنا المسمى « طراز المحافل في ألغاز المسائل » وهو تأليف بديع وتصنيف صنيع .

النوع السابع : بيان المسائل التي أطلقاها ، وهي مقيدة بقيد مذكور في كلام الشافعي أو في كلامهما أو في كلام أحدهما في موضع آخر أو في كلام الأصحاب ، فإن الواقف على ذلك الإطلاق ممن لا علم له بالتقييد يغتر بالإطلاق فيقع في الخطأ ، ومن أغرب ما وقع لهما في هذا النوع أنهما قد يغتران بالإطلاق فيستدلان به على صورة معينة ، مع أن المسألة مقيدة بما يخرج تلك الصورة .

النوع الثامن : ذكر ما أهمله من أقسام المسألة ، إما بأن يهمل القسم في أصل التقسيم ، أو يذكره لكن يغفلان عن حكمه .

النوع التاسع : ذكر المواضع التي يتبادر منها إلى فهم الواقف عليها خلاف المراد ، أو تحتل أمرين أو أموراً على السواء ، فأذكر المراد منها وقد وهم النووي بسبب ذلك في مواضع عدة من « الروضة » فصرح بشيء و مراد الرافعي خلافه ، كما علم بعض ذلك من « الشرح الصغير » للرافعي وبعضه من غيره كما ستعرفه .

النوع العاشر : ذكر المواضع التي ادعى عدم الخلاف فيها مع أنه ثابت في شيء من كتب المذهب لم يطلعاً عليه ، فأعزوه إلى قائله أو أسنده إلى ناقله ، وكثيراً ما يدعي أحدهما عدم الخلاف ويكون هو الحاكي له في موضع آخر ، إما من ذلك الكتاب ، أو من غيره حتى أنه نفى الخلاف في « الروضة » عن مسألة والخلاف ثابت في تلك المسألة في « المنهاج » ، ومن أغرب ما وقع لهما في هذا النوع : أنهما قد يصححان ما ينفيانه ، أو أن الشافعي نفسه يكون هو المخالف .

الحادي عشر : ذكر المواضع التي ينقلانها عن غيرهما من حكم ، أو

خلاف وينكران على الناقل ذلك ، مع أن النقل صحيح والإنكار باطل ، وأكثر ما وقع ذلك للرافعي مع الغزالي لكونه يذكر شيئاً في « الوجيز » أو غيره من كتبه ولا يجده الرافعي في « النهاية » فيتوهم عدم ثبوته ظناً منه أن الغزالي لا يحكي شيئاً عن [غيرها] ^(١) فينفيه بسبب ذلك ، ولا شك أن معظم كلام الغزالي منها ، ولكنه لما صنف « الوسيط » استمد أيضاً من ثلاثة كتب أخرى :

أحدها : « الإبانة » للفوراني ، ومنها أخذ هذا الترتيب الحسن الواقع في كتبه ، وهو ترتيب الأبواب والفصول والتقسيم ، وكان فعله لذلك توفيقاً من الله لما فيه من إراحة الناس ، لأن الرافعي قد اضطر إلي متابعته لكونه شارحاً ، وكذلك النووي لكونه مختصراً وعلى كلاهما المعول فكان ذلك سبباً للتسهيل على الناس في إخراج الأبواب والمسائل .

وثانيها : « التعليق » للقاضي الحسين ، وهو الكتاب الجليل العظيم الفوائد .

وثالثها : « المذهب » للشيخ أبي إسحاق ، واستمداده منه كثير على خلاف ما في الأذهان ، وقد نبه عليه ابن الرفعة في « شرح الوسيط » ، ولا شك أن الرافعي - رحمه الله - قد فاته أصول كثيرة لم يقف عليها كما سيأتي إيضاحه ، ومنها « الإبانة » و « التعليق » المذكوران ، فإذا علمت ما ذكرناه من استمداد الغزالي من الثلاثة المذكورة أيضاً مع « النهاية » ، فقد ينقل حكماً أو خلافاً منها ليس في « النهاية » فينكره عليه الرافعي ظناً منه أنه لم يخرج عن « النهاية » ، ويتابعه على ذلك في « الروضة » ويزيد فيبالغ في الإنكار [ويشنع] ^(٢) العبارة أو يسقط ذلك بالكلية ، على أن بعض ذلك مذكور في « النهاية » أيضاً ولكن في غير ذلك الموضع ، فإن مسائل « النهاية » متفرقة لكونها على ترتيب المختصر ، وكانت بين عيني الغزالي فلما

(١) في ب : غيره .

(٢) في ج : ويسع .

صنف كتبه جمع كل شيء إلى ما يلائمه ورتبه الترتيب المذكور ، ومن أغرب ما يقع لهما في هذا النوع أنهما قد ينكران عليه ذلك ويبالغان في إنكاره مع جزمهما به في موضع آخر .

الثاني عشر : بيان المواضع التي ادعى الرافعي أن لا نقل فيها ، أو توقف في نقلها لكونه لم يجده ، ويذكر الحكم من جهته على سبيل التفقه مع أنها منقولة مصرح بها ، ومن غريب ما يقع له [في هذا النوع] (١) أن المسألة قد تكون مسطورة في كلام الشافعي ، أو في الكتب التي غالب نقل الرافعي منها ، وهي غير كلام الغزالي المشروح منه ستة تصانيف «التهذيب» و«النهاية» و«التممة» و«الشامل» و«تجريد» ابن كج و«أمالي» السرخسي المعروف بـ «الزاد» ، فيذكر أحدها على وفق ما أجاب به تارة وعلى عكسه أخرى كما ستراه مبيناً إن شاء الله تعالى .

الثالث عشر : بيان الراجح من الخلاف الذي حكياه أو أحدهما بلا ترجيح ، وهو من أهم الأمور ، وترجيحه إما من كلاهما في كتاب آخر أو باب آخر ، وإما من نص الشافعي أو ذهاب الأكثرين أو غير ذلك مما ستراه إن شاء الله تعالى .

الرابع عشر : بيان ما أسقط الرافعي من الأصل الذي يشرحه ، وهو «الوجيز» حكماً كان أو خلافاً .

الخامس عشر : ذكر فائدة الخلاف الذي حكاها أحدهما ونفى أن يكون له فائدة ، أو كانت فائدته لا تظهر إلا بتأمل .

السادس عشر : ضبط ما يتحرف على المتفقة من الألفاظ الواقعة فيهما سواء كانت من الأعلام أو النسب أو غيرهما .

السابع عشر : تفسير ما يحتاج من الألفاظ المذكورة إلى التفسير من جهة اللغة ، سواء كان ذلك في الأحاديث أم لم يكن ، فإن كانت تلك الألفاظ قليلة ذكرتها في مواضعها من الباب ، وإن كثرت ذكرتها مجموعة في أوله أو في آخره .

الثامن عشر : ذكر ترجمة الإمام الشافعي و ترجمة جميع المنسوين إليه مما وقع ذكره في أحد الكتابين خاصة ، وإن كان الذي فاتهما منه نادراً جداً ، وإنما ذكرت ذلك لاستشراف الواقف على ضبط أسمائهم وأنسابهم إلى معرفة طبقاتهم في العلم وأعمارهم ووفياتهم وشيوخهم ، ومعرفة من لم يذكر ممن بقى منهم ، لما في ذلك من الفوائد لا سيما أن كثيراً من أصحابنا يجهلهم كثير من المشتغلين الآن ، فلا يعلمون أنهم منهم فضلاً عن ذكر الرافعي لهم والموضع الذي ذكرهم فيه ، فلذلك ذكرتهم على سبيل الاختصار خصوصاً المشهورين منهم إحالة على شهرتهم ، ثم إن كان الشخص متكرر الذكر في أحد الكتابين مشهوراً ، فلا حاجة إلى بيان الموضع الذي ذكر فيه ، فإن لم يكن كذلك ذكرت موضعه ولا أذكر من يتوهم فيه الاستقلال بالاجتهاد وخروجه عن تقليد الشافعي إلا أبا ثور والمزني وابن المنذر .

فقد صرح الشيخ محيي الدين بأنهم من أصحابنا ، ذكر ذلك في «الروضة» مفرقاً ، وفي أوائل «شرح المذهب» [مجموعاً ، وكثيراً ما يصرح الشيخ أبو إسحاق في «المذهب»] ^(١) بذلك .

ثم إن الترجمة للذين أترجم لهم لا يمكن أن تكون في كل موضع [وقع ذكرهم فيه لا بإيضاح الترجمة ، ولا بإحالتها على أول موضع ذكروا فيه من

الكتاب، لما فيه من التطويل الذي لا مزيد عليه والعي الواضح .

فلهذا قصدت جمعهم في موضع [(١)] واحد في فصل بعد فراغ الخطبة وقبل الشروع في مسائل الكتابين ، فأذكر أولاً الشافعي ثم أصحابه الذين أخذوا عنه مرتبين على ترتيب وفياتهم، ثم أصحاب الأصحاب في أبواب على حروف المعجم معتبراً أول حرف من اللفظ الذي يعرف به الشخص اسماً كان أو كنية [أو لقباً أو نسباً] (٢) ونحو ذلك ، إلا أن الاعتبار في الآباء والأبناء ونحوهما وفي ما أضيف إليه تصنيفه بالاسم الأخير لا بالأول فأذكر مثلاً الرافعي في حرف الراء ، وابن سريج وأبا الطيب بن سلمة في حرف السين ، وابن بنت الشافعي في حرف الشين، وصاحب «التقريب» و«التتمة» في حرف التاء ، والقفال الشاشي والشيخ أبا إسحاق الشيرازي في حرف الشين، والشيخ أبا حامد الاسفراييني في حرف الهمزة ، وإن كان قد يعرف بما قبله لأنه بالمجموع أشهر، فقس على [ذلك وأعقد لهم إن] (٣) شاء الله تعالى قبل الخوض في تراجمهم فصلاً يكون أنموذجاً لما سيأتي، أذكر فيه أسماءهم سرداً مرتبة على ترتيب وفياتهم عند العلم بها ، فإن لم تكن معلومة ، ففي أهل طبقته ليسهل الوقوف على من أريد الوقوف عليه إن شاء الله تعالى ، وقد جمعت كتاباً مستقلاً شاملاً للأصحاب المذكورين هنا وغيرهم رضي الله عنهم .

التاسع عشر : ذكر تخريج ما فيه من أحاديثه التي اتفق لي ذكرها بطريق العرض، إما لضبط لفظة أو لشرحها أو دفع استدلال، أو غير ذلك .

تمام العشرين : وهو خاص بالروضة، في [بيان] (٤) الخلل الواقع في اختصارها وهو على أنواع كثيرة .

(١) سقط من أ .

(٢) سقط من أ .

(٣) سقط من أ .

(٤) سقط من ب .

أحدها : وهو أفحشها : أن ينعكس عليه كلام الرافعي أو يتحرف أو يفهم منه غير المراد أو يغفل عن شرط مذكور فيه ، ونحو ذلك .

ثانيها : أن يحذف من كلامه حكماً أو تصحيحاً أو خلافاً .

ثالثها : أن يزيد أحد هذه الأمور ، ولم ينبه على أنه من زوائده بل يدخله في نفس كلام الرافعي ، لكن إذا نقل التصحيح عن اثنين فصاعداً وأطلق النووي تصحيحه لم أعترض عليه فيه ، وإنما أذكر منه ما كان تصحيحه عن واحد فقط .

رابعها : أن يثبت طريقة مستندة إلى قول الرافعي مثلاً وهو ما أورده فلان أو أجاب به ، ونحو ذلك فإن الفرق بين الإيراد والقطع واضح ، وقد صرح به الرافعي مع وضوحه ، فقال في الكلام على بيع الفضولي عقب قول الإمام : قطع العراقيون بالبطلان ، ما نصه : الذي ألفيته في أكثر كتبهم الاقتصار على ذكر البطلان ، لا نفي الخلاف المفهوم من إطلاق [لفظ] (١) القطع في مثل هذا المقام ، وفرق بين ألا يذكر الخلاف وبين أن ينفي . هذا كلامه .

خامسها : أن يذكر المسألة من زوائده وهي في كلام الرافعي في موضع آخر ، إلى غير ذلك من الأمور التي لا تعرف حقيقتها إلا بالوقوف عليها وليس الإخبار الإجمالي كالعيان التفصيلي .

وهذه العشرون نوعاً هي الأنواع التي أبني عليها هذا الكتاب غير ما يقع في غرضونها بطريق النفع من الفوائد الجليلة ، ولو أفرد كل نوع من هذه الأنواع بالكلام عليه لكانت عشرين تصنيفاً من أجل التصانيف ، وأكثرها نفعاً ، وأعظمها وقعاً ، يعد كل واحد منها منحة دهر وثمره عمر .

وأما الفروع الزائدة على ما في «الشرح» و«الروضة» ، فإن كتابنا هذا ليس ، موضوعاً لها ، وأرجو إن كان في الأجل فسحة أن أشرع إن شاء الله

تعالى في كتاب مستقل جامع مستوعب بأدلة صحيحة، وأقيسة منقحة وعبرة ملخصة متوسطة يحصل به الاكتفاء عما عداه والتطلع لما سواه أعان الله تعالى على ذلك بمنه وكرمه .

واعلم أنك إذا تأملت ما اشتمل عليه كتابنا هذا علمت أنه في الحقيقة شرح «للشرح» و«الروضة» وإن كان حجمه لطيفاً دون حجم الرافعي، فإن الأنواع المذكورة هي غاية ما ذكره الشارح المطلع المستوعب، فإن الفروع الزائدة على الكتاب المشروح ليست من شرحه في شيء، وما كان منه واضحاً فلا يحتاج إلى شرح بالكلية فصح ما قلناه من كونه شرحاً للكتابين، ولما وضع اتصاف شرحنا هذا بما وصفناه، وصح إطلاقه مما ذكرناه، واشتمل على إيضاح هذه النفائس المهمات، والإفصاح عن غوامض المعضلات المدلهمات، بألفاظ أصفى عند الأئمة من الإبريز والفضة، وإيراد خلا عن العي وزها على الرياض الغضة، لقبته بـ«المهمات في شرح الرافعي والروضة» نفع الله تعالى به بمنه وكرمه، وهذه فصول ينبغي معرفتها .

الأول : ينبغي أن يعلم أن الإمامين المذكورين قد وقع منهما عدّ احتمالات الإمام وجوهاً ولا ألتزم التنبيه على ذلك، فإن الغزالي أجل من جاء بعد الإمام وأعرف بحاله من غيره، وقد جعل احتمالاته وجوهاً، والرافعي أجل من جاء بعد الغزالي، وقد صرح أيضاً بذلك في مواضع، منها في «الشرح الكبير» في باب إحياء الموات فإنه حكى ثلاثة أوجه في ما إذا بادر فأحيا ما يحجره غيره هل يملكه؟، ثم قال : ومال الإمام إلى الفرق بين أن يأخذ المتحجر في العمارة، فلا يملك المبادر، وبين أن يكون المتحجر برسم خطوط ونحوه فيملك، فهذا وجه رابع. هذه عبارته.

وذكر مسألة في «الشرح الصغير» في كتاب التيمم في الفصل المعقود لقضاء الصلاة المختلة، فقال : وفيه وجه للإمام. هذه عبارته .

وعد النووي أيضا في «المنهاج» احتمالاته وجوهاً ، حيث عبر بالأصح في مواضع ، منها : قوله في صلاة الجمعة : ويغتسل ، فإن عجز تيمم في الأصح ومقابلة احتمال الإمام ، ومنها : في تحريم الحلي على المعتدة ، وكذا اللؤلؤ في الأصح فإنه تردد للإمام ، ومنها : قوله : والصحيح قطع ذاهبة الأظفار بتسليمها دون عكسه ، ليس في عكسه إلا احتمال للإمام ، وقال ابن الصلاح في «فتاويه » : إن الشيخ أبا إسحاق وإمام الحرمين والغزالي مجتهدون مصيبون ، وهذا هو ضابط أصحاب الوجوه .

لكن ذكر ابن الرفعة في «المطلب» في باب صفة الصلاة في الكلام على رفع اليدين : أن الغزالي ليس من أصحاب الوجوه ، بل ولا إمامه .
والذي قاله مردود بما سبق من نقل جماعة كل منهم أجل منه فلذلك لم ألزمه في هذه الأنواع وإن كنت قد تعرضت لكثير منه .

الفصل الثاني

ينبغي أن تعلم أنني لا ألتزم استيعاب جميع ما وقع في الكتابين المذكورين من هذه الأنواع كلها ، ولكن ما فاتني منها إلا قليل جداً بالنسبة إلى ما ذكرته ، وقد استقرأت أبواب هذا الكتاب فوجدت غالبها قد اجتمعت فيه هذه الأنواع كلها ، وأكثرها قد تكررت هذه الأنواع فيه حتى اتفق من الغريب وقوع الكلام معهما في أول مسألة وقعت في الكتابين المذكورين وفي آخر مسألة فيهما ، وقد اتفق لي مثل هذا الغريب في ثلاثة تصانيف مما صنفته في هذا المعنى .

أحدها : مع النووي في كتابي المسمى بـ «التنقيح في الاستدراك على التصحيح » ، فإنه أقر الشيخ على ما قاله في أول المسألة مختلف فيها في

«التنبيه» ، وفي آخر مسألة فيه ، وهما على خلاف الصحيح الذي التزم التنبيه عليه .

الثاني : مع ابن الرفعة في كتابي المسمى « الهداية إلى أوهام الكفاية » .

ثالثها : في هذا الكتاب .



في ذكر الكتب الفقهية أو المتضمنة لذلك التي يسر الله بفضله إلى حين كتابة هذا الفصل وقوفي عليها ، وحصل الاستمداد على الكتاب المذكور منها ونقلت بالمباشرة لا بالوسائط عنها ، لكن على نقصان في نحو العشرين منها ، نقصاناً متفاوتاً بالنسبة إلى القلة والكثرة ، ونرجو من فضل الله تعالى الزيادة عليها ، وإيضاح حال هذه المصنفات أذكره غالباً في نوع الأسماء عند ذكر التراجم ، إن كان المصنف قد وقع له ذكر في الرافعي أو «الروضة» ، وقد أعرض له في هذا الفصل .

فأول هذه المصنفات وأولاهها وأعلاها عند ذوي البراعة وأعلاها كتب إمام المذهب - رضي الله عنه - فمنها وهو رأسها وأرأسها وأجمعها للفروع وأنفسها - كتاب « الأم » وهو نحو خمس عشرة مجلداً متوسطة ، صنفه الشافعي بمصر كما قاله صاحب « الاستقصاء » شارح « المذهب » عن رواية المزني ، وراويه هو البويطي ، ونقله عنه الربيع المرادي وبوبه وإن كانت أبوابه متكررة ومسائله غير مرتبة كما سبق عند تعداد الأنواع .

والكتاب المعروف « بسير الواقدي » من جملة « الأم » ، وكذلك « اختلاف الحديث » وكتاب « الرسالة » ، وإنما أفردتهما الناس بالاستنساخ ؛ لأنهما نوعان غريبان إذ ذاك وكالتصنيفين المستقلين ، وما ذكرناه من نسبتها إلى

البويطي قد صرح به الغزالي في «الإحياء»، فقال في كلام يتعلق بالبويطي ما نصه : وصنف كتاب «الأم» الذي ينسب الآن إلي الربيع بن سليمان وعرف به ، وإنما صنفه البويطي ولكن لم يذكر نفسه فيه ، ولم ينسبه إلى نفسه فزاد الربيع فيه وتصرف فأظهره . هذا لفظ «الإحياء» بحروفه ، ذكر ذلك في أركان الصحة والصدقة وهو في الكتاب الثاني المعقود للعادات بالعين المفتوحة .

ومنها : «الأمالي» وهو أجزاء قلائل صنفها الشافعي بمصر ، كما ذكره الشيخ أبو حامد في أول تعليقه .

ومنها : «الإملاء» وهو أيضا من الجديد ، كما صرح به الرافعي في مواضع من «الشرح الكبير» ، وهو نحو «الأمالي» في الحجم .

وقد يتوهم بعض من لا اطلاع له أن «الإملاء» هو «الأمالي» وليس كذلك فتفطن له ، ولهذا صرح النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» بالمغايرة ، وهذه الكتب [الثلاث] ^(١) منها نسخ صحيحة موقوفة بالمدرسة الشريفة من القاهرة ومنها نقلت ، وكتاب «مختصر [البويطي]» وهو مجلد واحد نفيس ، وكتاب «مختصر» ^(٢) المزني « وهو الكتاب المبارك النافع المشهور ، وغالب الكتب المطولة شروح عليه ، ومسائله مرتبة غالبا بخلاف غالب غيره من تصانيف الإمام ، وكتاب «نهاية الاختصار» مجلد واحد عزيز الوجود رواه المزني عن الشافعي بلفظ مختصر قريب من لفظ «محرم» الرافعي ، والنسخة التي نقلت منها مؤرخة بالسنة الثامنة بعد أربعمائة ، وكتاب «القديم» الذي رواه الكرابيسي عن الشافعي وهو مجلد ضخم ظفرت بنسخة عتيقة منه وعليها خط ابن الصلاح بغرابته والثناء عليه .

وأما كتب الأصحاب فمنها : كتاب «قيام الليل» في مجلدين لمحمد بن

(١) سقط من أ .

(٢) سقط من أ .

نصر المروزي ، وكتاب « تعظيم قدر الصلاة » له أيضاً في مجلدة ضخمة يأتي الكلام عليهما في ترجمته .

ومنها : كتاب « الفروق » لابن سريج ، وهو مختصر مشتمل على أجوبة عن أسئلة متعلقة بمختصر المزني سئل عنها .

وكتاب « الودائع » له وهو مجلد متوسط يشتمل على أحكام مجردة عن الأدلة بعباراة وجيزة .

كتاب « الغبن والدين في الوصايا » ونحوها من علم الحساب له وهو مختصر .

ومنها : كتاب « تذكرة العالم والمتعلم » لأبي حفص عمر ولد الإمام ابن سريج المذكور وهو تصنيف لطيف .

ومنها : كتاب « المسافر » لمنصور التميمي وهو مجلد متوسط غالبه نصوص وبعضه من تفقهه ، وأحد النوعين متميز عن الآخر .

ومنها : « الكافي » للزبيري وهو مختصر دون « التنبيه » قليل الوجود وكتاب « المسكت » بسين مهملة وتاء مثناة من فوق ، وبعضهم يعبر عنه « بالمشكل » أي بالشين المعجمة واللام له أيضاً ، وهو كالألغاز عزيز الوجود ، اختصره بعض العلماء .

ومنها : « الإشراف في مسائل الخلاف » لابن المنذر كتاب جليل مشهور نحو أربعة أجزاء ، وكتاب « الإجماع » له مختصر مشهور ، وكتاب « الاقتصاد في الإجماع والخلاف » له وهو مجلدان ، وكتاب « الإقناع » وهو أحكام مجردة عن الدليل يقرب من « المحرر » للرافعي حجماً ونظماً له أيضاً .

ومنها : كتاب « أدب القضاء » للإصطخري مجلد ضخيم يشتمل على نفائس .

ومنها : « التلخيص » لابن القاص مختصر معروف ، يذكر في كل باب مسائل منصوصة ومخرجة ، ثم أموراً ذهبت إليها الحنفية على خلاف

قاعدتهم، وكتاب « المفتاح » له وهو دون « التلخيص » في الحجم .
وقد اعتنى الأئمة بالكتابين المذكورين، وشرحوهما شروحاً مشهورة
ستعرفها عند ذكر مؤلفيها، وكتاب « أدب القضاء » مجلد لطيف له ،
وكتاب « دلائل القبلة » مختصر أكثره تاريخ وحكايات عن أحوال الأرض
وعجائبها ومصنف لطيف في «الكلام على إحرام المرأة » ، ومصنف ثان على
قوله عليه الصلاة والسلام : « يا أبا عمير ما فعل النغير » أى الطائر ،
ومصنف ثالث في « مسائل الدور » علقه عنه أبو على الزجاجي، وكل هذه
لابن القاص .

ومنها « شرح المختصر » لأبي إسحاق المروزي نحو ثمانية أجزاء ،
وكتاب « التوسط بين الشافعي والمزني فيما اعترض به المزني في المختصر » له
أيضاً، وهو مجلد ضخيم يرجح فيه الاعتراض تارة ويدفعه أخرى .

ومنها : « فروع ابن الحداد » وسمى « بالمولدات » لكونه هو المولد لها
والمبتكر، وهو مجلد لطيف متوسط من عجائب التصانيف تتحير العقول في
تقريره فضلاً عن اختراعه ، اعتنت به الأئمة وتنافسوا في شرحه كما
ستعرفه، ووقف كثير منهم عن الكلام فيه لدقته وغموضه .

وذكر الرافعي في الكلام علي بعض مسائله : أن ابن الحداد لما ابتكر هذا
الفرع أخذ العجب برجله فزلت به القدم فغلط فيه .

ومنها : « التعليق الكبير » على مختصر المزني لابن أبي هريرة نقله عنه
أبو علي الطبري، وتعليق آخر له أيضاً في مجلد واحد ضخيم، وهما قليلا
الوجود .

ومنها : « شرح الرسالة » لأبي الوليد النيسابوري ، المعروف أيضاً بحسان
القرشي مجلد واحد .

ومنها : « الإفصاح » بالفاء والصاد المهملة لأبي علي الطبري، وسيأتيك
إيضاح حاله في ترجمة المصنف .

ومنها : كتاب « الخصال » لأبي بكر الخفاف وهو مجلد متوسط ذكر في

أوله نبذة من أصول الفقه ، سماه « بالأقسام والخصال » ولو سماه بالبيان لكان أولى ؛ لأنه يترجم للباب بقوله : البيان عن كذا .

ومنها : « فروع ابن القطان » التي نقلها عنه ابن كج وهو مجلد متوسط غالبه غريب .

ومنها : كتاب « أدب القضاء » للقفال الكبير الشاشي وهو جزء كبير قليل الوجود ، وكتاب « محاسن الشريعة » له أيضا وهو كتاب عظيم جليل المقدار مشتمل على معان غريبة ، وحكم لطيفة ، ومسائل مهمة قليل الوجود ، ومنه نسخة في ثلاثة مجلدات لطاف موقوفة بالمدرسة الفاضلية من القاهرة .

ووقفت على مختصر مسمى « بالمساعد على معرفة القواعد » نسبه كاتبه إليه ، والظاهر أنه لأبي بكر الشاشي صاحب « الحلية » لا لهذا .

ومنها : « جامع الجوامع » لابن العتريس كتاب جليل في الاعتناء بالنصوص يأتيك [بيان] (١) حاله في نوع الأسماء .

ومنها : « شرح التلخيص » لأبي عبد الله الختن - بالخاء المعجمة والتاء المثناة - هو مجلد واحد .

ومنها : « شرح ما لا يسع المكلف جهله » وهو مختصر في العبادات خاصة ، لابن لال بلامين بينهما ألف .

ومنها : « التهذيب » لأبي علي - الزجاجي بضم الزاي وتخفيف الجيم - مختصر قريب من « التنبيه » مشتمل على فروع زائدة على « المفتاح » تصنيف شيخه ابن القاص ، ولهذا يلقب أيضاً الكتاب المذكور « بزوائد المفتاح » ، ومنها تصنيف لطيف له أيضا يتضمن مسائل زادها على كتاب « أدب القضاء » لشيخه المذكور .

ومنها : « اللطيف » لابن خيران وهو مجلد دون « التنبيه » كثير الأبواب

(١) سقط من أ .

جداً، لم يرتبه المصنف الترتيب المعهود حتى أنه جعل الحيض في آخر الكتاب، وابن خيران هذا هو ابن خيران الصغير وهو أبو الحسن البغدادي، لا أبو علي بن خيران، فإن ذلك متقدم عليه، وهو المراد عند إطلاق اللفظ من غير تقييد وقد نقل هو عنه في كتاب الشهادات .

ومنها: « فتاوي أبي عبد الله الحناطى » وهو تصنيف لطيف أجاب فيه عن مسائل سئل عنها .

ومنها : كتاب «التقريب» لابن القفال، كتاب جليل المقدار، ويأتيك بيانه في نوع الأسماء عند الكلام على ترجمة مصنفه ، ومنها ثلاثة تصانيف في الفرائض لابن اللبان أحدها : مجلد نفيس سماه « بالإيجاز » .

ومنها : «شعب الإيمان» للحليمي، كتاب جليل في نحو ثلاثة مجلدات مشتمل على نفائس فقهية وغيرها مما يتعلق بأصول الإيمان وآيات الساعة وأحوال القيامة ، ومنه نسخة موقوفة بخانقاه سعيد السعداء، وقد اختصره شيخنا علاء الدين القونوي اختصاراً حسناً ، وقد نقل الرافعي - رحمه الله - في كتاب الطهارة في الكلام على ما يحصل به إسلام الكافر، وفي كتاب الردة عن «المنهاج» للحليمي أموراً ، فاعتقد كثير من الناس أنه اسم للكتاب المذكور ، والذي ظهر لي أنه غيره ، فإن بعض ما نقله عنه لم أجده في « الشعب » .

ومنها: « تعليقة » الشيخ أبي حامد الإسفراييني ، وهي تعليقة على المختصر جليلة مطولة ، وهي مختلفة النسخ، ومنها استمد أصحابه في تصانيفهم .

ومنها « الكفاية » [للصيمرى] ^(١) وهو مختصر ، وكتاب «الإرشاد» وهو شرح على الكفاية المذكورة في مجلد واحد له أيضاً، وكتاب «الإيضاح» بالياء والضاد المعجمة في نحو خمسة [أجزاء] ^(٢) أيضاً له ،

(١) سقط من أ .

(٢) فى (أ) أدراجه .

ومنها : كتاب « التلقين » لابن سراقه وهو مجلد متوسط ، وكتاب « أدب الشهود » له وهو مختصر ، وكتاب « الحيل » بالحاء المهمة جمع حيلة له أيضاً ، وكتاب « شرح الكافي في الفرائض » مجلد متوسط ، له أيضاً ، ومختصر في العبادات غالباً سماه « ما لا يسع المكلف جهله » ، وقد سبق نحو هذه التسمية في تصنيف لابن لال ، وكتاب « الأعداد » للمذكور وهو المسمى « بوجه إعجاز القرآن من الأعداد والحساب » وهو مجلد ضخمة قليل الوجود غريب الطريقة ، يذكر فيه المرتبة من الآحاد والعشرات والمئين والألوف ، ويذكر ما ورد منها في القرآن وما رتب عليها من الأحكام أو وافقها في العدد فيقول مثلاً : الأربعة وردت في القرآن في قوله : ﴿ فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ﴾ [التوبة : ٢] وفي كذا وكذا [ويذكر حكم ذلك ، ثم يقول : وخطب الحج أربعة وكذلك كذا وكذا] (١) .

ومنها : « المجموع » للمحاملي قريب من حجم « الروضة » مشتمل على نصوص كثيرة للشافعي ، وكتاب « التجريد » له قريب من ذلك وغالبه فروع عارية عن الاستدلال ، وكتاب « القولين والوجهين » له أيضاً وهو مجلدان يذكر فيه جملة من الفروع المختلف فيها ويميز فيها ذات القولين من ذات الوجهين ، وكتاب « رؤوس المسائل » للمذكور وهو مجلدان متوسطان يذكر فيه أصول المسائل ، ويستدل عليها ، وكتاب « المقنع » له [مجلد] (٢) ضخمة مشتمل على فروع كثيرة بعبارة مختصرة ، وكلام المصنف في خطبته محتمل لإرادة المقنع بضم الميم كما يقوله الناس ، وللمقنع بفتحها ، وكتاب « اللباب » له أيضاً مختصر مشهور كبير الفائدة على صغره ، وكتاب « عدة المسافر وكفاية الحاضر » مجلد في الخلاف بيننا وبين الحنفية ، ومنه نسخة موقوفة بالمدسة الفاضلية من القاهرة ، وهذه التصانيف كلها أخذها من تعليقه شيخه الشيخ أبي حامد .

ومنها : « شرح [التلخيص » للقفال شيخ] (٣) المراوزة وهو مجلدان ،

(١) سقط من ب .

(٢) سقط من ج .

(٣) سقط من (أ) .

وكتاب « شرح فروع ابن الحداد » له في مجلد ، وكتاب « الفتاوى » في مجلدة ضخمة كبيرة الفائدة له أيضاً ، ومن نسخة بخط بعض أصحابه وعليها خط ابن الصلاح ومنها نقلت .

ومنها : تصنيف لطيف في « الدور » لأبي إسحاق الإسفراييني .

ووقفت على شرح « لفروع ابن الحداد » لم يكتب عليه اسم مصنفه غلب على ظني أنه للمذكور والله أعلم .

ثم رأيت نسخة ثانية منه وقد كتب عليه في ظهره ما يكتب في العادة ، وهو ترجمة الكتاب وترجمة مؤلفه ، فرأيت موضع الحاجة وهو الاسم قد انمحي من طول الزمان .

ومنها : « تعليقة البندنجي » وتسمى « بالجامع » وحجمها قريب من حجم « الرافعي الصغير » ، وكتاب « الذخيرة » له وهو دون التعليقة .

ومنها : كتاب « الفرائض » للأستاذ أبي منصور البغدادي ، وكتاب « القضايا في الدور » و « الوصايا » له أيضاً نفيس جليل ، وكتاب « الدوريات » له ، وهو مختصر على كثير من أبواب الفقه .

ومنها : « شرح التلخيص » لأبي علي السنجي أكبر من مهذب الشيخ أبي إسحاق ، وكتاب « شرح الفروع » له أقل حجماً مما قبله وهما كتابان جليلان جداً ، ومنها : « شرائط الأحكام » لابن عبدان مجلد متوسط .

ومنها : « الفروق » للشيخ أبي محمد الجويني ، وهو مجلد ضخمة كثير الفائدة وإن كان مقصود الكتاب وهو سؤال الفرق ليس بطائل ، وكتاب « السلسلة » له مجلد قريب مما قبله ، وسماه بذلك لأنه يبين فيه مسألة على مسألة ثم يبين المبني عليها على أخرى ويكرر ذلك في بعض المسائل ، وقد نقل الرافعي عنه موضعاً مما طال فيه البناء ، فلما أكمله تلطف معه في القول فقال : وهذه سلسلة طوَّهها الشيخ ، وكتاب « المختصر » له أيضاً وهو مختصر لـ « مختصر المزني » ، وكتاب « التبصرة » للمذكور وهو مجلد لطيف غالبه في العبادات ، وفي تسهيل أمور قد تحصل منها الوسوسة ،

وتصنيف لطيف له أيضاً في «موقف الإمام والمأموم» .

ومنها : « الحيل » لأبي حاتم القزويني وهو تصنيف متوسط يذكر فيه الحيل الدافعة للمطالبة وأقسامها من المحرمة والمكروهة والمباحة كالحيل الرافعة للشفعة ونحوها .

ومنها « المجرد » لسليم الرازي وهو أربع مجلدات عارية عن الأدلة غالباً جرده من تعليقة شيخه الشيخ أبي حامد ، وكتاب « رؤوس المسائل » له ، [وهو مجلد ضخيم جداً يحذو فيه حذو رفيقه المحاملي في رؤوس المسائل] (١) السابق ذكره تسمية واصطلاحاً ، وكتاب « الكافي » له مختصر قريب من « التنبية » وكتاب « الإشارة » له أيضاً وهو تصنيف لطيف .

ومنها : كتاب « الاستذكار » للدارمي قريب من حجم « الوسيط » ، وقد وقفت على نسخة عليها خطه ، وكتاب « جامع الجوامع ومودع البدائع » له أيضاً وسأذكر حال الكتابين في نوع الأسماء .

ومنها : « تعليقة القاضي أبي الطيب » وهو نحو عشر مجلدات كبار كثير الاستدلال والأقيسة بلفظ منقح مجرد ملخص ، وكتاب « شرح الفروع » للمذكور وهو مجلد ضخيم ، وتصنيف لطيف في « تحريم الغناء » له أيضاً .

ومنها : « شرح غنية ابن سريج » لأحد تلامذة القفال وهو مجلد واحد متوسط عزيز الوجود ، وتاريخ النسخة التي نقلت منها سنة سبع عشرة وخمسمائة .

ومنها : « الحاوي » للماوردي وهو الجليل الحفيل الذي لم يصنف مثله وكتاب « الأحكام السلطانية » وهو تصنيف عجيب في مجلد ، و « الإقناع » له أيضاً وهو مختصر مشتمل على غرائب .

ومنها : « شرح فروع ابن الحداد » لأبي بكر الصيدلاني مجلد ، وتعليق له مختصر على المزني في جزأين ضخمين مشتمل على فوائد كثيرة وغريبة ، والنسخة التي وقفت عليها وقفها ابن الرفعة على المدرسة المعزية بمدينة

مصر، مكتوب عليها الآن: إن مقرها بالمدرسة الصالحية بين القصرين .
ومنها : « المطارحات » لأبي عبد الله القطان ، تصنيف لطيف يطرح به
الفقهاء عند اجتماعهم - أي يمتحن بعضهم بعضاً به - لدقته كما يمتحن
بالألغاز ، وليس لابن القطان المعروف فاعلمه .

ومنها : « أدب القضاء » لأبي عاصم العبادي [مختصر مشهور ومفيد ،
وكتاب « الزيادات » له أيضاً ويعبر الرافي عنه « بفتاوى العبادي »]^(١) وهو
مجلد لطيف ، و« زيادات الزيادات » له أيضاً ، وكذلك « الزيادات على
زيادات الزيادات » أيضاً ، وكتاب « طبقات الفقهاء » له وإنما عدده
لاشتماله على مسائل كثيرة ووجوه غريبة .

ومنها : كتاب « الإبانة » للفراني قريب من حجم الوسيط ، وكتاب
« العمد » له أيضاً وهو بفتح الميم دون « الإبانة » بقليل .

ومنها « تعليقات » للقاضي الحسين ، وكتاب « أسرار الفقه » للمذكور
قريب من حجم التنبيه وقريب في المعنى من كتاب « محاسن الشريعة »
للقفال الشاشي ، يشتمل على معان غريبة ومسائل ، وهو قليل الوجود ومنه
نسخة موقوفة بالمدرسة القطبية من القاهرة ، وكتاب « الفتاوى » له مشهور ،
و« شرح على فروع ابن الحداد » و« قطعة من شرح تلخيص ابن القاص » له
أيضاً ، وقد بسطت الكلام على هذه الكتب فبعضه سبق في أوائل الخطبة
عند تعداد الأنواع وبعضه يأتيك في ترجمة المذكور .

ومنها : « شرح مفتاح ابن القاص » لأبي خلف الطبري ، وهو مجلد
عزيز الوجود ، و« النوع الفقهي » للمذكور ، وهو نوع من الأنواع المعقود لها
كتابه المسمى « بالمعين » ، ومن المعين نسخة موقوفة برباط السدرة بمكة شرفها
الله تعالى وعليها خطه .

(١) سقط من أ ، ب .

ومنها : كتب أبي بكر البيضاوي المذكور في طبقات الشيخ أبي إسحاق كما سيأتي وهي ثلاث : « التبصرة » مختصر حسن ، وكتاب « التذكرة في شرح مسائل التبصرة » وهو مجلد ، وكتاب « أدلة التبصرة » مجلد لطيف .

ومنها : « الكفاية في الفروق واللطائف » لأبي عبد الله الحسين الطبري وهو مختصر ، ذكره الشيخ أبو إسحاق في طبقاته .

ومنها : « المذهب » للشيخ أبي إسحاق لخصه من [تعلية شيخه القاضي أبي الطيب ، وكتاب « التنبيه » أخذه من] (١) تعليق الشيخ أبي حامد ، وتصنيفان في الخلاف بيننا وبين الحنفية للشيخ أيضا مشتملان على فوائد كثيرة ، أحدهما : كبير جداً سماه « تذكرة المسؤولين » ، والثاني دونه سماه « النكت والعيون » .

ومنها : « الشامل » لابن الصباغ ، وهو الكتاب الجليل المعروف ، وكتاب « الطريق السالم » له وهو مجلد قريب من حجم « التنبيه » مشتمل على مسائل وأحاديث وبعض تصوف ورقائق ، وكتاب « الكامل » [بالكاف] (٢) في الخلاف بيننا وبين الحنفية له أيضا ، وهو قريب من حجم « الشامل » .

ومنها : « النهاية » للإمام جمعها بمكة وحررها ببلده نيسابور ، ومختصرها له أيضا ولم يكمله ، وكتاب « الأساليب » في الخلاف بيننا وبين الحنفية للمذكور وسماه « بالأساليب » لأنه في أثناء الاستدلال إذا أراد الانتقال إلى طريقة أخرى من الاستدلال يترجم بقوله : أسلوب آخر ، والغزالي قد أخذ هذا المعنى منه في تصنيف له يأتي ، إلا أنه يعبر بقوله : مأخذ آخر ، فلذلك سماه « المأخذ » ، وكتاب « الغياثي » مجلد متوسط سلك به غالبا مسلك « الأحكام السلطانية » للماوردي كما سيأتي في الكلام على التراجم ، وسماه « بالغياثي » لأنه صنفه للوزير غياث الدين الملقب بنظام الملك صاحب

(١) سقط من أ .

(٢) سقط من أ .

المدارس المشهورة ، وكتاب « غياث الخلق في اتباع الحق » له أيضا، يحث فيه ويحرض على الأخذ بمذهب الشافعي دون غيره، و«الرسالة النظامية» مختصر لطيف صنفه لنظام الملك فيما ينبغي سلوكه لمثله .

ومنها : «التتمة» للمتولي، ولم يتفق له إكماله بل وافاه محتوم القضاء عند وصوله إلي كتاب القضاء ، وقد أكمله غير واحد ولم يقع شيء من تكملتهم على نسبه .

ومنها : « المعاية » لأبي العباس الجرجاني، مشتمل على أنواع من الامتحانات كالألغاز والفروق والاستثبات من الضوابط ، وكتاب «التحرير» له وهو مجلد كبير مشتمل على أحكام كثيرة مجردة عن الاستدلال، وكتاب «البلغة» له أيضا وهو مختصر، وكتاب « الشافي » للمذكور وهو كبير في أربع مجلدات قليل الوجود .

ومنها : « التهذيب » للشيخ نصر المقدسي قريب من حجم « الروضة » ، ومنه نسخة موقوفة بالمدرسة الفاضلية ، وكتاب «التقريب» له قريب من هذا الحجم ، وكتاب « المقصود» وهو أحكام مجردة في جزأين متوسطين قليل الوجود ، وكتاب « الكافي » أيضا له قريب من حجم « التنبيه » ومن حجم «الكافي» لشيخه سليم كما سبق، وله أيضا شرح متوسط على مختصر شيخه سليم الذي سماه «الإشارة» .

ومنها : « المعتمد » لأبي نصر البندنجي تلميذ الشيخ أبي إسحاق [في جزأين] (١) مشتمل على أحكام مجردة غالباً في الخلاف، وله فيه اختيارات غريبة .

ومنها : « العدة » - بتشديد الدال - في خمسة أجزاء ضخمة لأبي عبد الله الحسين الطبري لا « عدة » أبي المكارم الطبري الروياني فإنني لم أقف

على تلك ، وفيها كلام مهم يأتيك في نوع الأسماء تتعين مراجعته .
ومنها : « الإشراف على غوامض الحكومات » لأبي سعيد الهروي ، وهو
مجلد متوسط كبير الفائدة شرح فيه « أدب القضاء » تصنيف شيخه العبادي
وكتاب « لباب التهذيب » للهروي ، وهو مختصر يتضمن مسائل كثيرة من
« تهذيب » البغوي .

ومنها : « البحر » للرويانى وهو بحر كاسمه ، وكتاب « الحيلة » له
مجلد متوسط فيه اختيارات كثيرة ، وكثير منها يوافق مذهب مالك ، والكتاب
المسمى « المبتدي » - بكسر الدال - أي الذي يريد التفقه وهو دون « الحيلة »
بقليل ، وكتاب « القولين والوجهين » له وهو مجلدان سبق الكلام عليه عند
ذكر كتب المحاملي .

ومنها : كتب الغزالي وهو « البسيط » وهو كالمختصر « للنهاية » ،
وكتاب « الوسيط » له ملخص منه وزاد فيه أموراً ، وكتاب « الوجيز » مأخوذ
مما قبله وفيه أيضاً زيادات عليه سبق التنبيه على سببها في أثناء الخطبة ،
وكتاب « الخلاصة » وهو مجلد دون « التنبيه » ذكر في خطبته أنه انتقاه من
« مختصر المزني » ، وكتاب « عقود المختصر » وهو ملخص من مختصر
الشيخ أبي محمد كمختصر المزني ويعبر عنه « بالمختصر » بالعين المهملة ،
فلذلك سماه الغزالي « عقود المختصر ونقاوة المعتصر » ، وكتاب « الفتاوى »
له وهي مشتملة على مائة وتسعين مسألة - أي مائتين إلا عشرة - وهي غير
مرتبة ، وله فتاوى أخرى غير مشهورة سئل فيها عن مسائل هي أقل من
تلك ، وكتاب « الإحياء » وهو الأعجوبة العظيم الشأن ، والمختصر المسمى
« بداية الهداية » ، هذا وإن كان الغالب عليه هو ما يتعلق بالتصوف إلا أن فيه
أموراً متعلقة بالفقه وتصنيفان في المسألة السريجية :

أحدهما : في عدم وقوع الطلاق سماه « غاية الغور في دراية الدور » .

والثاني : في إبطاله سماه « الغور في الدور » ويرجع فيه عن تصحيحه ،
وكتابان جليلان في الخلاف بيننا وبين الحنفية ؛ أحدهما : سماه « المأخذ »

على وزن المساجد وهو جمع مأخذ وقد سبق في ترجمة كتب الإمام سبب تسميته بذلك ، والثاني : تأكيد له وتقوية سماه «تحصين المآخذ» فهذه هي كتب الغزالي رحمه الله .

ومنها : كتاب «المعتمد» للشاشي تلميذ الشيخ أبي إسحاق وهو قريب من حجم «الوسيط» ، وكتاب «الحلية» له وهو في مجلدين ذكر فيه خلافا كثيراً للعلماء ، صنفه للخليفة المستظهر بالله لكي يوافق ما يفعله مذهباً ويجتنب المجمع عليه ، ولذلك يلقب الكتاب المذكور أيضاً «بالمستظهرى» أي بياء النسبة ، وكتاب «الترغيب في العلم» للمذكور أيضاً وهو مجلد متضمن لفروع بأدلة ، وكتاب «العمدة» له أيضاً مختصر صنفه لولد الخليفة المذكور الملقب عمدة الدين ، وتصنيف لطيف في المسألة السريجية اختار فيه عدم الوقوع .

ومنها : كتاب «التهذيب» للبغوي ، وهو تصنيف متين محرر عار عن الأدلة غالباً اختصر فيه تعليقة شيخه القاضي الحسين ، وإن كان قد زاد فيه ونقص ، وكتاب «الفتاوى» له وهو نفيس مشهور ، وكتاب «شرح التنبيه» له معروف أيضاً ، ومنها : «الكافي» للخوارزمي في أربعة أجزاء كبار عار غالباً عن الاستدلال والخلاف على طريقة شيخه البغوي في تهذيبه ، وفيه زيادات عليه غريبة .

ومنها : «تقريب الأحكام» للهروي مجلد لطيف .

ومنها : «فوائد المذهب» للفارقي وهو مجلدان متوسطان نقلهما عنه تلميذه ابن أبي عصرون ، وزاد فيه مواضع معلمة بصورة عين مهمة إشارة إلى ابن أبي عصرون .

ومنها : «المحيط في شرح الوسيط» لمحمد بن يحيى تلميذ الغزالي ، وهو نحو ثمان مجلدات ، وكتاب في الخلاف بيننا وبين الحنفية له أيضاً وهو تعليق مفيد .

ومنها : « الذخائر » للقاضي مجلي ، وقد أشبعت الكلام عليه في نوع الأسماء كما سيأتي ، وكتاب «العمدة في أدب القضاء » للمذكور وهو لطيف ، وتصنيفه في « الجهر بالبسملة » ، وكذلك في « المسألة السريجية » اختار فيها عدم الوقوع ، وفي «جواز اقتداء بعض المخالفين في الفروع ببعض» صنفه في توجهه للحج من البحر على طريق عذاب .

ومنها : كتاب « أحكام الخنثى » لابن المسلم الدمشقي تلميذ الغزالي ، مختصر .

ومنها : أيضاً كتاب «أحكام الخنثى » للقاضي أبي الفتوح بن أبي عقامة قريب مما قبله ، وقد أوضحت حالهما في كتابي المسمى بـ«إيضاح المشكل» .
ومنها : كتاب « أدب القاضي » للزيللي مجلد قريب من حجم « التنبيه » ، وفي ضبط لفظ الزيللي كلام مذكور في تألوفي المعقود «لطبقات أصحاب الشافعي » فراجعه .

ومنها : «فتاوى أبي نصر» محمد بن عبد الله الأرغواني وهو مجلدان ، يعرف أيضاً «بفتاوى النهاية » لأن مؤلفه جرده منها ، وقد وهم ابن خلكان فيه فنسبه في تاريخه لشخص آخر أرغواني أيضاً ، وسيأتيك بيان ذلك في نوع الأسماء فراجعه .

ومنها : «روضة الأحكام ورتبة الحكام » للقاضي شريح الروياني ابن عم صاحب «البحر » وهو مختصر في أدب القضاء كثير الفائدة ومنها : «شرح التنبيه» [للصائغ] (١) الجيلي ، وهو الشرح المعروف المفيد إلا أنه لا يجوز الاعتماد على ما فيه من النقول ، كما نقلته في كتاب «الطبقات» عن ابن الصلاح والنووي وابن دقيق العيد ، وسببه على ما حكاه بعض شيوخنا : أن بعض من عاصره حسده عليه ففسد فيه نقولاً غير صحيحة فأفسد الكتاب

وهذا هو الظاهر ، وإلا فكيف يظن الإقدام على مثل ذلك من أحد من أهل العلم ، خصوصاً في تصنيف له عالمًا أن ذلك لا بد أن يظهر على طول الزمان ، وكتاب « الإعجاز في الألغاز » له أيضا وهو دون « التنبيه » .

ومنها : « الرونق » لأبي حامد العراقي وهو كتاب المحاملي حذواً ومقداراً ، وليس للشيخ أبي حامد المشهور كما يظنه كثيرون .

ومنها : كتب العمراني وهي « البيان » واصطلاحه أن يعبر بالمسألة عما في المذهب وبالفرع عما زاد عليه ، وكتاب « الزوائد » له وهو جزآن جمع فيه فروعاً زائدة على « المذهب » من كتب معدودة ، وكتاب « السؤال عما في المذهب من الإشكال » وهو مختصر ، و « الفتاوى » مختصر أيضا .

ومنها : كتب ابن أبي عصرون وهو « الانتصار » في أربع مجلدات أكبر من الوسيط ، وكتاب « المرشد » في جزأين متوسطين ، وهو أحكام مجردة بلفظ مختصر كانت الفتوى عليه في الديار المصرية قبل وصول الرافعي الكبير ، إليها وكتاب « التنبيه » فروع مجردة دون تنبيه الشيخ أبي إسحاق وقد سبق أن شيخه الفارقي له فوائد على « المذهب » جمعها عنه المذكور وزاد فيها ، فهي تنسب إليه أيضاً لهذا المعنى فاعلمه .

ومنها : « شرح أبي الفتوح العجلي على مواضع من « الوسيط » و « الوجيز » وهو جزآن ، وعندى كتاب في « تمة التمة » ، الظاهر أنه تصنيفه ، وقد سبق في الكلام على « التمة » أن مؤلفها مات قبل إكمالها فأكملها غير واحد منهم العجلي هذا ، ومنها : « شرح الوجيز » للعماد بن يونس وهو جزآن ، [و « كتاب الفتاوى » له جزء واحد .

ومنها : « شرح التنبيه » لشرف الدين بن يونس [(١) وهو ابن أخي العماد المذكور قبله وهو الشرح المشهور في الآفاق لأجل شهرة « التنبيه » ومنها : كتب الرافعي وقد سبق الكلام عليها في أوائل الكتاب فراجعها ،

ومنها: «الجامع الأوفى في الفرائض» لأبي المظفر الشهرزوري بالشين المعجمة.

ومنها: «حواشي الوسيط» لابن السكري وهو تصنيف لطيف.

ومنها: «شرح الوسيط» للموفق حمزة بن يوسف الحموي، وهو كتاب مشهور أكبر من حجم الروضة، ومنها: كتاب «الإكمال لما وقع في التنبيه من الإشكال» له أيضاً.

ومنها: «المعتبر شرح المختصر» - للشرواني بالشين المعجمة - وهو مجلد ضخمة تكلم فيه على مختصر الشيخ أبي محمد الجويني السابق ذكره، ومنها: «شرح المذهب» للعراقي وهو كبير في نحو خمسة عشر جزءاً متوسطة.

ومنها: «الكامل» للمعافى الموصلي وهو قريب من حجم «الروضة» ومنها: «التوجيه في شرح التنبيه» لابن الخل - بالخاء المعجمة - وهو مجلد ضخم ليس فيه غير تصوير المسألة وتعليلها بعبارة مختصرة وهو أول من تكلم على «التنبيه».

ومنها: «الوسائل في فروق المسائل» لأبي الخير سلامة بن إسماعيل بن جماعة المقدسي وهو مجلد، وكتاب «شرح المفتاح» وهو مجلدان.

ومنها: «شرح التنبيه» لابن طاهر الكرخي في أربع مجلدات.

ومنها: «الكفاية» للحاجري نحو «التنبيه» حجماً واختصاراً، ومنها: «رفع التموية عن مشكل التنبيه» للدزماري في مجلدين وهو غير مستوعب لمسائل التنبيه بل نكت على مواضع منه.

ومنها: كتاب «الهادي» لقطب الدين النيسابوري، مختصر قريب من مختصر التبريزي في الحجم، كانت المتفقهة في بعض النواحي من الأعصار المتقدمة يحفظونه.

ومنها: «الفرائض» للأشبهى معروف.

ومنها: «ترتيب الأقسام» للمرعشي مجلد متوسط فيه غرائب.

ومنها : كتاب « البيان في أحكام التقاء الختاتين » للفقهاء سلطان وهو مختصر ، ومنها : « الموجز في شرح الوجيز » للزنجاني مجلدان ومنه نسخة بالمدرسة القطبية العتيقة .

ومنها : « شرح مشكل الوسيط » لابن أبي الدم ، وهو نحو الوسيط مرتين مشتمل على نكت فيها أعمال كثيرة ، وكتاب « أدب القضاء » له وهو مجلد لطيف فيه فوائد .

ومنها : «مجموع المحيي القليوبي » وهو مجلد مشتمل على فروع غريبة معزوة إلى قائلها .

ومنها : « نكت التنبيه » لابن أبي الصيف ، بالصاد المهملة ، مجلد لطيف .

ومنها : « مشكل الوسيط » لابن الصلاح ، وهو نكت في جزأين متوسطين على مواضع متفرقة وأكثرها في الربع الأول ، وكتاب « الفتاوى » له مجلدة كبيرة الفوائد ، وبعض نسخها مرتب على الأبواب وبعضها غير مرتب ، وكتاب «أدب المفتي والمستفتي» له مختصر نافع مشتمل على فوائد غريبة من أنواع العلوم ، نقلها في رحلته إلى خراسان عن كتب غريبة كثير منها بخطوط مصنفها ، وستعرف ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى ، وله تصنيف في «السواك للصائم» يأتي النقل عنه ، ونكت متفرقة على المذهب ، وتصنيف « في رحبة المسجد » ذهب فيه إلى شيء ليس بصحيح ، وخالفه ابن عبد السلام وصنف فيه أيضا تصنيفاً جيداً .

ومنها : «الغاية » للشيخ عز الدين بن عبد السلام في اختصار «النهاية»، وكتاب «القواعد الكبرى » وهو الكتاب الدال على علو مقدار الرجل وكثير منه مأخوذ من كتاب «شعب الإيمان» للحليمي ، وله أيضا « القواعد الصغرى » و« الفتاوى الموصلية » سئل عنها في الموصل و« فتاوى أخرى » سئل فيها عن مسائل قليلة .

ومنها : « الحاوي الصغير » للشيخ عبد الغفار ، وكتاب «العجاب » ، له وكتاب « اللباب » .

ومنها : « التعجيز » لابن يونس وهو تاج الدين عبد الرحيم ولد ابن العماد السابق ، وكتاب « شرح التعجيز » في مجلدين ضخمين ومات ولم يتمه بل بقي منه نحو الربع وكتاب « التنبيه في اختصار التنبيه » وقد غير فيه ألفاظاً وزاد فيه مسائل غريبة ، وكتاب « التنويه على ألفاظ التنبيه » فسلك فيه مسلك « دقائق المنهاج » للنووي، لكنه أكبر منه بكثير رضي الله عنهم أجمعين .

فهذه هي الكتب التي وقفت عليها ، ونقلت منها بغير واسطة إلى حالة وضع هذا الفصل على نقصان في نحو العشرين منها نقصاناً متفاوتاً ، وبالنسبة إلى القلة والكثرة كما سبق ذكره في أول الفصل ، وغالبها جارية في ملكي بحمد الله تعالى ، وذلك كله خارج عن كتب النووي فمن بعده إلى زماننا ، وفي ظني أن هذا العدد بل ولا أكثر لم ييسر الوقوف عليه لأحد ممن صنف في الفروع ، فإنك إذا استقرأت مصنفي كتب الشافعية المطولة وجدت الرافعي أكثرهم اطلاعاً على المصنفات ، ثم إنه كان - رحمه الله - شديد الثبوت والاحتراز في النقل لا يطلق نقلاً عن كتاب إلا إذا رآه فيه ، فإن لم يقف عليه من كلامه عزاه إلى حاكمه عنه أو أتى بصيغة « عن » فيقول : وعن الكتاب الفلاني كذا ، وحيثئذ فإذا تأملت ما ذكرناه ظهر لك أن غالب ما وقف عليه الرافعي إنما هو من الطبقات المتأخرات عن الأربعمئة إلى زمانه ، وأما المقدمة عليها فنادر جداً لاسيما كتب الإمام الشافعي نفسه ، بل فاته أيضاً مما بعد الأربعمئة أصول كثيرة هي أمهات مطولات ككتاب « التقريب » و« تعليق البندنجي » وكتب الفوراني و « تعليق القاضي أبي الطيب » وأكثر تعليق الشيخ أبي حامد و « الحاوي » للماوردي وكتب الدارمي كلها وكتب سليم الرازي جميعها ، وكتب الشيخ نصر المقدسي بأسرها ، وعدة أبي الحسين الطبري ، وغير ذلك مما لا يخطر بالبال فضلاً عن الأوساط والمختصرات .

نعم وقف الرافعي - رحمه الله - على اثني عشر مصنفاً ما بين مبسوط

ومتوسط ومختصر لم أقف عليها لعدم وصول أكثرها إلى بلادنا :

أحدها : «كتاب الصيدلاني» .

والثاني : «كتاب الخناطى» .

والثالث : «كتاب المسعودى» .

والرابع : «التجريد» [لابن كج] (١) .

والخامس : «شرح الموفق» ابن طاهر على مختصر الجويني .

والسادس : «جمع الجوامع» للرويانى وهذه الكتب مطولة .

والسابع : «شرح مختصر المزني» للشيخ أبي محمد .

والثامن : «تعليقة إبراهيم المروزى» .

والتاسع : «شرح المفتاح» لأبي منصور البغدادي .

والعاشر : «التجربة» للرويانى وهي بقاء مثناة من فوق بعدها جيم .

والحادي عشر : فوائد علقها شريح الرويانى عن جده أبي العباس يعبر

عنها الرافعي بالمعلقات .

والثاني عشر : «المستدرک» لإسماعيل البوشنجي، فهذه هي الكتب التي

لم نقف عليها إلى الآن مما وقف هو عليها وفضل الله تعالى منتظر، ومع

ذلك فهي [نذر] (٢) يسير بالنسبة إلى ما فاته هو مما أسلفناه وقدمناه

والمسؤول من الله تعالى التوفيق والإعانة .

(١) سقط من أ .

(٢) سقط من أ .

فصل

ينبغي للواقف على ما ذكرته في كتابي هذا من النكت العجيبة، والأمر [الغريبة] ^(١) الواقعة في الكتابين المذكورين أن لا يكفيه مجرد التأخر في الزمن بالإعراض عن هذه الأعمال، والاعتراض على القدح فيما يكفي بالقبول والإقبال، فله در القائل : اعرفوا الرجال بالحق ولا تعرفوا الحق بالرجال، وينبغي أيضاً أن يتحیل في إقامة العذر لمن ألفهما، ولا يتخيل أن في ذلك نقصاً من قدرهما، فإن طبع الإنسان على السهو والنسيان ولا يتصور عادة - خصوصاً مع طول التصنيف - أن يسلم مصنفه من الخطأ والتحريف، والوقوع في مخالفة الأولى والحدود عن الطريقة المثلى، فكل مأخوذ من قوله ومتروك، ألا والسعيد من انعدت غلطاته، وانحصرت سقطاته وقيض له من تدارك زلله، وأصلح خلله أصلح الله أعمالنا وأنجح آمالنا بمنه وكرمه .

وإذا تأمل المنصف هذا التصنيف، وأمعن النظر في هذا [التأليف] ^(٢) حكم بأنه ينظم الكتابين كالقوافي، وأن هذا الثالث هو ثالث الآثافي.

هذا وربما تأمله بعض أبناء الوقت ممن ركبته الحزني والمقت والحسد واتخذ [إلهه هواه وشيطانه مولاه، وألبسه الله رداء الحسد وسربال الشقاوة وختم على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة فنظر إليه بطرف خفي وصم عن إدراك ما فيه وعمى، أو استتبع فيه بصره، وأوسع فكره فحقق خبره، وعلم قدره فعدل سراً إليه، ولكن أماله حسده فعدل جهراً عليه كما قد وقع في الكتاب الأول الموضوع لبعض هذه الأنواع المسمى «بالجواهر» زاعماً في ذلك استكشاف غوره، أو استتباع عثره، مرشداً إلى التوقف عن التوغل فيه والغول، وممكنونه مفهوم في لحن القول، فلم يكن ذلك مانعاً أن شفع بالثاني الأول، ولا قاطعاً ما أمر الله به أن يوصل، وإذ حان

(١) في أ : الباب .

(٢) زيادة من ج .

الشروع فيما قصدناه، وآن الرجوع إلى ما وعدناه فنسألك اللهم يا مرشداً إلى أوضح دليل، وهادياً إلى سواء السبيل، أن ترشدنا إلى أفضل ما يعتمد، وتسددنا إلى أعدل ما يعتقد، وتأخذ بأيدينا إذا عثرنا، ولا تحرمنا خير ما عندك بشر ما عندنا، ونعوذ بك من علم لا ينفع، ودعاء لا يسمع وعمل لا يرفع، فإنك غاية ملاذ السائلين ونهاية [أمل الآملين] ^(١)، ولك الحمد ظاهراً وباطناً وأنت حسبنا ونعم الوكيل .

فصل

في إنجاز ما سبق الوعد به ، وهو ذكر ما اشتمل عليه الكتابان من المنسوين إلى الإمام الشافعي عددًا سردًا مرتبًا على ترتيب وفياتهم عند العلم بها ، ليكون ذلك أنموذجًا لما بعده ، ثم ذكر تراجمهم على حروف المعجم ، ولنبداً بأصحابه الآخذين عنه ، ثم باقى الأصحاب متبركين بالبداة بإمامهم فنقول :

الإمام الشافعي ، الحميدي ، البويطي ، عبد العزيز بن مقلاص ، الحارث المعروف بالنقال بالنون ، أبو ثور ، حرملة ، الكرايسى ، الربيع الجيزى الزعفراني ، يونس بن عبد الأعلى ، المزنى ، محمد بن عبد الحكم ، الربيع المرادى ، موسى بن أبى الجارود ، ولم أعلم وفاته ، أخت المزنى لا أعلم أيضا تاريخ وفاتها .

وأما بقية الأصحاب ففي المائة التى توفي فيها الشافعي وهي المائة الثالثة جماعة وهم :

أحمد بن سيار - بفتح المهملة - ، الأنماطى ، أبو عبد الله البوشنجى ويعرف بمحمد بن إبراهيم العبدى أيضا ، محمد بن نصر المروزى ، إبراهيم الحربى ، أبو جعفر الترمذى ، الجنيد شيخ الصوفية ، ابن بنت الشافعي .

وأما المائة الرابعة ففي الخمسين الأولى منها جماعة :

ابن سريج ، منصور التميمى ، أبو يحيى الساجي ، أبو الطيب بن سلمة ، أبو بكر بن خزيمة ، عبد الله ابن جعفر القزويني ، أحمد بن سيف السجستاني ، أبو عبد الله الزبيرى ، أبو عبيد ابن حربويه ، أبو على بن خيران ، أبو حفص بن الوكيل - ويعرف بالباب شامى ابن المنذر أبو على

الثقفي، أبو سعيد الإصطخرى، أبو بكر الصيرفي، أبو يحيى البلخي، أبو العباس بن القاص - بالمهملة -، أبو إسحاق المروزي، أبو بكر الصبغى بالمهملة. أبو بكر بن الحداد، أبو على بن أبي هريرة، أبو الوليد النيسابورى ويعرف أيضا بحسان القرشى - أبو على الطبرى - ويعرف أيضا بصاحب «الإفصاح»، أبو بكر الفارسى وهو صاحب «عيون المسائل»، قاضى القضاة أبو السائب، أبو بكر الخفاف - وهو صاحب كتاب «الخصال» وأبو بكر هذا والذين بعده إلى آخر هذه الخمسين لم أعلم وفاتهم إلا أنهم في هذه الطبقة، وهم إبراهيم بن يوسف، أبو بكر المحمودى، أبو الطيب النساوى، أبو الحسين النسوى، أبو منصور ابن مهران، أبو الحسن الصابونى، أبو الحسن الطرسوسى، أبو جعفر الإستراباذي .

وفي الخمسين الثانية من هذه المائة جماعة وهم :

ابن القطان، القاضي أبو حامد المروروذي، القفال الشاشى - صاحب «جمع الجوامع» - وهو أبو سهل بن العفريس لم أعلم تاريخ وفاته، إلا أنه من طبقة القفال، ابن المرزبان، أبو سهل الصعلوكى، الأزهرى - وهو الإمام في اللغة -، أبو بكر الإسماعيلى، أبو زيد المروزى، أبو أحمد الجرجانى، الداركي، الماسرجسى، الأودنى، أبو محمد الإصطخرى، الدارقطنى، أبو عبد الله الختن - بالخاء المعجمة والتاء المثناة بنقطتين من فوق - أبو زكريا السكرى، الخطابى، زاهر السرخسى، ابن لال - بلامين بينهما ألف - أبو محمد البافى الخضرى، أبو على الزجاجى، وهذا والذين بعده إلى آخر هذه الخمسين لم تتحرر وفاتهم إلا أنهم في هذه الطبقة، وهم، القيصرى، بن خيران - صاحب «اللطيف» -، أبو محمد الكرايسى، الحناطى أبو حيان التوحيدى، أبو الفياض البصري، صاحب «التقريب» - أبو يعقوب الأيوردى الشبوى - بفتح الشين المعجمة بعدها باء موحدة مضمومة، بنت الشبوى - المذكور لم أعلم تاريخ وفاتها .

وأما المائة الخامسة ففي الخمسين الأولى منها جماعة وهم :

ابن اللبان، الحلیمی، أبو محمد الحداد، ولم تتحرر لى وفاته إلا أنه في هذا العصر، أبو الطيب الصعلوكى، الحاكم صاحب «المستدرک»، ابن كج، الشيخ أبو حامد أبو طاهر الزیادى، أبو القاسم الصيمرى، ابن سراقه وترتيب هذا على الذي قبله [بالظن، أبو إسحاق الطوسى، المحاملى القفال، المروزى، الأستاذ أبو إسحاق الإسفرايينى، أبو بكر الطوسى، المسعودى، البندنيجى أبو منصور البغدادى، الحافظ أبو نعيم، أبو على السنجى، ابن عبدان، الشيخ أبو محمد الجوينى، أبو حاتم القزوينى، الشريف ناصر العمرى، سليم الرازى، أبو القاسم الكرخى، الدارمى، القاضي أبو الطيب، الماوردى، الصيدلانى ويعرف بالداوودى وبابن داود أيضاً أبو الفضل العراقى أبو عبد الله القطان صاحب - «المطارحات»-، أبو عبد الرحمن القزاز، أبو إسحاق الخراط، أبو الحسن الطيبي، أبو الفضل الفاشانى، - بالفاء - أبو منصور الأبيوردى متقدم على ابن كج، أبو محمد ابن ميمون الفارسى متقدم على العبادى، أبو سهل الأبيوردى جد الرويانى، وابن الصيدلانى، إلى هنا لم أعلم وفاتهم إلا أنهم في هذه الطبقة.

وفي الخمسين الثانية من هذه المائة جماعة، وهم :

البيهقى، أبو عاصم العبادى، الفورانى، القاضي حسين، الخطيب البغدادى، الشالوسى - معجم الأولى - أبو الربيع الإيلافى، الواحدى، الماخوانى، أبو خلف الطبرى، ويعرف أيضاً بالسلمى -، الشيخ أبو إسحاق الشيرازى، الخبرى بقاء معجمة مفتوحة بعدها باء موحدة ابن الصباغ، إمام الحرمين، صاحب «التتمة» النيهى بنون مكسورة والجرحانى صاحب «المعاياة»، أبو المظفر السمعانى، نصر المقدسى، سعد الإسترى، العبدرى

صاحب «الكفاية» - ، أبو الفرج السرخسى ، صاحب «الأمالى» - ويعرف أيضاً بالزاز ، أبو الحسن العبادى - وهو صاحب «الرقم» - أبو نصر البندنجى ، أبو عبد الله الحسين المعروف بصاحب «العدة» ، أبو سعد الهروى والد الرويانى ، أبو مخلد البصرى الموفق ابن طاهر بعد الشيخ أبى محمد أبو الفتح الهروى رفيق الغزالى ، ابن يونس القزوينى ، ومن أبى سعيد إلى هنا لم أعلم وفاتهم إلا أنهم من أهل هذه الطبقة .

وأما المائة السادسة ففي الخمسين الأولى منها جماعة وهم : [الرويانى] (١) وهو صاحب «البحر» ، الكيا الهراسى ، الغزالى ، أبو بكر بن بدران ، الحلوانى ، الشاشى - وهو صاحب الحلية - ، أبو بكر ابن السمعانى ، أبو القاسم الأنصارى ، أبو نصر بن القشيري البغوي ابن برهان الفارقى ، ملكداد القزوينى إسماعيل البوشنجى] (٢) إبراهيم المروروذى بالذال المعجمة - . محمد بن يحيى صاحب «الذخائر» ، أبو بكر الزنجاني . أبو بكر الأرغيانى القاضي أبو الفتوح ، وهو صاحب «أحكام الخنائى» ، أبو المكارم الرويانى - وهو ابن أخت صاحب «البحر» ويعرف بصاحب «العدة» ، شريح الرويانى - بالشين المعجمة - ، ومن الزنجاني إلى هنا لم أعلم تاريخ وفاتهم إلا أنهم في هذه الطبقة .

وفي الخمسين الثانية من هذه المائة جماعة ، وهم : صاحب «البيان» ولد الرافعى ، أبو بكر الحازمى بالمهملة ، ابن أبى عصرون ، الدولعي ، أبو الفتوح العجلي ، وهو صاحب «التعليق على الوسيط» .

وأما المائة السابعة ، ففيها إلى وفاة الشيخ محبى الدين جماعة وهم : الإمام فخر الدين ، الرافعى ، ابن الصلاح ، الشيخ عز الدين بن عبد السلام ،

(١) سقط من ب .

(٢) بداية سقط كبير جداً من ج .

النووي ، وهو خاتمة الأسماء - رضى الله عنهم أجمعين - ورضى عنا بهم .
 وإذ علم هذا الأنموذج الشريف الدال على سعادة الدارين ، فنعود إلى
 ذكر تراجمهم المعطرة للوجود ، الرغبة في الخير لكل موجود ، مستمدين
 من الله التوفيق والمعونة فنقول :

١. الإمام الشافعي

هو أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن
 السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن عبد المطلب بن عبد مناف ، جد
 رسول الله ﷺ ، وشافع بن السائب هو الذي ينسب إليه الشافعي ، لقي
 النبي ﷺ وهو مترعرع ، وأسلم أبوه السائب يوم بدر ، فإنه كان صاحب
 راية بني هاشم ، فأسر من جملة من أسر ، وفدى نفسه ثم أسلم ، كانت
 ولادة الشافعي بغزة من الشام سنة خمسين ومائة ، وقيل : بمى ، حكاه في
 «التنقيب» ، وقيل : بعسقلان ، وقيل : باليمن ، ثم حمل إلى مكة وهو
 ابن سنتين ، ونشأ بها ، وحفظ القرآن وهو ابن سبع سنين ، و«الموطأ» وهو
 ابن عشر ، وتفقه على مسلم بن خالد مفتى مكة ، ويعرف بالزنجي لشدة
 شقوته من باب الأضداد ، وأذن له مسلم في الإفتاء وعمره خمس عشرة
 سنة ، ثم رحل إلى مالک بالمدينة ، ولازمه مدة ، ثم قدم بغداد سنة خمس
 وتسعين ومائة ، فأقام بها سنتين ، فاجتمع عليه علماؤها وأخذوا ، عنه
 وصنف بها كتابه القديم ، ثم خرج إلى مكة ، ثم عاد إلى بغداد سنة ثمان
 وتسعين فأقام بها شهراً ، ثم خرج إلى مصر ، فلم يزل بها [ناشراً] (١)
 للعلم ، ملازماً للاشتغال بجامعها العتيق إلى أن أصابته ضربة شديدة ،

(١) في أ : مباشرة .

فمرض بسببها أياماً على ما قيل ، ثم انتقل إلى رحمة الله وهو قطب الوجود يوم الجمعة سلخ رجب سنة أربع ومائتين ، ودفن بالقرافة بعد العصر من يومه ، وكانت له كرامات ظاهرة ، منها : أنه لما حضره الموت نظر إلى أصحابه : فقال للبويطى : يا أبا يعقوب تموت في قيودك ، فكان منه ما سنذكره قريباً ، وقال للمزنى : سيكون لك بعدى شئون ، فعظم شأنه بعده عند الملوك فمن دونها ، وقال لابن عبد الحكم : تنتقل إلى مذهب أبيك ، فانتقل لسبب يأتى ذكره ، وقال للربيع : أنت راوية كتبى ، فعاش بعده قريباً من سبعين سنة حتى صارت الرواحل تشد إليه من أقطار الأرض ، لسماع كتب الشافعي .

وكان - رحمه الله - أول من تكلم في أصول الفقه ، وأول من قرر ناسخ الأحاديث ومنسوخها ، وأول من صنف في أبواب كثيرة من الفقه معروفة ، ومع ذلك قال : وددت أن لو أخذ عنى هذا العلم من غير أن ينسب إلىّ منه شيء ، وقال : ما ناظرت أحداً إلا وددت أن يظهر الله الحق على يديه ، ومعناه كما قال البيهقي : إنه لا يستنكف [عن الأخذ به ، بخلاف خصمه ، فإنه قد يستنكف] ^(١) فلا يأخذ به ، وكان جهورى الصوت جداً ، وفي غاية من الكرم والشجاعة ، وجودة الرمى وصحة الفراسة وحسن الأخلاق ، وكان قوله حجة في اللغة كقول امرئ القيس ولبيد ونحوهما ، نهاية في العلم بأنساب العرب وأيامها وأحوالها ذا ، شعر غريب .

طلب - رحمه الله - من محمد بن الحسن صاحب أبى حنيفة - رضى الله عنهما - إعارة كتب لما قدم بغداد فمنعها ، وكان الشافعي يعظمه ويشئى على علمه ثناءً كثيراً ، فبعث إليه رقعة فيها :

(١) سقط من ب .

قل لمن لم تر عينا من رآه مثله ومن كان من رآه قد رأى قبله
العلم ينهى أهله أن يمنعوه أهله لعله يبذله لأهله لعله
وله :

ولولا الشعر بالعلماء يزرى كنت اليوم أشعر من ليبد
وأشجع في الوغى من كل ليث وآل مهلب وأبى يزيد
ولولا خشية الرحمن ربى حسبت الناس كلهم عبيدى
وله :

ما حك جلدك مثل ظفرك فتول أنت جميع أمرك
وإذا قصدت حاجة فاقصد لمعترف بقدرك
وله :

أمت مطامعى فأرحت نفسى فإن النفس ما طمعت تهون
وأحييت القنوع وكان ميتا ففي إحيائه عرض مصون
إذا طمع يحل بقلب عبد علته مهانة وعلاه هون
وله :

إذا ما خلوت الدهر يوماً فلا تقل خلوت ولكن قل على رقيب
ولا تحسبن الله يغفل ساعة ولا أن ما تخفى عليه يغيب
غفلنا لعمر الله حتى تراكمت علينا ذنوب بعدهن ذنوب
فياليت أن الله يغفر ما مضى ويأذن فى توباتنا فنتوب

٢. الحميدى

أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى القرشى الأسدى الزبيرى المكى ، المعروف بالحميدى بضم الحاء ، رحل مع الشافعى من مكة إلى مصر ولزمه حتى مات ، فرجع إلى مكة يفتى إلى أن توفي بها سنة تسع عشرة ومائتين ، كذا قاله البخارى في «تاريخه» ، والشيخ أبو إسحاق في «طبقاته» ، وقال غيرهما : توفي سنة عشرين ، روى عنه البخارى في «صحيحه» ، وذكره مسلم في مقدمة كتابه ، وقال يعقوب بن سفيان الفسوى : ما رأيت أنصح للإسلام وأهله منه ، نقل عنه الرافعى في الحج أنه روى عن الشافعى : أن الشعرة الواحدة يجب فيها ثلث دم ، وفي الشعرتين ثلثان .

٣. البويطى

أبو يعقوب يوسف بن يحيى القرشى البويطى من بويط ، وهى قرية من صعيد مصر الأدنى ، كان خليفة الشافعى فى حلقاته بعده ، قال الشافعى : ليس أحد أحق بمجلسى من أبى يعقوب ، وليس أحد من أصحابى أعلم منه ، وكان كثير الصيام والقراءة وأعمال الخير ، وكان ابن أبى الليث الحنفى قاضى مصر يحسده ، فسعى به إلى الواثق بالله أيام المحنة بالقول بخلق القرآن ، فأمر بحمله إلى بغداد مع جماعة آخرين من العلماء ، فحمل إليها على بغل مغلولاً مقيداً مسلسلاً فى أربعين رطلاً من حديد ، وأريد منه القول بذلك ، فامتنع فحبس ببغداد على تلك الحالة إلى أن مات سنة اثنتين وثلاثين ومائتين ، كذا قاله ابن يونس فى «تاريخ مصر» ، وقال ابن

خلكان: الصحيح أنه مات سنة إحدى في رجب ، وبه جزم النووي في « شرح المذهب » ، وكان ذلك يوم الجمعة قبل الصلاة ، وكان في كل جمعة يغسل ثيابه ويتنظف ويغتسل ويتطيب ، ثم يمشی إذا سمع النداء إلى باب السجن ، فيقول له السجنان : إلى أين ؟ فيقول : أجب داعي الله ، فيقول له السجنان : ارجع رحمك الله ، فيقول البويطي : اللهم إني أجب داعيك فمنعوني .

٤. ابن مقلاص

أبو على عبد العزيز بن عمران بن أيوب بن مقلاص الخزاعي مولاهم المصري ، قال ابن يونس في « تاريخ المصريين » : كان فقيهاً فاضلاً زاهداً ثقة ، وكان من أكبر المالكية ، فلما قدم الشافعي مصر لزمه وتفقه على مذهبه ، توفي في شهر ربيع الآخر سنة أربع وثلاثين ومائتين ، ومقلاص بميم مكسورة وبالقف والصاد المهملة ، نقل الرافعي عنه في باب الربا أنه حكى عن الشافعي ، جواز بيع الخبز الجاف المدقوق بمثله ، وحكى عنه أيضاً في الكلام على ضابط أرش العيب .

٥. ابن سريج

أبو عمر الحارث بن سريج البغدادي الخوارزمي الأصل ، المعروف بالنقل بالنون والقاف ، سمي بذلك لنقله كتاب « الرسالة » من مصر إلى عبد الرحمن [ابن مهدي] (١) المعروف ، فإنه كان قد سأل الشافعي أن يصنف

(١) في ب : المهدي .

له في أصول الفقه كتاباً فصنف له الكتاب المذكور ، وأرسله مع الحارث ولم يكن أحد صنف فيه قبل ذلك ، وقد ضعف جماعة النقال المذكور، قال أبو الفتح الأزدى : وإنما تكلموا فيه حسداً له ، ذكره الخطيب في «تاريخه»، والشيخ أبو إسحاق في «طبقاته» في أصحاب الشافعي البغاددة ، فقال : ومنهم الحارث بن سريج النقال ، مات سنة ست وثلاثين ومائتين ، وهو الذي حمل كتاب «الرسالة» إلى عبد الرحمن ابن مهدي ، نقل عنه الرافعي في موضعين :

أحدهما: في آخر باب حد السرقة: أنه روى قولاً عن الشافعي أنه إذا وجب [عليه] (١) قطع اليمين فقطع الجلاذ اليسار لا يجزئ كالقصاص ، والثاني: في قاطع الطريق : فنقل عنه أنه روى عن الشافعي ، أن قاطع الطريق إذا مات قبل قتله لا يسقط صلبه ، وذكر أيضاً الرافعي في كتاب الجنايات في أواخر الكلام على استيفاء القصاص في مسألة ، ما إذا قطع اليسار عن اليمين [كلمة] (٢) تحتل أن يكون المراد بها النقال المذكور ، وهو الظاهر ، فإنه نقله في قطع السارق أيضاً كما نقله [عنه] (٣) في كتاب السرقة ، ويحتمل أن يراد بها القفال بقاف وفاء اسم للمعروف .



إبراهيم بن خالد الكلبي البغدادى ، من رواة القديم، قال أحمد بن حنبل : أعرفه بالسنة منذ خمسين سنة، قال : وهو عندى كسفيان الثورى،

(١) سقط من أ .

(٢) سقط من أ .

(٣) سقط من أ .

(٤) يابض فى أ .

مات في صفر سنة أربعين ومائتين ، وكان أبو ثور على مذهب الحنفية ، فلما قدم الشافعي بغداد اتبعه وقرأ كتبه ، ونشر علمه ، ومع ذلك ، قال الرافعي في كتاب الغصب : أبو ثور وإن كان معدوداً وداخلاً في طبقة أصحاب الشافعي فله مذهب مستقل ، ولا يعد تفرداً وجهاً هذا كلامه .

٧. حرملة

حرملة بن يحيى ابن عبد الله بن حرملة المصرى التجيبى نسبة إلى تجيب بقاء مثناة من فوق مضمومة ، وقيل : مفتوحة ثم جيم بعدها ياء بنقطتين من تحت ثم باء موحدة ، وهى قبيلة نزلت مصر وأصلها اسم امرأة .

وكان حرملة إماماً حافظاً للحديث والفقه ، صنف «المبسوط» و«المختصر» المعروف ، ولد سنة ست وستين ومائة ، وتوفي في شوال سنة ثلاث وأربعين ومائتين قاله ابن ماكولا ، وقال ابن عدى : توفي سنة أربع ، نقلها النووي في «تهذيبه» ورجح الأول في «شرح المذهب» .

٨. الكرابيسى

[أبو على] (١) الحسن بن على ابن يزيد البغدادى الكرابيسى ، كان من الأئمة الجامعين بين الفقه والحديث ، وله مصنفات كثيرة ، توفي سنة خمس وأربعين ومائتين ، وقيل : سنة ثمان وأربعين ، قال ابن خلكان : وهو أشبه بالصواب ، وسمى الكرابيسى ؛ لأنه كان يبيع [الكرباس] (٢) وهى الثياب الغليظة .

(١) بياض فى أ .

(٢) فى أ : الكرباسى .

٩. الربيع الجيزى

[أبو محمد] ^(١) الربيع بن سليمان ابن داود الأزدي مولا هم المصرى الجيزى، توفي في ذى الحجة سنة ست وخمسين ومائتين ، قاله النووي في «التهذيب» .

زاد ابن خلكان عن القضاء: أنه توفي بالجيزة ودفن بها ، والجيزة بجيم مكسورة ثم ياء ساكنة بنقطتين من تحت بعدها زاي هى البلدة المعروفة المقابلة لمدينة مصر ، نقل عنه [في] ^(٢) الرافعى ، و«الروضة» في كتاب «الشهادات» أنه روى عن الشافعى : كراهة القراءة بالألحان ، ولا ذكر له فيهما في غير هذا الموضع .

نعم في «المهذب» وغيره نقلا عنه عن الشافعى : أن الشعر يطهر بالدباغ تبعاً للجلد ، وأما الربيع المرادى الآتى ذكره ، فالنقل عنه كثير وإذا أطلق الربيع فالمراد هو المرادى .

١٠. الزعفرانى

أبو على الحسن بن محمد :

الزعفرانى من قرية يقال لها : الزعفرانية بقرب بغداد ، قال الماوردى : هو أثبت رواة القديم ، قال الإمام أبو يحيى زكريا بن يحيى الساجى : سمعت الزعفرانى يقول : إني لأقرأ كتب الشافعى وتقرأ على منذ خمسين

(٢) سقط من أ .

(١) بياض في أ .

سنة ، وكان إماماً في اللغة ، قال النووي في «تهذيبه» : توفي في شهر رمضان سنة ستين ومائتين ، وقال ابن خلكان : توفي في شعبان من السنة المذكورة ، قال : وقال السمعاني في «الأنساب» : إنه توفي في ربيع الآخر سنة تسع وأربعين ومائتين .

١١. ابن عبد الأعلى

[أبو موسى] ^(١) يونس بن عبد الأعلى الصديقي المصري ، ولد في ذي الحجة سنة سبعين ومائة ، وتوفي في ربيع الآخر سنة أربع وستين ومائتين ، قاله النووي في تهذيبه .

١٢. المزني

[أبو إبراهيم] ^(٢) إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني المصري ، كان ورعاً زاهداً مجاب الدعوة ، متقللاً من الدنيا ، وكان معظماً بين أصحاب الشافعي .

وقال الشافعي في حقه : لو ناظر [السلطان] ^(٣) لغلبه ، وذكر الرافعي في كتاب الخلع في الكلام على اختلاع الوكيل ، أن بعض المعلقين نقل عن الإمام أنه قال : أرى كل أختيار للمزني تخريجاً ، فإنه لا يخالف أصول الشافعي لا كأبي يوسف ومحمد ، فإنهما يخالفان أصول صاحبهما

(١) بياض في أ .

(٢) بياض في أ .

(٣) في ب : الشيطان .

كثيراً ، هذا كلامه ، لكن نقل الرافعي أيضاً في باب الأحداث عن الإمام أيضاً ما يخالفه ، فقال : إنه خرج - يعنى المزنى - فتخريجه أولى من تخريج غيره ، وإلا فالرجل صاحب مذهب مستقل . انتهى .

صنف « المبسوط » و « المختصر » و « المنثور » و « المسائل المعتمدة » و « الترغيب في العلم » ، وكتاب « الدقائق والعقارب »^(١) ، سمي بذلك لصعوبته ، وصنف كتاباً مفرداً على مذهبه لا على مذهب الإمام الشافعي ، ذكره البندنجي في كتابه « الجامع » في آخر باب الصلاة بالنجاسة ، ولد سنة خمس وسبعين ومائة ، وتوفي لست بقين من شهر رمضان سنة أربع وستين ومائتين ، وصلى عليه الربيع الآتي ذكره ، ودفن بالقرافة بالقرب من قبر الإمام الشافعي ، وجعل عليه بناء دائر قصير ضيق ، وقد زرت قبره ، والمزني منسوب إلى مزينة وهي قبيلة معروفة .



[أبو عبد الله]^(٢) محمد بن عبد الله ابن عبد الحكم المصري ، ولد سنة اثنتين وثمانين ومائة ، وكان أبوه عالماً جليلاً رئيساً له إحسان كثير على الشافعي ، وكان على مذهب مالك ، ومن أكابر أصحابه ، وروى عن الشافعي أشياء قليلة ، ولد سنة خمسين ومائة ، وتوفي سنة أربع عشرة ومائتين ، فنشأ ولده [هذا]^(٣) على مذهب أبيه ، وأخذ عن أشهب وابن وهب ، فلما قدم الشافعي مصر صحبه وتفقه [به]^(٤) ، قال : فاجتمع

(١) في أ : الوثائق وفي ب : الوثائق والمثبت من « طبقات الشافعية » للمصنف .

(٢) بياض في أ .

(٣) زيادة من ب .

(٤) سقط من ب .

قوم من أصحاب أبي ، فعذلوه في ذلك ، فكان يلاطفهم ويأمرني سرّاً بملازمته ، وأحبه الشافعي ، وصار يثنى عليه [حتى قال مرة : وددت لو أن لى ولد مثل هذا ، وعلى ألف دينار ديناً لا أجد لها وفاء] (١) ، وحمل في الفتنة إلى بغداد فلم يجب لما طلبوه ، فرد إلى مصر ، وانتهت إليه الرئاسة بها ، توفي يوم الأربعاء ليلة خلت من ذى القعدة قبل منتصفه سنة ثمان وستين ومائتين ، وقال ابن نافع : سنة تسع وستين ؛ ذكره ابن خلكان ، وانتقل قبل وفاته إلى مذهب مالك ؛ لأنه كان يروم أن الشافعي يستخلفه بعده في حلقة ، فلم يفعل ، واستخلف البويطي ، وقد ذكره العبادي وابن الصلاح في طبقاتهما لأجل مسائل نقلها عن الشافعي ، منها : ما نقله عنه الرافعي أن الصائم تلزمه الكفارة إذا باشر فيما دون الفرج فأنزل .

١٤. ابن أبي الجارود

[أبو الوليد] (٢) موسى بن أبي الجارود بالجيم المكي ، تفقه على الشافعي ، وروى عنه ، وكان يفتي بمكة على مذهبه ، قاله الشيخ أبو إسحاق في «طبقاته» ، والنووي في «تهذيبه» ، ولم يذكروا له وفاة ، نقل عنه الرافعي في باب زكاة الذهب والفضة ، أنه روى عن الشافعي : تحريم تحلية السرج واللجام والنقر موافقاً للوجه الذي صححوه .

١٥. الربيع المرادي

أبو محمد الربيع بن سليمان ابن عبد الجبار المرادي مولاهم المصري

(٢) يياض في أ .

(١) سقط من أ .

المؤذن بجامع مدينة مصر خادم الشافعي وراوى «الأم» وغيرها من كتبه ، قال الشافعي فيه : إنه أحفظ أصحابى ، رحلت الناس إليه من أقطار الأرض لأخذ علم الشافعي ورواية كتبه ، ولد سنة أربع وسبعين ومائة ، وتوفي بمصر يوم الإثنين لعشر بقين من شوال سنة سبعين ومائتين ؛ ذكره النووي في «تهذيبه» .

وأنشد [له] (١) ابن خلكان :

صبراً جميلاً ما أسرع الفرجا من صدق الله في الأمور نجاً
من خشى الله لم ينله أذى ومن رجا الله كان حيث رجا



أخت المزنى - رضى الله عنهما - صاحب الشافعي نقل عنها الرافعي في زكاة المعدن ، فإنه صحح أن الحول فيه لا يشترط ثم قال : وفيه قول : إنه يشترط ؛ نقله البويطي ، إنما رواه المزنى في «المختصر» عمن يثق به عن الشافعي [واختاره] (٢) ، قال : وذكر بعض الشارحين أن أخته روت له ذلك ، فلم يحب تسميتها ، لا أعلم تاريخ وفاتها .

وأما أصحاب الأصحاب فتجمعهم أبواب كما سبق فاستحضر الاصطلاح المتقدم .

(١) سقط من أ .

(٢) سقط من أ .

باب الهمزة

باب الهمزة

١٧ - الأنماطي

[أبو القاسم عثمان ^(١) بن سعيد

ابن بشار - بفتح الباء - كذا نسبه الشيخ أبو إسحاق ، وقال المطوعى في كتابه « المذهب في ذكر شيوخ المذهب » : اسمه عبد الله بن أحمد بن يسار البغدادى الأنماطى منسوب إلى الأنماط ، وهى البسط التى تفرش ، أخذ الفقه عن المزنى والربيع ، وأخذ عنه ابن سريج ، قال الشيخ أبو إسحاق : كان الأنماطى هو السبب في نشاط الناس للأخذ بمذهب الشافعي في تلك البلاد ، قال : ومات ببغداد سنة ثمان وثمانين ومائتين ، وزاد النووي في «طبقاته» ، وابن خلكان في «تاريخه» : أنه في شوال .

نقل عنه الرافعي في مواضع ، منها : في الحيض في الكلام على قول السحب واللقط ، ومنها : أن شرط ضم السخال إلى الأمهات في الزكاة بقاء الأمهات .

١٨ - الإصطخري

[أبو سعيد ^(٢) الحسين بن أحمد الإصطخري ، كان هو وابن سريج

(١) بياض في أ .

(٢) بياض في أ .

شيخى الشافعية ببغداد ، وصنف كتباً كثيرة ، منها « أدب القضاء » ، استحسنته الأئمة ، وكان زاهداً متقللاً من الدنيا ، وكان في أخلاقه حدة ، ولاه المقتدر بالله قضاء سجستان ، ثم حبسه ببغداد ، ولد سنة أربع وأربعين ومائتين ، وتوفي ببغداد سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة ، كذا قاله الشيخ أبو إسحاق في « طبقاته » ونقله عنه النووي في « تهذيبه » ، زاد ابن خلكان : أنه في يوم الجمعة ثانی عشر جمادى الآخرة ، وقيل : رابع عشر ، ودفن بباب حرب ، وإصطخر بكسر الهمزة وفتح الطاء ، وجوز بعضهم فتح الهمزة ، حكاه في [الخيض] (١) من « شرح المذهب » .

١٩. الإستراباذى

[أبو جعفر] (٢) الإستراباذى ذكره العبادى في طبقة القفال الشاشى والأودنى ، وذكره أبو جعفر عمر بن على المطوعى في كتابه المسمى « بالمذهب في ذكر شيوخ المذهب » الذى ألفه للإمام أبى الطيب سهل ابن الإمام أبى سهل الصعلوكى ، فقال : إنه من أصحاب ابن سريج وكبار الفقهاء والمدرسين وأجلة العلماء المبرزين ، وله تعليق معروف في غاية الإتيان ، علقه عن ابن سريج ، نقل عنه الرافعى في كتاب الجنايات قبيل العاقلة بقليل ، فقال : وقال أبو جعفر الإستراباذى : لا حقيقة للسحر ، وإنما هو تخيل ، لم يؤرخوا وفاته ، وإسترباذ بهمة مكسورة وتاء بنقطتين من فوق مكسورة أيضاً ، وبالذال المعجمة ، قاله النووي في « تهذيبه » ، قال : وهى بلدة بخراسان قريبة من جرجان .

(١) في ب : المختصر .

(٢) بياض في أ .

٢٠. الأزهرى

[أبو منصور] (١) محمد بن أحمد بن الأزهر المعروف بالأزهرى الإمام في اللغة ، ولد بهراة سنة ثنتين وثمانين ومائتين وكان فقيها صالحا غلب عليه علم اللغة ، وصنف فيها كتابه «التهذيب» الذي جمع فأوعى ، وصنف أيضاً في التفسير ، وشرح ألفاظ «مختصر المزني» ، توفي في ربيع الآخر سنة سبعين وثلاثمائة ، تكرر نقل الرافعي عنه فيما يتعلق بألفاظ «المختصر» .

٢١. الإسماعيلي

[أبو بكر] (٢) أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي الجرجاني ، قال الحاكم في «تاريخ نيسابور» : وكان واحد عصره ، وشيخ المحدثين والفقهاء ، وأجلهم في الرئاسة والمروءة والسخاء ، وقال الشيخ أبو إسحاق فيه : جمع بين الفقه والحديث ورئاسة الدين والدنيا ، وصنف «الصحيح» ، وأخذ عنه فقهاء جرجان ، وقال شيخنا القاضي أبو الطيب : دخلت جرجان قاصداً إليه وهو حى ، فمات قبل أن ألقاه ، توفي سنة [نيف] (٣) وسبعين وثلاثمائة ، انتهى كلام الشيخ .

وقال حمزة بن يوسف السهمي في «تاريخ جرجان» : إنه توفي في غرة رجب سنة إحدى وسبعين وله أربع وسبعون سنة ، بسين ثم باء ، نقل عنه الرافعي في مواضع ، منها : وقوع الطلاق الثلاث في المسألة السريجية ،

(٢) بياض في أ .

(١) بياض في أ .

(٣) في ب : ست .

وكان له ابنان عالمان كبيران جمعا الدين والدنيا : أبو سعيد وأبو نصر ، قال الشيخ أبو إسحاق في ترجمة أبي سعيد : وفيهم يقول الصاحب بن عباد في رسالته : وأما الفقيه أبو نصر ، فإذا جاء حدثنا وأخبرنا ، فصادق وناطق وناقد وحاذق ، وأما أنت أيها الفقيه أبا سعيد فمن رآك كيف تدرس وتفتي وتحاضر ، وتروى وتكتب وتعلم أنك الحبر ابن الحبر والبحر ابن البحر ، والضياء ابن الفجر ، وأبو سعد بن أبي بكر ، فرحم الله شيخكم الأكبر ، فإن الثناء عليه غنم والنساء بمثله عقم ، فليفخر به أهل جرجان ما سال وادياها وأذن منادياها .



[أبو بكر] (١) محمد بن عبد الله الأودني ، قال فيه الحاكم : كان شيخ الشافعية بما وراء النهر ، وكان من أزهد الفقهاء وأورعهم وأعبدتهم وأبكاهم على تقصيره ، وأشدهم تواضعا وإنابة .

قال : وتوفي ببخارى سنة خمس وثمانين وثلاثمائة ، ونقله عنه النووي في «تهذيبه» ، قال ابن خلكان : وذلك في ربيع الأول ، ودفن بمحلة من بخارى يقال لها : كلاباذ بكاف مفتوحة وباء موحدة وذال معجمة أخذ عن أبي منصور بن مهران ، قال الإمام في «النهاية» : وكان من دأبه أن يضمن بالفقه على من لا يستحقه ، وإن ظهر بسببه أثر الانقطاع عليه في المناظرة ، وأودنة قرية من قرى بخارى وهى بفتح الهمزة ، نقله ابن الصلاح عن «الإكمال» لابن ماكولا ، وعن خط ابن السمعاني في «الأنساب» ، واقتصر عليه ، وذكر ابن خلكان أن السمعاني قال : إنه بالضم ، فإن الفتح من خطأ الفقهاء [ولم يذكر غيره أعنى ابن خلكان] (٢) .

(١) بياض في أ .

(٢) سقط من ب .

٢٣. الإصطخري

القاضي أبو محمد الإصطخري ، تفقه على القاضي أبي حامد المرورودي ، وكان قاضي فسا بقاء مفتوحة وسين مهملة ، وفقه فارس ، وشرح « المستعمل » لمنصور التميمي ، وكان فقيهاً مجوداً ، قاله الشيخ أبو إسحاق ، وقال الخطيب في « تاريخه » : هو عبد الله بن محمد بن سعيد بن محارب الأنصاري ، سمع بفارس والعراق والحجاز والشام ومصر ، قال : وولد بإصطخر في سنة إحدى وتسعين ومائتين ، ولم يذكر وفاته ، وقال الذهبي في « الميزان » : مات سنة أربع وثمانين وثلاثمائة ، نقل الرافعي في كتاب السرقة عن شرح « المستعمل » لأبي محمد المذكور .

٢٤. الأبيوردي

[أبو منصور ^(١) الأبيوردي ، نقل الرافعي عنه في الباب الأول من كتاب الصداق في الحكم الثاني منه ، فقال : وفي شرح القاضي ابن كج أن أبا منصور الأبيوردي حكى عن القاضي أبي حامد : أن المرأة إذا تبرعت وسلمت نفسها حتى وطئها الزوج كان لها الامتناع كمذهب أبي حنيفة ، لم أعلم تاريخ وفاته .

٢٥. الإسفراييني

[الشيخ أبو حامد ^(٢) أحمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني ، ولد

(١) بياض في أ .

(٢) بياض في أ .

سنة أربع وأربعين وثلاثمائة ، وفد بغداد سنة أربع وستين ، فدرس على ابن المرزبان ، فلما مات لزم الداركي ، ثم درس سنة سبعين وأقام ببغداد مشغولاً بالعلم حتى صار فريد زمانه ، وأنظرهم ، ومن وقف على تعليقه علم ذلك ، وفي نسخها اختلاف في بعض المسائل ، وانتهت إليه رئاسة الدين والدنيا ، وطبق الأرض بالأصحاب ، وجمع مجلسه نحواً من ثلاثمائة متفقه ، وحكى ابن الصلاح : أنه وقع بينه وبين الخليفة في مسألة أفتى فيها ، فكتب الشيخ إليه : اعلم أنك لست بقادر على عزلي عن ولايتي التي ولّانيها الله تعالى ، وأنا أقدر أن أكتب رقعة إلى خراسان بكلمتين أو ثلاث أعزلك عن خلافتك ، توفي - رحمه الله - ليلة السبت لإحدى عشرة ليلة بقيت من شوال سنة ست وأربعمائة ، ودفن في داره ، وكان يوماً مشهوداً من كثرة الناس وشدة الحزن والبكاء ، ثم نقل سنة عشر إلى باب حرب ، قاله الخطيب في «تاريخ بغداد» ، ونقله النووي في «تهذيبه» : وإسفرين بكسر الهمزة وفتح الفاء بلدة بخراسان نواحي نيسابور على منتصف الطريق إلى جرجان .



٢٦. الإسفراييني

[أبو إسحاق] (١) إبراهيم بن محمد الإسفراييني ، صاحب العلوم الشرعية والعقلية واللغوية ، والاجتهاد في العبادة والورع ، أقام بالعراق مدة ، ثم اختار وطنه فرجع إلى إسفرين ، فدخل عليه أهل نيسابور في الانتقال إليهم ، فأجابهم ، وبنوا له مدرسة عظيمة لم يبن قبلها مثلاً ، فلزمها إلى أن توفي يوم عاشوراء سنة ثمان عشرة وأربعمائة ، وحمل منها إلى بلده ، فدفن بها ، نقله النووي في «تهذيبه» ، نقل عنه الرافعي في أوائل الحيض وفي غيره ، وذكر في أثناء النكاح أنه شرح «فروع ابن الحداد» .

(١) بياض في أ .

٢٧. الأبيوردی

[أبو يعقوب] ^(١) يوسف بن محمد الأبيوردی ، قال فيه المطوعی :
تخرج بأبى طاهر الزیادی ، وصنف التصانيف السائرة ، والكتب الفاتنة
الساحرة ، وما زالت به حرارة ذهنه وسلطنة وهمه ، وذكاء قلبه حتى احترق
جسمه واختضد غصنه ، وقال غيره : إن الشيخ أبا محمد الجوينی تفقه عليه
، وإن من تصانيفه كتاب « المسائل في الفقه » ، يفرع إليه الفقهاء وتنافس فيه
العلماء ، تكرر نقل الرافعي عنه ، ولم أقف على وفاته .
واعلم أن الرافعي في قسم الصدقات في الكلام على صنف الفقراء ،
قال : ونقل الفقيه أبو يعقوب عن الأودنی كذا وكذا ، ويجوز أن يكون
المراد هو الأبيوردی والله أعلم .

٢٨. الأبيوردی

أحمد بن علی [أبو سهل أحمد بن علی المعروف بالأبيوردی ، تلميذ
الأودنی ، قرأ عليه المتولى ببخارى ، ونقل الرافعي في آخر الباب الثالث
من أبواب النكاح عن المتولى عنه : أنه إذا قال الخاطب لولى المرأة : زوجت
نفسى بتتك فقبل الولی صح العقد ، وإن القاضي الحسين منعه] ^(٢) .
[وللأصحاب] ^(٣) أبيوردی آخر يقاله له : أبو العباس ، مات بعد نيف

(١) بياض في أ .

(٢) سقط من ب .

(٣) بياض في أ .

٢٩ . الإيلاقي

أبو الربيع طاهر بن عبد الله الإيلاقي التركي ، وإيلاق بهمزة مكسورة بعدها ياء بنقطتين من تحت وبالقاف ، هي ناحية من بلاد الشاش المتصلة بالترك في غاية النزاهة على عشرة فراسخ من الشاش ، تفقه المذكور بمرور على القفال ، وببخارى على الحلیمی ، وبنيسابور على الزیادی وأخذ الأصول عن الأستاذ أبي إسحاق ، مات سنة خمس وستين وأربعمئة عن ست وتسعين سنة بتاء ثم سين ، قاله النووي في «تهذيبه» ، نقل عنه الرافعي في كتاب الرهن : أن الخمر إذا غلت ثم تخللت طهر الموضع الذي ارتفعت إليه والحكم فيها كما قاله ، ونقل عنه أيضا في نذر اللجاج والغضب .

٣٠ . الإستراباذی

[أبو محمد] (١) سعد بسكون العين ابن عبد الرحمن الإستراباذي ، تفقه بنيسابور على ناصر العمري وغيره ، ثم دخل إلى مرو الروذ وتفقه على القاضي الحسين ، ولازم إمام الحرمين وصار من أخصائه ، توفي في نصف شوال سنة تسعين وأربعمئة أي بالتاء ثم السين ، قاله عبد الغافر الفارسي في ذيله على «تاريخ الحاكم» ، نقل عنه الرافعي في الباب الثاني من

(١) بياض في أ .

أركان الطلاق أنه إذا قال : لك طلقة لا يقع به شيء وإن نوى ، ونقل عنه أيضا قبيل الرجعة بنحو ورقة .

[ومن الأصحاب آخر ^(١)] يقال له : أبو محمد الإستراباذي وهو الحسن بن الحسين المعروف بابن رامين بالراء المهملة ، نزل بغداد ومات سنة ثنتي عشرة وأربعمائة ، ولما نقل الرافعي عن الإستراباذي ما تقدم صرح بأنه سعد .

٣١. أبو القاسم سلمان

[أبو القاسم ^(٢)] سلمان بفتح السين ابن ناصر الأنصاري النيسابوري تلميذ إمام الحرمين كان فقيهاً إماماً في علم الكلام والتفسير زاهداً ورعاً ، ذا قدم في التصوف والطريقة ، من بيت صلاح وتصوف وزهد ، شرح «الإرشاد» لإمام الحرمين ، وله كتاب «الغنية» في الفقه ، أصابه في آخر عمره ضعف في بصره ، ويسير وقر في أذنه ، توفي في جمادى الآخرة سنة ثنتي عشرة وخمسمائة ، كذا نقله ابن الصلاح في طبقاته عن عبد الغافر الفارسي خطيب نيسابور في «الذيل» ، ثم حكى عن ولده : أنه توفي في سنة إحدى عشرة ، نقل عنه الرافعي أنه حكى في كتاب «الغنية» عن الأستاذ أبي إسحاق : جواز نصب إمامين في إقليمين .

٣٢. أبو الفتح ناصر

[أبو بكر ^(٣)] أحمد ابن الإمام أبي الفتح سهل بن أحمد بن علي بن

(١) بياض في أ . (٢) بياض في أ . (٣) بياض في أ .

الحسن الباني - بالباء الموحدة والنون - الأرغياني ، قال السمعاني في «الأنساب» في باب الباء الموحدة : كان أبو بكر هذا مثل والده في الفضل والسيرة ، وكان في عصرنا ولم ألقه ، قال : وبان قرية من قرى أرغيان من نواحي نيسابور هذا كلامه ، ثم ذكر أنه توفي ولم يؤرخ وفاته بل ينص عليه ، نقل عنه الرافعي في أواخر القضاء على الغائب في الكلام على ما إذا أراد نقل العين المحكوم بها إلى بلد القاضي الذي حكم ، فقال : إنه يأخذ كفيلًا ويختم على العين بخاتمه ، ثم قال : وأخذ الكفيل حتم والختم ليس بحتم ، كذلك حكى المتلقى عن أبي بكر الأرغياني الإمام ، هذه عبارته .

وقد ذكر السمعاني أيضا والده ، فقال :



سهل بن أحمد المعروف بالحاكم ، كان إمامًا فاضلاً حسن السيرة ، تفقه على القاضي حسين ، ثم دخل طوس ، فقرأ بها التفسير والأصول على شهاب بن الإسفرايني ، ثم دخل نيسابور ، وقرأ بها علم الكلام على إمام الحرمين ، وعاد إلى ناحيته وولى بها القضاء ، وروى عنه جماعة ، منهم الحافظ السلفي ، ثم حج وترك القضاء ، واشتغل بالعبادة .

ولد سنة ست وعشرين وأربعمائة ، وتوفي في أول يوم من المحرم سنة تسع وتسعين ، بتاء ثم سين فيهما .

ومن الأصحاب شخص آخر يعرف بالأرغياني ، وهو أبو نصر بالصاد محمد بن عبد الله بن أحمد صاحب الفتاوى المعروفة ، وتوهم ابن خلكان أنها للذي سبق ، فنسبها إليه ، ثم تفتن فنبه على وهمه ، وهي في مجلدين ضخمين يعبر عنها « بفتاوى الأرغياني » تارة و« بفتاوى الإمام » أخرى ، لأنها أحكام مجردة أخذها مصنفها من « النهاية » ، ولد المذكور

بأرغيان سنة أربع وخمسين وأربعمئة وقدم نيسابور ، وتفقه على إمام الحرمين .

قال ابن السمعاني : وبرع في الفقه ، وكان إماماً متنسكاً كثير العبادة ، حسن السيرة مشغلاً بنفسه ، توفي في ذى القعدة سنة ثمان وعشرين وخمسمئة ، ودفن بظاهر نيسابور ، ومن شعره :

أيا جبلى نَعْمَان بالله خليًّا نسيم الصبَا يَخْلص إلى نسيْمُها

فإن الصبَا ريحٌ إذا ما تنسمت على نفس مهموم تجلت همومها

وأرغيان بهمزة مفتوحة ثم راء ساكنة بعدها غين معجمة مكسورة ثم ياء بنقطتين من تحت في آخرها نون ، اسم لناحية من نواحي نيسابور تشتمل على قرى كثيرة .

واعلم أن ما ذكرته من كون صاحب هذه الترجمة الأصلية وهو أبو بكر الأرغياني ، هو الذي نقل عنه الرافعي في كتاب القضاء قد وقع كذلك في بعض نسخ الرافعي ، ووقع في بعضها أبو بكر الزنجاني ، وحيثنذ فتحتاج إلى ذكره فراجعه من حرف الزاي المعجمة ، ولم يذكر في «الروضة» شيئاً من ذلك بل ذكر المقالة بدون قائلها .

باب الباء

باب الباء

٣٤. البوشنجي

[أبو عبد الله] (١) محمد بن إبراهيم العبدى البوشنجي الفقيه الأديب شيخ أهل الحديث في زمانه ، كان إماماً جليلاً جواداً سخياً ، وكان يقدم لسنانيره من كل طعام يأكله ، حتى أنه نسيهن ليلة فما ذكر إلا بعد فراغ الطعام فطبخ في الليل من ذلك الطعام ، وأطعمهن ، وكانت الأئمة تعظمه جداً ، حكى العبادي في طبقاته : أنه لما توفي الحسين بن محمد القباني ، قدم أبو عبد الله هذا للصلاة عليه ، فلما أراد الانصراف قدمت دابته ، فاحتاطه الأئمة ، فأخذ أبو عمرو الحفاف رئيس نيسابور باللجام ، وابن خزيمة بركابه ، وأبو بكر الجارودي ، وإبراهيم بن أبي طالب يسويان عليه ثيابه فمضى ولم يكلم أحداً منهم ، وقال السيد الجليل أبو عثمان سعيد بن إسماعيل : تقدمت يوماً لأصافح أبا عبد الله البوشنجي تبركاً به ، فنفض يده عني ، وقال : لست هناك ، ولما توفي وحضر ابن خزيمة للصلاة عليه سئل عن مسألة ، فقال : لا أفتى حتى نواريه في لحده ، ونقل عنه الرافعي في مواضع ، ويعبر عنه في أكثرها بأبي عبد الله البوشنجي ، ونقل عنه في كتاب «الدعاوى» في الكلام على دعوى النكاح : أنه يشترط فيها التعرض لنفي الموانع ، وعبر عنه بمحمد بن إبراهيم العبدى ، نزل - رحمه الله نيسابور وتوفي بها سنة تسعين ، وقيل : سنة إحدى وتسعين ومائتين ، ذكره الحافظ المزى في « التهذيب » والحاكم .

والبوشنجي بياء موحدة مضمومة ، وشين معجمة مفتوحة بعدها نون ثم

(١) بياض في أ .

جيم ، ويقال : بالفاء عوضاً عن الباء ، وأصلها بوشنك بالكاف ، وهى بلدة قديمة على سبعة فراسخ من هراة ، والعبدى بعين مهملة وباء موحدة نسبة إلى عبد القيس ، وهى قبيلة معروفة ، قاله ابن خلكان ، ويقال فى النسبة إليها أيضاً عبسى .

٣٥ - البلخي

[أبو يحيى زكريا] ^(١) ابن أحمد بن يحيى البلخي ، قال ابن باطيش : ذكره المطوعى فى كتابه « المذهب » ، فقال : فارق وطنه لأجل الدين ، ومسح عرض الأرض ، وسافر إلى أقاصى الدنيا فى طلب الفقه ، وكان حسن البيان فى النظر ، مرهف عذب اللسان فى الجدل ، وذكره ابن عساكر فى « تاريخ الشام » ، فقال : كان أبوه وجده عالمين ، وولاه المقتدر بالله قضاء الشام ، توفي بدمشق فى شهر ربيع الأول سنة ثلاثين وثلاثمائة وقيل فى ربيع الآخر .

نقل عنه الرافعى فى مواقيت الصلاة فى الكلام على طرآن العذر ، كالحيض ونحوه فى أول الوقت ، ونقل عنه أيضاً : أنه كان يرى أن القاضي يزوج نفسه بامرأة هو وليها ، قال : وحكى أنه فعله لما كان قاضياً بدمشق ، قال العبادى فى « الطبقات » : قال أبو سهل الصعلوكى : رأيت ابنه من هذه المرأة ببلدى بالشام .

٣٦ - البافى

[أبو محمد] ^(٢) عبد الله [بن محمد] ^(٣) البافى الخوارزمى صاحب

(١) بياض فى أ .

(٢) بياض فى أ .

(٣) سقط من ب .

الداركي ، قال الشيخ أبو إسحاق : كان فقيهاً أديباً شاعراً مترسلاً كريماً ، درّس ببغداد بعد الداركي ، ومات بها سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة . انتهى . وتسعين بتاء ثم سين ، زاد ابن الصلاح في «طبقاته» : أن وفاته كانت في المحرم ، وأن الشيخ أبا حامد صلى عليه ، قال غيره : كان يقول الشعر من غير كلفة ، ويكتب الرسائل الطويلة من غير روية ، جاءه غلام حدث ويده رقعة دفعها إليه فقرأها مبتسماً ثم أجاب عنها وردّها إليه ، وكان فيها بيتان وهما :

عاشق خاطر حتى استلب المعشوق قبله

أفتنا لا زلت تفتى هل يبيح الشرع قتله

فأجابه :

أيها السائل عمّا لا يبيح الشرع فعله

قبله العاشق للمعشوق لا توجب قتله

نقل عنه الرافعي في مواضع قليلة ، منها : في أول سجود السهو : أنه حكى وجهاً أنه يسجد لتسيّحات الركوع والسجود ، ومنها : في الصوم . والبابي منسوب إلى باف بالباء الموحدة والفاء إحدى قرى خوارزم .



٣٧. أبو الفياض البصري

[أبو الفياض] (١) محمد بن الحسن المنتصر البصري ، تفقه على القاضي أبي حامد المروزي ، وصنف «اللاحق بالجامع» الذي صنفه شيخه ، وهو تتمّة له ، وأخذ عنه الصيمري شيخ الماوردي ، وقال الشيخ أبو

إسحاق : درّس بالبصرة ، وعنه أخذ فقهاؤها ، نقل عنه الرافعي في أوائل الخيض : أن الإستمتاع بالحائض في ما بين السرة والركبة يجوز إن أمن الوطء ؛ لقوة ورع أو ضعف شهوة ، وإلا فلا ، ونقل عنه في غيره أيضاً ، لم أقف له على وفاة .

٣٨. البندنجي

[القاضي] (١) أبو على الحسن بن عبيد الله - بالتصغير - البندنجي ، أكبر أصحاب الشيخ أبي حامد ، وصاحب التعليقة المشهورة عنه المسماة « بالجامع » ، وهى جليلة المقدار قليلة الوجود ، وعندي منها نسخة ، وصاحب « الذخيرة » أيضاً كتاب جليل وقفت عليه ، كان أبو على المذكور صالحاً ورعاً ، قال الشيخ في « طبقاته » : خرج في آخر عمره إلى بلده وتوفي بها في جمادى الأولى سنة خمس وعشرين وأربعمائة .

٣٩. أبو منصور البغدادي

[الأستاذ] (٢) أبو منصور عبد القاهر بن ظاهر بن محمد التميمي البغدادي ، قال عبد الغافر : ورد نيسابور مع أبيه فاشتغل بها على الأستاذ أبي إسحاق الإسفرايني وغيره إلى أن برع .

ودرّس في سبعة عشر علماً ، وأقعدته الأستاذ بعده للإملاء ، فأملى سنتين ، واختلف إليه الأئمة ، ثم خرج من نيسابور في فتنه التركمانية إلى

(١) بياض في أ .

(٢) بياض في أ .

إسفرين ، فابتهج أهلها به إلى الحد الذي لا يوصف ، فلم يبق إلا يسيراً حتى مات سنة تسع وعشرين وأربعمائة أى بقاء ثم سين ، ودفن إلى جانب أستاذه ، وذكر ابن خلكان نحوه أيضاً .

وقد تكرر نقل الرافعي عنه خصوصاً في الدوريات والوصايا ، فإنه كان إماماً في ذلك حتى صنف كتاباً في الدوريات في جميع أبواب الفقه ، وهو تصنيف غريب عندى به نسخة .

واعلم أن أبا منصور هذا له أخ ، يقال له : أبو القاسم عبد الله كان إماماً كبيراً ذا علوم متعددة وجاه عريض ومال كثير وسخاء واسع ، نزل بلخ ودرس بنظاميتها ، ومات بها في جمادى الآخرة سنة ثمان وثمانين وأربعمائة ، هذا هو الذي تحرر من كلام التفليسى وغيره [فإنهم نسبوه كنسب أبى] (١) منصور وجعلوه تيمياً نيسابورياً ، وحاصل ذلك أنه ولد بعد انتقاله من نيسابور إلى إسفرين ثم فارق أبو القاسم من إسفرين ، ونزل بلخ ، ولهذا عبر بعضهم : عنه بالبلخى ، وذكر بعضهم أن أبا القاسم هو ابن بنت أبى منصور ، ويقويه تراخى الموت بينهما ، وكان سبب هذا الاضطراب ما ذكرناه من تراخى الموت ، ومن التعبير بالبلخى ، وكان لعبد الله هذا ولد فقيه فاضل مناظر واعظ يقال له : أبو المحاسن محمد ، رحل وسمع وحدث ودرس بنظامية بلخ بعد وفاة أبيه ، ذكره أبو سعيد في «الذيل» ونقله عنه التفليسى ، ولم يؤرخ وفاته ، ويأتى في حرف الشين المعجمة في ترجمة شهور شىء آخر متعلق به .

(١) في : إنهم نسبوه إلى ، وفي ب : إنهم نسبوه إلى كتب أبى والمثبت من «طبقات الشافعية» للمصنف .

٤٠. البيهقي

البيهقي أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي الحافظ الفقيه الأصولي الزاهد الورع القائم في نصرة المذهب ، تفقه على ناصر العمري ، وأخذ علم الحديث عن الحاكم ، وكان كثير التحقيق والإنصاف حسن التصنيف ، قال عبد الغافر في « الذيل » : كان على سيرة العلماء قانعاً من الدنيا باليسير ، متجماً في زهده وفي ورعه ، قال إمام الحرمين : ما من شافعي إلا وللشافعي في عنقه مئة ، إلا البيهقي ، فإن له المئة على الشافعي نفسه ، وعلى كل شافعي لما صنفه في نصرة مذهبه من تخريج الأحاديث : « كالسنن الكبير » و « السنن الصغير » و « معرفة السنن والآثار » ، وجمعه لنصوصه في كتابه المسمى « بالمبسوط » ، وتصنيفه في مناقبه ، ولد بخسرو جرد وهي بخاء معجمة مضمومة ثم سين مهملة ساكنة ثم راء مهملة ثم جيم مكسورة ثم راء مهملة ساكنة بعدها دال ، وهي قرية من ناحية بيهق ، في شعبان سنة أربع وثمانين وثلاثمائة ، وتغرب في التحصيل ، ثم رجع بعد تحصيله إلى بلده ، وصنف فيها كتبه ، وكان أول سماعه في آخر سنة تسع وتسعين ، وأول تصنيفه في سنة ست وأربعمائة ، ثم طلب إلى نيسابور في سنة إحدى وأربعين وأربعمائة [لينشر العلم ، فأجاب وأقام بها مدة وحدث بتصنيفه ثم عاد إلى بلده ، ثم قدم نيسابور ثانياً وثالثاً ، وتوفي بها سنة ثمان وخمسين وأربعمائة] ^(١) ، وحمل إلى بلده فدفن بها ، كذا ذكره جماعة منهم ابن الصلاح في طبقاته ، زاد غيره : بأن وفاته كانت في العاشر من جمادى الأولى .

(١) سقط من أ .

وبيهق بفتح الباء اسم لناحية من نواحي نيسابور على عشرين فرسخاً منها مشتملة على عدة قرى ، نقل عنه في «الروضة» في مواضع ، منها : أن وقت المغرب موسع ، ونقل الرافعي أيضاً عنه مواضع ، منها : اختيار وجوب الكفارة في نذر المعصية .

وكان له ولد فقيه محدث يقال له : أبو على إسماعيل ، ويلقب بشيخ القضاة ، تولى القضاء والتدريس والخطابة بما وراء النهر ، ثم عاد بعد ما غاب نحو ثلاثين سنة إلى بلدة فمات بها .

٤١ . الحافظ البغدادي

الحافظ أبو بكر أحمد الخطيب بن علي الخطيب البغدادي ، ولد ببغداد في جمادى الآخرة سنة ثنتين وتسعين وثلاثمائة ، وتفقّه على المحاملي والقاضي أبي الطيب ، واستفاد من الشيخ أبي إسحاق وابن الصباغ ، وبرع في الحديث حتى صار حافظ زمانه ، وبلغت مصنفاته نيفا وخمسين مصنفًا ، منها : « الجهر بالبسملة » أثنى عليه الأئمة والعلماء ، وكان ورعًا زاهدًا متعبداً يتلو في كل يوم وليلة ختمة ، وكان حسن القراءة ، جهورى الصوت حسن الخط ، خرج من بغداد في فتنة أرسلان التركى ، مقدم الأتراك ببغداد المعروف بالبساسيرى الخارج على الخليفة ، فورد دمشق سنة إحدى وخمسين ، وأقام بها إلى سنة سبع ، وذلك في دولة العبيدين خلفاء مصر المعروفين بالفاطميين والأذان بدمشق « حى على خير العمل » ، فضاخوا منه وهم متولى البلد بقتله ، ثم اتفق الحال على إخراجهم فذهب إلى صور بلد بساحل دمشق ، فأقام بها إلى سنة ثنتين وستين ، فرجع إلى بغداد من طريق الساحل ، فتلقوه وأكرموه وأسمع وأملى في جامع المنصور بإذن الخليفة ، ولم تطل إقامته بها ، بل مات يوم الإثنين سابع ذى الحجة سنة ثلاث

وستين، ودفن إلى جانب بشر الحافي ، وقال السمعاني : إن وفاته كانت في شوال ذكره ابن خلكان ، قال : وسمعت أن الشيخ أبا إسحاق ممن حمل جنازته ؛ لأنه انتفع به كثيراً ، فكان يراجعه في الأحاديث التي يودعها كتبه ، تكرر النقل عنه في أوائل القضاء من «الروضة» .

٤٢ . أبو مـخـلد البصري

[أبو مـخـلد] (١) بفتح الميم وإسكان الخاء المعجمة البصري ، نقل الرافعي عنه في أول الخلع : أن الفتوى على أنه فسخ ، ونقل عنه في أوائل النكاح في الكلام على جواز نظر الخصى والمخنث ، وهو المتشبه بالنساء ، فقال : وحكى أبو مـخـلد البصري وهو من متأخري الأصحاب في الخصى والمخنث وجهين على الإطلاق ، ولم أقف له على تاريخ وفاة .

٤٣ . البندنيجي

[أبو نصر] (٢) محمد هبة الله بن ثابت البندنيجي ، كان من كبار أصحاب الشيخ أبى إسحاق ، ويعرف بفضله الحرم ؛ لأنه نزل مكة فجاور بها نحواً من أربعين سنة ، وكان يعتمر في رمضان ثلاثين عمرة ، وهو ضرير يؤخذ بيده ، وكان يقرأ سورة الإخلاص في كل أسبوع ستة آلاف مرة ، صنف كتاب «المعتمد» في الفقه في جزأين ضخمين ، وهو مشهور في

(١) بياض في أ .

(٢) بياض في أ .

الحجاز واليمن قليل الوجود في غيرهما ، وعندى به نسخة ، نقل عنه في «البيان» في صفة الوضوء وفي غيره ، ونقل عنه أيضاً المحب الطبري شيخ الحرم في شرحه للتنبية ، أخذ صاحب «البيان» عن الفقيه زيد عنه ، وتوفي - رحمه الله - باليمن سنة خمس وتسعين وأربعمائة بقاء ثم سين ، وقد نيف على الثمانين ودفن ببلد يعرف بذي الأنبتين بينه وبين ثغر المدينة المشهورة نحو يومين وقبره هناك مشهور مقصود ، وقال التفليسي : إنه ولد سنة سبع وأربعمائة ومات سنة تسعين ، ونقل عنه في «الروضة» خاصة في موضع واحد لا ثانى له وهو في كتاب الجنائز : أن نقل الميت من بلد إلى بلد مكروه ، والصحيح : التحريم .



[أبو محمد] (١) الحسين البغوي [ابن مسعود] (٢) المشهور بالبغوى ، المعروف بابن الفراء تارة ، وبالفراء أخرى ، الملقب بمحيى السنة ، مصنف «التهذيب» الإمام في التفسير والحديث والفقه ، تفقه على القاضي حسين ومن تعليقاته لخص «التهذيب» ، وكان ديناً ورعاً قانعاً باليسير يأكل الخبز وحده ، فعذل في ذلك فصار يأكله بالزيت ، وكان لا يلقي الدرس إلا على طهارة ، قال ابن خلكان : توفي بمرور الروذ في شوال سنة ست عشرة وخمسمائة ، ودفن عند شيخه ، قال : والبغوي منسوب إلى بغا بفتح الباء وهى قرية بخراسان بين هراة ومرو ، وكان له أخ عالم يقال له أبو على الحسن ، تفقه على أخيه ، توفي بعده باثنتى عشرة سنة .

(١) بياض في أ .

(٢) سقط من أ .

٤٥. ابن برهان

[أبو الفتح] (١) أحمد بن علي بن برهان - بفتح الباء - الحنبلي ثم الشافعي ، ولد ببغداد في شوال سنة تسع وسبعين وأربعمائة ، وتفقه على الغزالي والكيلا والشاشي ، وبرع في المذهب وفي الأصول ، وكان هو الغالب عليه ، وله فيه التصانيف المشهورة « البسيط » و « الوسيط » و « الوجيز » وغيرها ، رحلت إليه الطلبة من البلاد واستغرق نهاره وبعض ليله في إقرائهم ، ودرّس بالنظامية شهراً واحداً ، ثم عزل ثم تولّاها ثانياً يوماً واحداً ، ثم عزل وكان ذكياً يضرب به المثل في حل الإشكال ، توفي سنة عشرين وخمسائة ، كذا قاله ابن خلكان ، والمعروف أنه في سنة ثمان عشرة في ثامن عشر جمادى الأولى ، نقل عنه في « الروضة » في كتاب القضاء : أن العامي لا يلزمه التقيد بمذهب معين ورجحه .

٤٦. البوشنجي

الإمام أبو سعد إسماعيل ابن الإمام عبد الواحد ابن إسماعيل البوشنجي ، نزيل هراة ، نقل عنه الرافعي في مواضع ، وقال في حقه في كتاب الخلع : إنه إمام غواص متأخر لقيه من لقيناه ، قال عبد الغافر في « الذيل » : شاب نشأ في عبادة الله تعالى ، مرضى السيرة على منوال أبيه ، فقيه مناظر مدرّس زاهد ، وقال السمعاني : كان فاضلاً غزير الفضل ،

(١) بياض في ١ .

حسن المعرفة بالمذهب ، جميل السيرة ، مرضى الطريقة ، كثير العبادة ملازم الذكر قانعاً باليسير ، خشن العيش راغباً في نشر العلم ، لازماً للسنّة ، غير ملتفت للأمراء وأبناء الدنيا .

ثم قال : ولد سنة إحدى وستين وأربعمائة ، ومات بهراة سنة ست وثلاثين وخمسمائة ، ونقل النووي في «تهذيبه» مثله أيضاً ، وتفقه والده على الفقيه أبى إبراهيم الضرير ، وتوفي سنة ثمانين وأربعمائة ، ولهما أقارب أئمة فضلاء .



[أبو الخير] ^(١) يحيى بن أبى الخير بن سالم العمراني اليماني مصنف «البيان» و « الزوائد » ، و « السؤال عما في المذهب من الإشكال » و « الفتاوى » ، كان شيخ الشافعية ببلاد اليمن ، ورحلت إليه الطلبة من البلاد ، وكان يحفظ « المذهب » ، توفي سنة ثمان وخمسين وخمسمائة ، قاله النووي في «تهذيبه» ، وكان له ولد يقال له : طاهر ، جامع لأنواع من العلوم ، تفقه بأبيه وخلفه في حلقاته وله مصنفات .

باب التاء

باب التاء

٤٨. الترمذي

[أبو جعفر ^(١)] محمد بن أحمد بن نصر الترمذي ، كان أولاً حنفيًا فحج فرأى ما يقتضي انتقاله لمذهب الشافعي فتفقه على الربيع وغيره من أصحاب الشافعي ، وسكن بغداد ، وكان ورعًا زاهدًا متقللاً جداً ، كانت نفقته في الشهر أربعة دراهم .

قال الدارقطني : ولم يكن للشافعيين بالعراق رأس منه ولا أشد ورعًا ، نقل عنه الرافعي مواضع قليلة ، منها : أن فضلات رسول الله ﷺ طاهرة ، وأن الساجد للتلاوة خارج الصلاة لا يكبر للافتتاح لا وجوبًا ولا استحبابًا ، وأنه إذا رمى إلى حربي فأسلم ثم أصابه السهم ، فلا ضمان ، والمعروف خلافه فيهن .

ولد في ذي الحجة سنة مائتين ، وتوفي لإحدى عشرة خلت من المحرم سنة خمس وتسعين ومائتين - بقاء ثم سين - ، قاله الشيخ أبو إسحاق ، ونقله عنه النووي في «تهذيبه» ، وذكره ابن خلكان .

وترمذ مدينة على طرف نهر جيحون ، وفيها ثلاثة أقوال حكاهما في «التهذيب» عن السمعاني :

الأول : فتح التاء وكسر الميم وهو المتداول بين أهلها .

والثاني : كسرهما .

والثالث : ضمها ، قال : وهو الذي يقوله أهل المعرفة .

٤٩ . أبو الحسن التميمي

[أبو الحسن] (١) منصور بن إسماعيل التميمي المصري الضرير ، كان فقيهاً متصرفاً في علوم كثيرة ، لم يكن في زمانه في مصر مثله .

قال الشيخ أبو إسحاق : قرأ على أصحاب الشافعي وأصحاب أصحابه ، وله مصنفات في الفقه مليحة ، منها : « الهداية » و « السافر » و « الواجب » و « المستعمل » وغيرها .

وله شعر مليح ، مات قبل العشرين وثلاثمائة . انتهى كلام الشيخ .
وقال ابن خلكان : توفي سنة ست وثلاثمائة ، وكان شاعراً خبيث اللسان في الهجو ، وكان جندياً ، وأصله من البلد المسماة برأس عين من نواحي حلب ومن شعره :

وليس في الكذاب حيلة
فحيلتي فيه قليلة

لي حيلة فيمن ينم
من كان يحلف ما يقول

وله أيضا :

وهو النهاية في الخساسة
قبل أوقات الرياسة

الكلب أحسن عشرة
من ينازع في الرياسة

نقل الرافعي عنه مواضع ، منها : في زكاة الفطر أن الأقط يجزئ ، وفي الجنايات : أن مستحق القصاص يجوز له استيفاءه بغير إذن الإمام ، ونقل في كتاب السرقة عن بعض شروح كتابه المسمى « بالمستعمل » ، وعندي من

(١) بياض في أ ، ب وأثبتناه من طبقات الإسني .

تصنيفه المسمى « بالسافر » نسخة .

٥٠. أبو حيان التوحيدى

[أبو حيان] (١) علي بن محمد بن العباس البغدادي المعروف بالتوحيدى ، شيرازي الأصل ، وقيل : نيسابوري ، وقيل : واسطي ، شيخ الصوفية ، وصاحب كتاب « البصائر » وغيرها من المصنفات في علم التصوف ، أخذ عن القاضي أبي حامد المرورودي ، كما صرح في « البصائر » ، وقد ذكره ابن خلكان في آخر ترجمة أبي الفضل العميد ، فقال : كان فاضلاً مصنفًا ، وكان موجوداً في السنة الأربعمئة ، كما ذكره في تصنيفه المسمى « بالصديق والصدقة » .

والتوحيدى بفتح التاء المثناة من فوق وكسر الحاء ، وبالذال المهملتين ، يقال : إن أباه كان يبيع التوحيد ببغداد ، وهو نوع من التمر بالعراق ، وعليه [حمل] (٢) بعض شراح المتنبي قوله :

يترشّفن من فمي رشفاتٍ هن فيه أحلى من التوحيد

هذا آخر كلام ابن خلكان .

وحيان بحاء مهملة بعدها ياء مشددة بنقطتين من تحت ، نقل الرافي عنه في موضع واحد ، فقال : إنه نقل عن شيخه القاضي المذكور أن الربا لا يجزئ في الزعفران ، والمعروف خلافه .

(١) بياض في أ .

(٢) سقط من ب .

٥١. القفال الكبير

[القاسم] (١) بن القفال الكبير الشاشي ، مصنف «التقريب» ، كان إماماً جليلاً حافظاً ، برع في حياة أبيه ، وقد نقل الرافعي عن الحلبي في كتاب الرضاع في الكلام على اختلاط اللبن بغيره ما يدل عليه ، فقال عقب كلام ما نصه : هذا شيء استنبطته أنا وكان في قلبي منه شيء فعرضته على القفال الشاشي ، وابنه القاسم فارتضياه ، فسكنت نفسي ثم وجدته لابن سريج فسكن قلبي إليه كل السكون .

وقال العبادي : إن كتابه «التقريب» قد تخرج به فقهاء خراسان ، وازدادت طريقة أهل العراق حسناً ، وقد أثنى البيهقي على «التقريب» في ضمن رسالة كتبها إلى الشيخ أبي محمد يحثه فيها على نقل كلام الشافعي باللفظ ، ويذكر له سبب جمعه لنصوص الشافعي ، فقال ما حكاه عنه النووي في «تهذيبه» : ثم نظرت في كتاب «التقريب» ، وكتاب «جمع الجوامع» و «عيون المسائل» وغيرها ، فلم أر أحداً منهم فيما حكاه أوثق من صاحب «التقريب» ، وهو في النصف الأول من كتابه أكثر حكاية لألفاظ الشافعي منه في النصف الأخير ، وقد غفل في النصفين جميعاً مع اجتماع الكتب له أو أكثرها وذهاب بعضها في عصرنا ، قلت : وحجم «التقريب» [قريب] (٢) من حجم الرافعي ، وهو شرح على «المختصر» جليل استكثر فيه من الأحاديث ، ومن نصوص الشافعي بحيث أنه يحافظ في كل مسألة على نقل [ما نص عليه الشافعي فيها في جميع كتبه ناقلاً له

(١) بياض في أ .

(٢) سقط من أ .

باللفظ لا بالمعنى بحيث يستغني [(١) من هو عنده غالباً عن كتب الشافعي كلها ، ولم أر في كتب الأصحاب أجل منه ، وقد نسبه بعض المتقدمين إلى القفال نفسه ، وبه جزم في « الشامل » في باب استقبال القبلة ، ورجحه العجلي في « شرح الوسيط » في الباب الثالث من أبواب التيمم ، وذكر الغزالي في كتاب الرهن نحوه ، فإنه جعله لأبي القاسم ، وقد سبق أن القاسم اسم لولده ، والمعروف أنه لولده ، وهو ما جزم به العبادي في « الطبقات » ، والرافعي في « القضاء » ، وقال - أعني الرافعي - في « التذنيب » - إنه الأظهر ، ورأيت في « تاريخ جرجان » حمزة السهمي ما يدل عليه فقال : سمعت أبا عبد الله الكرمانى يقول : سمعت الحلیمی يقول : علق عني القاسم بن القفال صاحب « التقريب » أحد عشر جزءاً من الفقه .
لم أعلم تاريخ وفاته رحمه الله .

٥٢. أبو سعيد النيسابوري

[أبو سعيد (٢) عبد الرحمن بن مأمون النيسابوري المتولي مصنف « التتمة » ، تفقه بمرور على الفوراني ، وبرز الروذ على القاضي الحسين ، وبيخارى على أبي سهل الأبيوردي ، وبرز في الفقه والأصول والخلاف وصنف كتاباً في أصول الدين ، وكتاباً في الخلاف ، ومختصراً في الفرائض ، ولم يكمل « التتمة » بل وصل فيها إلى الحدود فكملها جماعة ، دخل بغداد ، ودرس بالنظامية بعد وفاة الشيخ أبي إسحاق ، ثم عزل بآبن الصباغ قبل مضي شهر ، ثم عمي ابن الصباغ ، فأعيد إليها سنة سبع وسبعين ، فأقام بها إلى أن توفي .

(١) سقط من ب .

(٢) بياض في أ .

قال ابن خلكان : في ليلة الجمعة الثامن عشر من شوال سنة ثمان وسبعين وأربعمائة ببغداد ، ودفن بمقبرة باب أبرز ، وكان مولده بنيسابور في سنة ست وعشرين ، وقيل سبع ، قال ابن خلكان : ولم أقف على المعنى الذي سمي به المتولي .

باب الشاء المثلثة

باب الثاء الثالثة

٥٣. أبو علي الثقفي

[أبو علي] (١) محمد بن عبد الوهاب بن عبد الرحمن الثقفي الحجاجي من نسل الحجاج بن يوسف النيسابوري ، قال فيه الحاكم : هو الإمام المقتدى به في الفقه والكلام والدين والعقل والوعظ ، وقال ابن سريج : ما جاءنا من خراسان أفقه منه ، واستفتى رجل ابن خزيمة في مسائل فأعطاهما إلى أبي علي المذكور ليجيب عنها ، وصار كلما كتب على واحدة ناولها لابن خزيمة ، فيتأملها إلى أن استوعبها ، فقال له ابن خزيمة : يا أبا علي ما يحل لأحد منا بخراسان يفتي وأنت حي .

وأرسل الشبلي من بغداد رجلاً من أهل العلم وأمره بالحضور سرّاً إلى مجلس وعظه ، وأن يكتب مجالسه سنة كاملة ، ففعل وأحضرها إليه .

قال الحاكم : سمعت الصبيغي يقول : ما عرفنا الجدل والنظر حتى ورد أبو علي من العراق .

وسمعت أبا العباس الزاهد يقول : كان الثقفي في عصره حجة الله تعالى على خلقه ، وأجاب في بعض مسائل أصول الدين بما يخالف الناس فألزم بيته ، فلم يخرج منه إلى أن مات ، وحصل له في ذلك الجلوس محن .

ولد سنة أربع وأربعين ومائتين ، وتوفي في جمادى الأولى سنة ثمان

(١) بياض في أ .

وعشرين وثلاثمائة ، هذا كلام الحاكم .

وقال العبادي : إنه تفقه على محمد بن نصر المروزي ، وابن خزيمة ،
وأنه أجاب عن « الجامع الصغير » لمحمد بن الحسن ، تكرر نقل الرافعي
عنه .

باب الجيم

باب الجيم

٥٤ . الجنيد

[أبو القاسم] (١) الجنيد بن محمد بن الجنيد النهاوندي ثم البغدادي القواريري ، نسبة لبيع القوارير وهي الزجاج ، وهو الإمام العلم المبرز في العلم والعمل ، شيخ الزهاد والمساكين ، تفقه بأبي ثور ، أحد أصحاب الشافعي ببغداد ، وكان يفتي في حلقاته وعمره عشرون سنة [وسمع الحديث من جماعة وسمع منه جماعة ، وقال ذات يوم : ما أخرج الله تعالى إلى الأرض علماً وجعل للخلق إليه سبيلاً إلا وجعل الله لى فيه حظاً ونصيلاً وكان يفتح كل يوم حانوته ويسبل الستر ويصلي فيه أربعمئة ركعة .

توفي - رحمه الله - يوم السبت [٢] في شوال سنة ثمان وتسعين ومائتين ، ذكره ابن الصلاح في «طبقات الشافعية» ، ونقل عنه في «الروضة» قبيل الصيام أن أخذ المحتاج من صدقة التطوع أفضل من أخذه من الزكاة ، لثلا تضيق على الأصناف ، ثم نقل عن آخرين العكس ، وعن الغزالي في «الإحياء» تفصيلاً .

(١) بياض في أ .

(٢) بياض في أ .

٥٥. الجرجاني

[أبو أحمد ^(١) الجرجاني .

قال السهمي في أواخر «تاريخ جرجان»: هو محمد بن أحمد بن إبراهيم الصباغ الفقيه صاحب أبي إسحاق المروزي ، درّس ببغداد ، ومات بها . انتهى .

وقال الشيخ قطب الدين الحلبي المعروف بابن أخت الشيخ نصر في «تاريخ مصر» : محمد بن [أحمد] ^(٢) بن إبراهيم البغدادي ، ويكنى أبا الطيب ، تفقه على أبي إسحاق المروزي ، وكان من أعلم الناس بمذهب الشافعي ، حج ووصل إلى الأندلس ، ثم خرج منها وتوفي سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة عن نيف وسبعين سنة ، انتهى كلامه .

فأما نسبته إلى بغداد فواضح ، وأما تكنيته بأبي الطيب فلا يمتنع أن يكون للشخص كنيّتان .

ذكره الرافعي في باب القذف من اللعان ، فيما إذا قال يا زأني بالهمز ، فإنه حكى في المسألة ثلاثة أوجه ، ثم قال : والثاني : أنه قذف ، وعن الداركي أن أبا أحمد الجرجاني نسبه إلى نصه في «الجامع الكبير» .

(١) بياض في أ .

(٢) سقط من ب .

٥٦. ابن العفريس

[أبو سهل]^(١) أحمد بن محمد الزوزني ، ويعرف بابن العفريس - بالعين والسين المهملتين - صاحب « جمع الجوامع » ، وذكره أبو عاصم العبادي في طبقة القفال الشاشي وأبي زيد والخفاف ونحوهم .
نقل عنه الرافعي في أوائل الطهارة : أن المؤثر في تغير الماء بالطهارات هو تغير أحد الأوصاف أم لا بد من اجتماعها ؟ .

فيه أقوال حكاها الموفق ابن طاهر عن صاحب « جمع الجوامع » ، ونقل عنه في « الروضة » أيضاً من زوائده في الكلام على سنن الجمعة ، إلا أنه لم يقف على كتابه ، بل أخذه من ابن الصلاح ، وكتابه المذكور قد وقفت عليه وهو قريب من حجم « الرافعي الصغير » ، قال في أوله ، هذا كتاب جمعته من جوامع كتب الشافعي ، وهي « القديم » و « المبسوط » و « الأُمالي » و « البويطي » و « حرملة » ورواية موسى بن أبي الجارود ، ورواية المزني في « المختصر » ، و « الجامع الكبير » ، ورواية أبي ثور ، وحكى مسائلها بألفاظه ، وجعلت « المبسوط » أصلاً ، ونقلت إلى كل باب منه من سائر الروايات ما كان من جنسه ورتبته على ترتيب « مختصر المزني » ونسبت كل قول منها إلى مكانه ، وجعلته مشتملاً على المشاهير والشواهد ، هذا كلامه ملخصاً ، ولم يتعرض « للأم » ، وسببه قلة وجوده عندهم إذ ذاك ، ثم ذكر في آخر خطبته أنه روى عن محمد بن يعقوب المعقلي المعروف بالأصم عن الربيع صاحب الشافعي .

(١) بياض في أ .

والمشهور على الألسنة أن العفريس [السابق] (١) ذكره بعين مكسورة ثم فاء ساكنة ثم راء مكسورة بعدها ياء بنقطتين من تحت ، ورأيته مضبوطاً في النسخة التي وقفت عليها بفتح العين والفاء ، وسكون الراء بعدها نون مفتوحة ، وهو أصل صحيح قديم أدرك كاتبه حياة المصنف وعليه خط ابن الصلاح رحمه الله تعالى .



الشيخ أبو محمد عبد الله بن يوسف بن عبد الله الجويني .

قرأ الأدب بناحية جوين على والده ، والفقه على [أبي] (٢) يعقوب الأبيوردي ، ثم خرج إلى نيسابور ، فلزم أبا الطيب الصعلوكي ، ثم رحل إلى مرو لقصد القفال فلزمه حتى برع عليه مذهباً وخلاقاً ، وعاد إلى نيسابور سنة سبع وأربعمائة ، وقعد للتدريس والفتوى ، وكان إماماً في التفسير والفقه والأدب ، مجتهداً في العبادة ورعاً مهيباً صاحب جد ووقار . قال شيخ الإسلام أبو عثمان الصابوني : لو كان الشيخ أبو محمد في بني إسرائيل لنقلت لنا أوصافه وافتخروا به .

ونقل النووي في « الطبقات » عن الشيخ أبي سعد عبد الواحد بن القشيري صاحب « الرسالة » : أن المحققين من أصحابنا يعتقدون فيه من الكمال أنه لو جاز أن يبعث الله تعالى نبياً في عصره لما كان إلا هو .

صنف رحمه الله تفسيراً [كبيراً] يشمل على عشرة أنواع من العلوم في

(١) سقط من ١ .

(٢) سقط من ١ .

كل آية وتعليقاً في الفقه متوسطاً لم أقف عليه، وعندي من تصانيفه :
«الفروق» ، و « السلسلة » و « التبصرة » و«مختصر المختصر» وتصنيفه
في « موقف الإمام والمأموم » [(١)] .

وتوفي في نيسابور في ذي القعدة سنة ثمان وثلاثين وأربعمائة .

قاله السمعاني في « الذيل » ، وعبد الغافر في « الذيل » أيضاً ،
وتبعهم النووي في « الطبقات » ، وقال السمعاني في « الأنساب » : إنه
توفي سنة أربع وثلاثين ومدة مرضه سبعة عشر يوماً .

وجوين ناحية كبيرة من نواحي نيسابور تشتمل على قرى كبيرة .



أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الجرجاني ، كان قاضي البصرة
وشيخ الشافعية بها ومن أعيان الأدباء في وقته، تفقه على الشيخ أبي
إسحاق، وصنف في الفقه « التحرير والمعاملة » و « البلغة » و«الشافى»،
وهو كبير في أربع مجلدات قليل الوجود عندي به نسخة .

مات [راجعاً] (٢) من أصبهان إلى البصرة سنة ثنتين وثمانين وأربعمائة، قاله
ابن الصلاح في «طبقاته» .

(١) غير واضحة في أ .

(٢) سقط من ب .

باب الحاء

باب الحاء

٥٩. الحربي

[أبو إسحاق]^(١) إبراهيم بن إسحاق ، المعروف بالحربي - بالحاء المهملة والباء الموحدة وفي آخره ياء النسبة - ، ذكره العبادي في «طبقاته» ، وقال : لم يكن ببغداد أعلم منه بالفقه ، ولا بعلم الأدب .

ولم يؤرخ وفاته ، وقال الشيخ أبو إسحاق في «طبقاته» : توفي سنة خمس وثمانين ومائتين ، نقل عنه الرافعي في الجنايات في الكلام على القصاص في الأطراف فقال : ويذكر في الشجاج الحالقة وهي التي تقشر الجلد مع اللحم ، وعن إبراهيم الحربي أنها الأولى والحارصة تليها ، والأكثر عكسوا .

٦٠. ابن حربويه

[القاضي]^(٢) أبو عبيد علي بن الحسين بن حربويه البغدادي ، تفقه على أبي ثور ، وولي قضاء واسط ثم إقليم مصر ، فأقام بها مدة طويلة وكانت الخلفاء تعظمه .

قال ابن يونس في «تاريخ مصر» : كان شيئاً عجيباً ما رأينا مثله لا قبله ولا بعده ، وكان آخر قاض يركب إليه أمراء مصر ، وكان لا يقوم للأمير

(١) بياض في أ .

(٢) بياض في أ .

إذا أتى إليه بأمره ، ثم أرسل مُوقَّعه الإمام أبا بكر بن الحداد إلى بغداد سنة عشر وثلاثمائة [في طلب إعفائه عن القضاء ، فأعفي وعاد إليها .

وتوفي بها في صفر سنة تسع عشرة وثلاثمائة (١) ، قاله الشيخ أبو إسحاق ، وصلى عليه الإصطخري ، ودفن في داره ، ونقل عنه الرافعي مواضع ، منها : منع تعجيل الزكاة ، واشترط رفع الروشن بحيث يمر تحته الفارس ناصباً رحمه .

وحربويه بفتح [الباء] (٢) ، ويقال : بضم الباء ، وإسكان الواو وفتح الياء ، ويجري الوجهان في نظائره كلها كسيويه ونفطويه وعمرويه وراهويه .

٦١. ابن الحداد

[أبو بكر] (٣) محمد بن أحمد بن محمد بن جعفر الكناني المصري الشهير بابن الحداد ، كان إماماً مدققاً في علوم كثيرة [خصوصاً الفقه ومولّداته تدل عليه ، وكان كثير العبادة كان يصوم يوماً ويفطر يوماً ، ويختم في كل يوم وليلة ختمة ، ويختم في يوم الجمعة في الجامع قبل الصلاة ختمة أخرى في ركعتين] (٤) .

أخذ الفقه عن جماعة ، منهم : منصور بن إسماعيل التميمي ، السابق ذكره ، وأخذ عن محمد بن جرير لما دخل بغداد رسولاً في سؤال إعفاء ابن

(١) سقط من أ .

(٢) سقط من أ .

(٣) بياض في أ .

(٤) غير واضحة في أ .

حربويه عن قضاء مصر كما سبق الآن قريباً ، وجالس أبا إسحاق المروزي لما ورد مصر ، قال ابن زولاق في « تاريخ قضاة مصر » : إنه صنف كتاب « الباهر » في الفقه في مائة جزء وكتاب « جامع الفقه » ، وكتاب « أدب القضاء » في أربعين جزءاً ، وكتاب « الفروع المولدات » معروف ، وهو الذي اعتنى الأئمة بشرحه ، وكان حسن الثياب رفيعتها ، حسن المركوب ، وكان يوقع للقاضي ابن حربويه ، وباشر قضاء مصر مدة لطيفة بأمر أميرها عند شغوره ، فسعى غيره من بغداد ، فورد تفويضه لذلك الغير .

ولد رحمه الله يوم موت المزني ، وحج فمرض في الرجوع ، ومات يوم دخول الحاج إلى مصر ، وهو يوم الثلاثاء لأربع بقين من المحرم سنة أربع وأربعين وثلاثمائة ، وعمره تسع وسبعون سنة وأشهر ، قاله السمعاني ، وقال الشيخ أبو إسحاق : مات سنة خمس وأربعين ، واقتصر عليه النووي في « تهذيبه » ، وابن خلكان في « تاريخه » ، والصحيح الأول ، فقد ذكره ابن زولاق في « تاريخه » ، وهو أقعد ؛ لكونه مصرياً ، إلا أنه قال : في صفر ، ثم دفن يوم الأربعاء بسفح المقطم عند أبويه ، وكان أحد أجداده يعمل الحديد ويبيعه فعرف بذلك .



[أبو عبد الله] ^(١) الحناطي ، وهو الحسين بن أبي جعفر محمد الطبرى ، قدم بغداد في أيام الشيخ أبي حامد ، وروى عنه القاضي أبو الطيب ، وذكره الشيخ أبو إسحاق ولم يؤرخ وفاته ، نقل عنه الرافعي في آخر الاستنجا ، ثم كرر النقل عنه .

(١) بياض في أ .

والحناطي بالحاء المهملة والنون معناه الحنيط كالخباز والبقال، لكن [العجم] (١) يزيدون عليه [ياء] (٢) النسب أيضا ، فيعبرون مثلاً عن الذي يقصر الثياب بالقصار مرة وبالقصاري أخرى ، قال ابن السمعاني : لعل أن بعض أجداده كان يبيع الحنطة .

وقد ذكر المطوعي في كتابه المسمى بـ « المذهب » والده وأثنى عليه ، وعبر عنه بالحناطي أيضاً ، فقد كان إمام عصره بطبرستان حقاً وواحد دهره علماً وفقهاً ، وكان قد درس على ابن القاص ، وأخذ عن أبي إسحاق ، وأعاده أيضاً مرة أخرى ، فقال : والمنجبون من فقهاء أصحابنا - أي المعقبون للعلماء - أربعة ، فذكر الإسماعيلي والصعلوكي والقفال الشاشي ، ثم قال : وأبو جعفر الحناطي حيث رزق مثل الشيخ أبي عبد الله ولداً وضيئاً ونجلاً زكياً ، وذكر الشيخ أبو إسحاق لأبي عبد الله المذكور أيضاً ولداً عالماً فقال : ومنهم أبو نصر بن الحنيط الشيرازي ، أخذ الفقه أبيه عن أبي عبد الله ، وكان فقيهاً أصولياً فصيحاً شاعراً صوفياً ، مات بـ « فيد » في طريق مكة ، وله مصنفات كثيرة في الفقه وأصوله ، وعنه أخذ فقهاء شيراز . انتهى ، وكأنه عرف بالشيرازي لكونه استوطنها ، ويحتمل أن يكون غيره وفيه بعد .



[أبو محمد] (٣) الحداد ، ذكره الشيخ أبو إسحاق في « طبقاته » فقال :

(١) سقط من أ .

(٢) سقط من ب .

(٣) بياض في أ .

القاضي أبو محمد الحسن بن أحمد المعروف بالحداد، من أهل البصرة ، أحد فقهاء أصحابنا ، لا أعلم على من درس ولا وقت وفاته ، ورأيت له كتاباً في « أدب القضاء » [دل] (١) على فضل كبير . انتهى كلام الشيخ .
نقل عنه الرافعي في كتاب « القضاء » في آخر الكلام على قوله : قال : فأما الخط فلا يعتمد عليه الشاهد ، فقال في ذيل كلام نقله عن الصيمري في الأسباب المعينة على تذكر الشهادة : وحكى أبو محمد الحداد من الأصحاب أن بعض علمائنا ممن ولى قضاء البصرة ، كان يكتب أن الذي شهد عليه يشبه فلاناً . انتهى .



[أبو عبد الله] (٢) الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم - بحاء مهملة مفتوحة ولام - المعروف بالحلي ، قال فيه الحاكم : كان شيخ الشافعيين بما وراء النهر وآدبهم وأنظرهم بعد أستاذه : القفال الشاشي ، والأودني ، وقال في « النهاية » : كان الحلبي رجلاً عظيم القدر لا يحيط بكنه علمه إلا غواص .

ولد ببخارى ، وقيل : بجرجان سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة ، ومات سنة ثلاث وأربعمائة ، قيل : بجمادى ، وقيل : في ربيع الآخر .

قد نقل عنه الرافعي في التيمم ثم كرر النقل عنه ، ومن مصنفاته « شعب الإيمان » كتاب جليل جمع أحكاماً كثيرة ، ومعان غريبة لم أظفر بكثير منها في غيره ، وكان له أخ فاضل يقال له أبو الفضل الحسن ، ولد في السنة التي ولد فيها أخوه من غير أمه .

(١) سقط من أ .

(٢) بياض في أ .

٦٥. الحاكم

[أبو عبد الله] (١) محمد بن عبد الله بن محمد الضبي النيسابوري الحاكم ، ويعرف أيضا بابن البيع - بكسر الياء المشددة - صاحب «المستدرک»، و«تاريخ نيسابور» ، و « فضائل الشافعي » وغيرها .

كان فقيهاً حافظاً ثقة، إلا أنه كان يميل إلى التشيع ويظهر التسنن، انتهت إليه رئاسة أهل الحديث حتى حدث الأئمة عنه في حياته .

طلب العلم في صغره باعثناء أبيه وخاله، ورحل إلى الحجاز والعراق مرتين ، وروى عن خلائق عظيمة تزيد على ألفي شيخ ، وتفقه على أبي الوليد النيسابوري، [وأبي علي] (٢) بن أبي هريرة ، وأبي سهل الصعلوكي وانتفع به [أئمة] (٣) كثيرون ، منهم : البيهقي فإنه روى عنه فأكثر وبكتبه تخرج ، ومن بحره استمد وعلى منواله نسج ، وقال عبد الغافر الفارسي في «الذيل» : كان الحاكم إمام أهل الحديث في عصره ، وبيته بيت الصلاح والورع والزهد ، واختص بصحبة إمام وقته أبي بكر الصبغي ، وكان يراجع الحاكم في السؤال والجرح والتعديل .

ولد سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة وأول سماعه سنة ثلاثين، وشرع في التصنيف سنة سبع وثلاثين، وبلغت مصنفاته قريباً من ألف جزء حديثية، ثم أطنب عبد الغافر في مدحه إلى أن قال : مضى إلى رحمة الله تعالى ، ولم يخلف بعده مثله في ثامن صفر سنة خمس وأربعمئة ، وقد ترجمه الحافظ أبو موسى المسديني في مصنف مفرد ، وذكر أنه دخل الحمام واغتسل

(١) بياض في أ .

(٢) سقط من أ .

(٣) سقط من أ .

وخرج فقال : آه وقبضت روحه وهو متزّر لم يلبس القميص ، نقل عنه الرافعي في كتاب صلاة الجماعة ، فقال : إنه نقل في تاريخ نيسابور عن أبي بكر الصبغي أن الركعة لا تدرك بالركوع .

٦٦ - [القاضي] (١) الحسين

وهو الإمام المحقق المدقق أبو علي محمد بن أحمد المروزي من أكبر أصحاب الففال ، قال عبد الغافر : كان فقيه خراسان وكان عصره تاريخاً به .

وقال الرافعي في « التذنيب » : إنه كان كبيراً غواصاً في الدقائق من الأصحاب الغر الميامين ، وكان يلقب بحجر الأمة . انتهى .

وذكره النووي في « تهذيبه » فقال : وله « التعليق الكبير » ، وما أجزل فوائده وأكبر فروعه المستفادة ، ولكن يقع في نسخه اختلاف ، وكذلك في تعليق الشيخ أبي حامد .

قلت : وللقاضي في الحقيقة تعليقان يمتاز كل واحد منهما عن الآخر بزوائد كثيرة ، سببه اختلاف المعلقين عنه ؛ ولهذا نقل ابن خلكان في ترجمة أبي الفتح الأريغاني : أن القاضي الحسين قال في : حقه : ما علق أحد طريقتي مثله .

وقد وقع لي « التعليقان » بحمد الله تعالى ، وله شرح على فروع ابن الحداد ، وقطعة من « شرح تلخيص ابن القاص » ، وقعا لي في مجلدة واحدة بخط بعض تلاميذه وعلى حاشيتها خط ابن الصلاح منبهاً على غرابة ذلك ، وله تصنيف آخر سماه « أسرار الفقه » ، هو مجلد قليل الوجود ظفرت به ،

وأما « فتاويه » فمعروفة .

توفي - رحمه الله - بعد صلاة العشاء ليلة الأربعاء الثالث والعشرين من شهر المحرم سنة ثنتي وستين وأربعمائة ، قاله النووي في « تهذيبه » .

٦٧. إمام الحرمين

[ضياء الدين] ^(١) أبو المعالي عبد الملك إمام الحرمين ابن الشيخ أبي محمد الجويني إمام الأئمة في زمانه وأعجوبة دهره .

ولد في ثامن عشر المحرم سنة سبع عشرة وأربعمائة ، وقرأ الفقه على والده ، والأصول على أبي القاسم الإسكاف تلميذ الإسفراييني ، وتوفي والده وله نحو عشرين سنة ، فأقعه الأئمة في مكانه للتدريس كما سيأتي في ترجمة الفوراني ، وخرج من نيسابور لما ظهرت الفتن بين المعتزلة والأشاعرة وظهرت المعتزلة ، فأقام ببغداد تارةً وبأصفهان تارةً وغيرهما من الأماكن ، ثم خرج إلى الحجاز فجاور بمكة أربع سنين يدرس ويفتي ، وجمع « النهاية » هناك ، ثم عاد إلى نيسابور عند استقامة الأمور ، فبنيت له نظاميتها وفوض إليه التدريس بها والخطابة بالجامع المعروف بالمنيعي ، ومجلس الوعظ وأمور الأوقاف ، وعظم شأنه عند الملوك واجتمع المستفيدون عليه ، وحرر « النهاية » رتبها وأملأها وعقد مجلساً عند فراغها حضره الأئمة والكبار .

وكان - رحمه الله - متواضعاً جداً بحيث يتخيل جليسه أنه يستهزئ به ،

رقيق القلب بحيث يبكي إذا سمع بيتاً أو تفكر في نفسه ساعة، أو خاض في علوم الصوفية وأرباب الأحوال ، ولم يكن يستصغر أحداً حتى يسمع كلامه ، فإن أصاب استفاد منه وعزى الفائدة إليه ، وإن كان صغير السن .

وإن لم يرض كلامه بين زيفه ولم يحابه وإن كان أباً ، وبقي على ما ذكرناه قريباً من ثلاثين سنة إلى أن مرض باليرقان وبقي به أياماً وبرئ منه وعاد إلى الدرس والمجلس وحصل السرور للخواص والعوام ، فلم يكن إلا يسير حتى عاوده المرض وغلبت عليه الحرارة فحمل في مَحَقَّة إلى قرية من قرى نيسابور لاعتدال هوائها وخفة مائها ، فتوفي بها ليلة الأربعاء بعد صلاة العشاء الخامس والعشرين من شهر ربيع الآخر سنة ثمان وسبعين وأربعمائة عن تسع وخمسين سنة - بتاء ثم سين - .

قاله ابن خلكان في « تاريخه » ، وصلى عليه ابنه الإمام أبو القاسم بعد جهد جهيد ، ودفن بداره ، ثم نقل بعد سنين فدفن بجانب والده ، وكان له نحو أربعمائة تلميذ فكسروا محابرهم وأقلامهم ، وأقاموا كذلك حولاً وكسروا أيضاً منبره ، وقع لي من تصانيفه الفقهية كتاب « الأساليب في الخلاف » وهو كتاب جليل ، وبعض « مختصر النهاية » وفيه أمور زائدة على « النهاية » ولم يتفق على إتمامه ، وكتاب « الغياثي » وهو كتاب مفيد يقرب في المعنى من « الأحكام السلطانية » ، وقع لي بخط تلميذه الخواري ، و« الرسالة النظامية » رضي الله عنه وأرضاه .

٦٨. الحلواني

أبو بكر أحمد بن علي بن بدران الحلواني - بضم الحاء - ، ولد سنة عشرين وأربعمائة ، ونقل عنه السلفي في «معجم شيوخ بغداد» ، ذكره ، الرافعي في الباب الثاني من قسم الصدقات ووصفه بالفقه ، فقال : رأيت بخط الفقيه أبي بكر ابن بدران الحلواني : أنه سمع أبا إسحاق الشيرازي يقول في اختياره : إنه يجوز صرف زكاة الفطر إلى واحد ، توفي سنة سبع وخمسمائة .

٦٩ - [أبو بكر] ^(١) الحازمي

وهو محمد بن موسى بن عثمان بن موسى بن عثمان بن - حازم بالحاء المهملة - الهمداني الملقب زين الدين .

كان فقيهاً حافظاً زاهداً ورعاً متقشفاً حافظاً للمتون والأسانيد ، غلب عليه علم الحديث ، وصنف فيه تصانيفه المشهورة .

ولد سنة ثمان أو تسع وأربعين وخمسمائة ، واستوطن الجانب الغربي من بغداد بعد توغله في الرحلة وتفقه بها على ابن فضلان وغيره .

وتوفي بها صغير السن كبير القدر ليلة الإثنين الثامن والعشرين من جمادى

(١) بياض في أ .

الأولى سنة أربع وثمانين وخمسمائة، ودفن مقابل الجنيد، قاله ابن خلكان في « تاريخه » .

ولا يعلم أحداً ممن ترجمنا له مع كثرتهم أصغر سناً منه، بل ولا يعلم من نقص عن الأربعين منهم غيره ، وذلك عكس القاضي أبي الطيب وأبي طاهر الزيادي كما تعرفه إن شاء الله تعالى .

نقل عنه في « الروضة » في أثناء كتاب القضاء : إن الذين أدركتهم من الحفاظ كانوا يميلون إلى جواز إجازة غير المعين بوصف العموم كأجرت للمسلمين ونحوه، ثم صححه النووي .

باب الخاء المعجمة

باب الخاء المعجمة

٧٠. ابن خزيمة

[أبو بكر] (١) محمد بن إسحاق بن خزيمة الملقب بإمام الأئمة، تفقه على الربيع والمزني وصار إمام زمانه بخراسان، رحلت إليه الطلبة من الآفاق، قال شيخه الربيع: استفدنا من ابن خزيمة أكثر مما استفاد منا، وكان متقللاً له قميص واحد دائماً، فإذا جدد آخر وهب ما كان عليه.

نقل عنه الرافعي في مواضع، منها: أنه إن رجع في الأذان ثنى الإقامة وإلا أفردها.

ومنها: أن الركعة لا تدرك بالركوع، ولد في صفر سنة ثلاث وعشرين ومائتين، وتوفي في ذي القعدة سنة إحدى عشرة وثلاثمائة، وقال الشيخ في « الطبقات »: سنة ثنتي عشرة.

٧١. ابن خيران

[أبو علي] (٢) الحسين بن صالح بن خيران البغدادي، كان إماماً جليلاً ورعاً، كان يعيب على ابن سُرَيْج في ولايته للقضاء ويقول: هذا الأمر لم يكن في أصحابنا، إنما كان في أصحاب أبي حنيفة، وطلبه الوزير

(١) بياض في أ.

(٢) بياض في أ.

ابن الفرات بأمر الخليفة للقضاء فامتنع فوكل ببابه ، وختم عليه بضعة عشر يوماً حتى احتاج إلى الماء فلم يقدر عليه إلا بمناولة بعض الجيران فبلغ الخبر إلى الوزير فأمر بالإفراج عنه ، وقال : ما أردنا بالشيخ أبي علي إلا خيراً أردنا أن يُعلم أن في مملكتنا رجلاً يعرض [عليه] (١) قضاء القضاة شرقاً وغرباً وفعل به مثل هذا وهو لا يقبل .

وقد ذكر الرافعي في كتاب القضاء هذه الحكاية مختصرة .

توفي - رحمه الله - يوم الثلاثاء لثلاث عشرة بقيت من ذي الحجة سنة عشرين وثلاثمائة ، كذا قاله العسكري ، والشيخ أبو إسحاق .
وقال الدارقطني : توفي في حدود العشر وثلاثمائة ، ومال إليه الخطيب .

وقال ابن الصلاح في « طبقاته » : إن الأول أقرب .

وقال الذهبي : إنه أصح ، وجزم به في « شرح المذهب » .

٧٢. أبو بكر الخفاف

أبو بكر الخفاف صاحب كتاب « الخصال » ، هو أحمد بن عمر بن يوسف ، نقل عنه الرافعي في كتاب « السير » : إن الصبي المميز يصح منه الأمان .

ذكره الشيخ أبو إسحاق في طبقة ابن الحداد وابن سلمة ومعاصريهما ، وكتابه المسمى « بالخصال » ، مختصر قليل الوجود عندي منه نسخة .

٧٣- أبو عبد الله الختن

[أبو عبد الله] (١) الختن - بخاء معجمة ثم تاء بنقطتين من فوق بعدها نون - هو محمد بن الحسن بن إبراهيم الفارسي ثم الإستراباذي ، أحد الأئمة الورعين والمقدمين في الأدب ومعاني القرآن والقراءات ، ومن المبرزين في النظر والجدل ، وله على « التلخيص » شرح جليل عزيز الوجود ظفرت به . وعرف بالختن ؛ لأنه كان ختن الإمام أبي بكر الإسماعيلي المذكور في حرف الهمزة أي زوج ابنته .

توفي بجرجان يوم عرفة ، ودفن يوم الأضحى سنة ست وثمانين وثلاثمائة وهو ابن خمس وسبعين سنة ، قاله النووي في « تهذيبه » ، نقل عنه الرافعي في مواضع ، منها : وقوع الطلقات الثلاث في المسألة السريجية .

الخطابي :

[أبو سليمان] (٢) حمد - بفتح الحاء وسكون الميم - بن محمد بن إبراهيم ابن خطاب البستي المعروف بالخطابي ، كان فقيهاً رأساً في علم العربية والأدب وغير ذلك ، أخذ الفقه عن القفال الشاشي وابن أبي هريرة وغيرهما ، وصنف التصانيف النافعة ، وله شعر حسن ومنه :

- شر السباع العوادي دونه وزر

والناس شرهم ما دونه وزر

(١) بياض في أ .

(٢) بياض في أ .

- كم معشر سلموا لم يؤذهم سبع

وما نرى بشرا لم يؤذه بشر

ومن شعره أيضا :

وما غربة الإنسان في شقة النوى ولكنها والله في عدم الشكل

وإني غريب بين بست وأهلها وإن كان فيها أسرتي وبها أهلي

توفي [رحمه الله] (١) ببلدة بُست سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة، قاله النووي في « طبقاته » .

زاد غيره في ربيع الآخر .

وبست بباء موحدة مضمومة ثم سين مهملة ساكنة بعدها تاء .

والخطابي نسبة إلى جده المذكور ، وقيل : إنه من ذرية زيد بن الخطاب

أخى عمر رضي الله عنهما .

نقل عنه الرافعي : أن الذي يجيء على مذهب الشافعي أنه يجهر في

كسوف الشمس ، والمعروف خلافه، ونقل عنه أيضاً في مواضع أخرى قليلة .

٧٤. الخضري

[أبو عبد الله] (٢) محمد بن أحمد الخضري المروزي ، كان هو وأبو

زيد شيخي عصرهما بمرور وكثيراً ما يقول القفال : سألت أبا زيد والخضري .

ومن نقل عنه القاضي الحسين في باب استقبال القبلة في الكلام على

(١) زيادة في أ .

(٢) بياض في أ .

تقليد الصبي .

توفي - رحمه الله - في عشر الثمانين وثلاثمائة ، قاله ابن خلكان قال :
والخضري نسبة إلى بعض أجداده .

وذكر التفليسي في باب الحاء المهملة في ترجمة حكيم بن محمد : إنه
كان موجوداً في سنة خمس وسبعين من العشر المذكور ، وذكر في باب
الميم : إنه أخذ عن أبي بكر الفارسي وأنه أقام بمروراً لفقهِ الشافعي مرغباً
فيه ، وكان يُضرب به المثل في قوة الحفظ وقلة النسيان .



[أبو الحسن] (١) علي بن أحمد بن خيران البغدادي صاحب
« اللطيف » .

قال الشيخ في « الطبقات » : درس عليه شيخنا أبو أحمد بن رامين .
وقد نقل الرافعي عن كتابه « اللطيف » في الباب الأول من أبواب
الطلاق في آخر الفصل الأول منه ، وفي كتاب العدد في مسألة الآيسة ،
وهو كتاب لطيف دون « التنبيه » كثير الأبواب جداً ، وهو قليل الوجود
وقعت لي منه نسخة ، نقل منه في كتاب الشهادات عن ابن خيران الكبير
و[هو] (٢) أبو علي السابق .

(١) بياض في أ .

(٢) سقط من أ .

٧٦. أبو إسحاق الخراط

ذكره الرافعي في الجنايات فقال : الظاهر أن ولي المجنون له أن يعفو على المال بشرط أن يكون فقيراً ، ثم قال : وحكى الإمام النص في المجنون مطلقاً ، وكذا ذكره الروياني عن رواية أبي إسحاق الخراط . انتهى .
لم أقف له على تاريخ وفاة .

٧٧. الخبري

[أبو حكيم] (١) - بفتح المهملة وكسر الكاف - عبد الله بن إبراهيم ابن عبد الله الخبري [بخاء معجمة مفتوحة ثم باء موحدة ساكنة بعدها راء مهملة وفي آخره ياء] (٢) النسب نسبة إلى خبر ناحية من نواحي شيراز ، كان ديناً مرضى الطريقة ، تفقه على الشيخ أبي إسحاق وبرع في الفرائض والحساب ، وله فيهما مصنفات حسنة ، وتلاميذ كثيرة منهم : الحسين بن الشقاق بالشين المعجمة والقاف المكررة - إمام بغداد في وقته ، وكان يعرف العربية أيضاً - وشرح « الحماسة » و« ديوان المتنبي » و« البحري » و« الرضى الموسوي » وغيرها ، وسمع الحديث الكثير ، وكان يكتب الخط الحسن ويضبط [الضبط] (٣) الصحيح .

(١) بياض في أ .

(٢) سقط من أ ، ب والمثبت من طبقات الشافعية للمصنف .

(٣) سقط من أ .

توفي يوم الثلاثاء ضحوة نهار الثاني والعشرين من ذي الحجة سنة ست وسبعين وأربعمئة ببغداد ، وهي السنة التي توفي فيها شيخه ، قاله ابن نقطة في كتاب « تكملة الإكمال » .

ويحكى : أنه كان وقت وفاته قاعداً يكتب في مصحف فوضع القلم من يده واستند ، وقال : والله إن هذا موت هنئ طيب فمات .

نقل عنه في «الروضة» خاصة في موضع واحد فقط وهو تصحيح الرد على ذوي الأرحام إذا لم ينتظم أمر بيت المال .

وكتابه الذي ذكر فيه ذلك يسمى « بالتلخيص » ، وقد رأيت فيه ناقلاً له عن الأكثرين .

باب الدال

باب الدال

٧٨. الداركي

أبو القاسم عبد العزيز بن عبد الله بن محمد الداركي .

درّس بنيسابور سنين ، ثم سكن بغداد وانتهت إليه رئاسة العلم بها ، تفقه على أبي إسحاق المروزي ، وقال الشيخ أبو حامد : ما رأيت أفقه منه ، وكان أبوه محدث أصبهان في وقته .

توفي ببغداد يوم الجمعة لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال ، وقيل في ذي القعدة سنة خمس وسبعين وثلاثمائة ، ودفن يوم الجمعة بالشونيزية ، وهو ابن نيف وسبعين سنة ، قاله النووي في « تهذيبه » .
ودارك بفتح الراء من قرى أصبهان .

٧٩. الدارقطني

أبو الحسن علي بن عمر البغدادي المعروف بالدارقطني الإمام الجليل ، قال الخطيب : كان فريد عصره في علم الحديث عالماً بعلوم أخرى ، قال : وبلغني أنه درس على أبي سعيد الإصطخري .
وقال الحاكم : ما رأى الدارقطني مثل نفسه .

توفي ببغداد يوم الخميس لثمان خلون من ذي القعدة ، وقيل : في الثاني منه سنة خمس وثمانين وثلاثمائة عن تسع وسبعين سنة - الأولى بالتاء أولاً والثانية بالسين - وصلى عليه الشيخ أبو حامد ، ودفن قريباً من معروف الكرخي ، قاله ابن خلكان .

قال: والدارقطني براء مفتوحة وقاف مضمومة نسبة إلى دار القطن وهي محلة كبيرة ببغداد ، نقل عنه في «الروضة» في أثناء كتاب القضاء في الكلام على الرواية بالإجازة : أن المجاز يجوز له أن يجيز وهو الصحيح .



أبو الفرج محمد بن عبد الواحد الدارمي البغدادي ، تفقه على الشيخ أبي حامد وغيره [وترك] (١) دمشق ، وصنف « الاستذكار » وهو مجلدان ضخمان وفي النقل منه عُسْر لاختصاره ، وقد رأيت عليه بخطه أن غالبه من كلام ابن المرزبان .

وصنف أيضاً كتاباً مطولاً مبسوطاً مشتملاً على غرائب كثيرة سماه «جمع الجوامع ومودع البدائع» ، رأيت بعضه بخطه أيضاً .

قال الشيخ أبو إسحاق : كان فقيهاً حاسباً شاعراً متصوفاً ، ما رأيت أفصح منه لهجة ، قال لي : مرضت فعادني الشيخ أبو حامد الإسفراييني فقلت :

مرضت فارتحت إلى عائد فعادني العالم في واحد

ذاك الإمام ابن أبي طاهر أحمد ذو الفضل أبو حامد

ولد سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة ، وتوفي بدمشق سنة تسع وأربعين وأربعمائة . انتهى كلام الشيخ .

وقال ابن الصلاح في « طبقاته » نقلاً عن الخطيب : إن ولادته يوم الخميس الخامس والعشرين من شوال من السنة المذكورة ، وإن وفاته ليلة

(١) في «طبقات الشافعية» للمصنف : انتقل من بغداد إلى الرحبة وسكنها مدة ، ثم استوطن .

الجمعة مستهل ذي القعدة سنة ثمان وأربعين وأربعمائة، ودفن بباب الفرديس، نقل عنه في [«الروضة»] (١) في مواضع كثيرة .

٨١. أبو العالي مجلي

[القاضي] (٢) أبو العالي مجلي - بجيم مفتوحة ولام مشددة [مكسورة] (٣) - ابن جُميع - بضم الجيم مصغراً - ابن نجا - بالنون والجيم - المخزومي الأرشوني الأصل ثم المصري ، تفقه على الفقيه سلطان المقدسي تلميذ الشيخ نصر وبرع فصار من كبار الأئمة ، وتفقه عليه جماعة ، منهم : العراقي شارح [المهذب] (٤) ، وتولى قضاء الديار المصرية سنة سبع وأربعين وخمسمائة ، ثم عزل لتغير الملوك في أوائل سنة تسع وأربعين ، وتوفي في ذي القعدة سنة خمسين ، ذكره ابن خلكان في تاريخه .

وقع لي من تصانيفه « أدب القضاء » وهو غريب ، وتصنيفه في « الجهر بالبسملة » ، وفي جواز إقتداء بعض المخالفين في الفروع ببعض ، صنفه في توجهه للحجاز من طريق عيذاب ، وكتابه المعروف المسمى « بالذخائر » وهو كثير الفروع والغرائب إلا أن ترتيبه ترتيب غير معهود متعب لمن يريد استخراج المسائل منه وفيه أيضاً أوهام ، وقد وقع لي مجلدة لطيفة صنفها بعض الفضلاء الحمويين الواردين إلى مصر عقب موت صاحب « الذخائر » وضعها لذلك فلم يذكر سبباً طائلاً وأبان فيها عن مجمل وعرض ، نقل عنه في « الروضة » في موضع واحد فقال : إنه

(١) في ب : الرافعي .

(٢) بياض في أ .

(٣) سقط من ب .

(٤) في ب : التنبيه .

قطع بتحريم الصلاة في الأوقات المكروهة .



[ضياء الدين] (١) أبو القاسم عبد الملك بن يزيد بن ياسين التغلبي الدولعي .

ولد بالدولعية بالعين المهملة وهي قرية من قرى الموصل ، وتفقه ببغداد ، ثم قدم الشام في شببته فتفقه أيضاً على نصر الله المصيبي وعلي ابن عصرون ، وولي خطابة دمشق ، وتدرّس الغزالية فترة طويلة .

وقال النووي في « طبقاته » : كان شيخ شيوخنا وكان أحد الفقهاء لمشهورين ، والصلحاء الورعين ، ولد سنة أربع عشرة وخمسمائة ، وقيل ولد قبل ذلك ، وتوفي في شهر ربيع الأول سنة ثمان وتسعين - بتاء ثم سين - انتهى كلامه .

زاد ابن خلكان : أن وفاته في ثاني عشر الشهر ، قال : وسئل عن مولده فقال : في سنة سبع وخمسمائة ، ذكر ذلك في الكلام على وفاة الملك الناصر صلاح الدين يوسف ، ورأيت في « تاريخ بغداد » لابن الدبشي : إنه توفي في يوم الثلاثاء ثالث عشر الشهر ، وأن كلامه اختلف في مولده .

نقل عنه في « الروضة » في موضعين فقط :

أحدهما : أنه إذا حلف بالمصحف وأطلق كان يمينا .

والثاني في الشهادات : أن اليراع المسماة بالشبابه حرام ، وأنه صنف في تحريمها مصنفاً حسناً .

(١) بياض في أ .

باب الرء

٨٣ - الرازي

أبو الفتح سليم بن أيوب بن سليم - بالتصغير فيهما - الرازي، دخل بغداد في حدثه فاشتغل بالنحو واللغة، قال : فبكرت يوماً إلى الشيخ الذي أقرأ عليه في ذلك وسماء، فقبل لي : إنه في الحمام فمضيت نحوه فعبرت في طريقي على مسجد الشيخ أبي حامد وهو يملي فيه في الصوم فيما إذا أصبح مجامعاً فاستحسنت ما يقوله فعلقته ، ثم قلت : أكمل عليه هذا الباب فلما فرغت منه استحسنت ذلك فلازمته .

ولما توفي الشيخ أبو حامد درّس مكانه ، وكان أبوه حيّاً فحضر إلى بغداد فرآه وقد فرغ من التدريس لكبار الطلبة وقد جلس لإقراء المبتدئين فلم يفرق بينه وبين مؤدب الصبيان ، فقال : يا سليم إذا كنت تقرأ الصبيان في بغداد فارجع إلى بلدك وأنا أجمع عليك صبيان القرية لتقرئهم ، فأدخل والده إلى بيته ليأكل شيئاً وأعطى مفتاح البيت إلى بعض الطلبة وقال : إذا فرغ والدي من أكله فأعطه مفتاح البيت ليأخذ ما فيه .

ثم إن سليماً سافر إلى الشام وأقام بـ « صور » وهو ساحل دمشق مُرابطاً ينشر العلم ، فتخرج عليه أئمة منهم الشيخ نصر المقدسي .

وكان ورعاً زاهداً يحاسب نفسه على الأوقات ، لا يدع وقتاً يمضي بغير فائدة ، ثم بعد أن تيف على الثمانين [حج] ^(١) في البحر المالح فغرق

(١) سقط من أ .

عند ساحل جدة بعد عوده في سلخ صفر سنة سبع وأربعين وأربعمائة، قاله النووي في «تهذيبه»، وكذلك الشيخ في «طبقاته»، وقال: إنه كان فقيهاً أصولياً، وإنه مات غريقاً بالجار.

وقال ابن خلكان: إنه دفن بجزيرة بقرب الجار، قال: والجار بالجيم والراء المهملة بلد على الساحل بينها وبين مدينة الرسول عليه الصلاة والسلام يوم وليلة. انتهى.

وله تصانيف مشهورة في التفسير والفقه، منها: تصنيف في الفقه يسمى «بالفروع» دون «المهذب» لم أقف عليه إلى الآن، وكثيراً ما ينقل عنه صاحب «البيان» ولا يسمى مصنفه بل يقول: قال صاحب «الفروع»، أو نحو هذه العبارة مشيراً إلى سليم المذكور، وقد بين المراد بعض المتأخرين من فقهاء اليمن في تصنيف له يسمى «بالمعين».

والرازي نسبة إلى الري إقليم كبير معروف قريب من عراق العجم وزادوا فيه الزاي [شذوذاً] (١).

٨٤. الروياني

[أبو العباس] (٢) أحمد بن محمد بن أحمد الروياني الطبري قاضي القضاة مصنف «الجرجانيات» وجد صاحب «البحر».

سمع الحديث من عبد الله بن أحمد الفقيه، وسمع منه حفيده المشار إليه، وأخذ عنه، تكرر نقل الرافعي عنه خصوصاً في أوائل النكاح، وفي تعليقات الطلاق.

(١) سقط من ب.

(٢) بياض في أ.

ورويان : من بلاد طبرستان وغير مهموزة ، لم يذكروا له وفاة .

٨٥- والد الروياني

[إسماعيل] (١) ابن الشيخ أبي العباس المذكور .

تكرر ذكره في الرافعي نقلا عن ولده ولم أقف له أيضاً على وفاة .

٨٦- صاحب البحر

قاضي القضاة عبد الواحد إسماعيل - المذكور قبله - الملقب فخر الإسلام صاحب «البحر» وغيره من الأصول النفيسة .

كانت له الوجاهة والرياسة والقبول التام عند الملوك فمن دونها ، أخذ عن والده وتفقه على جده وعلى محمد بن بيان الكازروني بميفارقين ، برع في المذهب حتى كان يقول : لو احترقت كتب الشافعي لأمليتها من حفظي ، ولهذا كان يقال له : شافعي زمانه ، وصنف التصانيف المشهورة وبنى مدرسته بأمل وكان فيه إثارة للقاصدين إليه .

ولد في ذي الحجة سنة خمس عشرة وأربعمائة ، واستشهد بجامع آمل عند ارتفاع النهار بعد فراغه من الإملاء في يوم الجمعة حادي عشر المحرم ، قال ابن خلكان : سنة اثنتين وخمسمائة ، وقال عبد الغافر الفارسي في «الذيل» : سنة إحدى ، قتله الملاحدة لعنهم الله ، وكان له ولد فقيه يقال

(١) غير واضحة في أ .

له: أبو القاسم حمد - بحاء ثم ميم ساكنة - تفقه عليه ، وأخ يقال له: أبو مسلم فقيه أيضا وغيرهما ممن يأتي ذكره .

٨٧- أبو المكارم

أبو المكارم الروياني هو صاحب « العدة » وهو ابن أخت صاحب « البحر »، نقل عنه الرافعي في النفاس والشركة وفي الفسخ بالإعسار بالنفقة، وفي التحكيم وغيرهما .

لم أقف له على تاريخ وفاة، وللأصحاب طبري آخر يقال له أيضاً : صاحب « العدة » ، يأتي ذكره في حرف العين، وهو أبو عبد الله الحسين بن علي بن الحسين ، درس بنظامية بغداد قبل الغزالي، وكان يدعي إمام الحرمين لأنه جاور بمكة نحواً من ثلاثين سنة يدرس ويفتي ويسمع ويعلي، توفي بها في العشر الأخير من شعبان سنة ثمان وتسعين وأربعمائة ، كذا ذكره الذهبي .

وذكر ابن السمعاني وابن النجار: أن الطبري انتقل إلى أصفهان وتوفي بها سنة خمس وتسعين ، وقال عبد الغافر في « السياق »: سنة تسع وتسعين، ولكن هؤلاء قالوا في هذا الطبري : إنه أبو عبد الله الحسين بن محمد بن عبد الله، فلا حاجة إلى دعوى الاتحاد ، وإن كان الخلاف في وقت الموت ومكانه فإنه ذكر فيه شيئاً مما يختص بالأول فسببه الاشتباه والله أعلم .

وكتابه المسمى « بالعدة » قليل الوجود عندي منه نسخة من خمسة أجزاء

ضخمة كتبت بمكة شرفها الله تعالى وفي عصره ، والقرائن تدل على أنها حررت عليه ، ذكر في خطبتها أنه قرأ على ناصر العمري ، وقد وقف النووي على «العدة» لأبي عبد الله دون «العدة» لأبي المكارم، والرافعي بالعكس ، ولهذا عبر الرافعي في أوائل الباب الثالث من كتاب الإيمان بقوله: وروى نحو هذا عن الحسين الطبري في «عدته» .

إذا علمت ذلك فحيث نقل النووي من «زوائده» عن «العدة» وأطلق كما وقع له قبيل باب إزالة النجاسة ، وقبيل كتاب الصلاة فمراده عدة أبي عبد الله .

وأما الرافعي فإنما وقف على «عدة» أبي المكارم كما ذكرناه ، وغالباً إذا نقل عنها أضافها إلى صاحبها ، فإن نقل عن صاحب «العدة» وأطلق فإن لم يكن في أثناء كلام منقول عن صاحب «البيان» كما وقع له في كتاب الشركة فمراده «عدة» أبي المكارم ، وإن كان فمراده عدة أبي الحسين ؛ لأن صاحب «البيان» قد وقف عليها وأكثر من النقل عنها ، وصرح بذلك في خطبة كتابه المسمى «بالزوائد» ، ولم يقف على تلك ، فتفطن لذلك فإنني قد حققت ، ولا شك أن النووي كثيراً ما يحذف الوسائط التي ينقل الرافعي الحكم عنها سواء كان منقولاً عن صاحب «العدة» أو عن غيره ، وحيث إذا نقل في «أصل الروضة» عن «العدة» وأطلق فلا يعلم المراد بمراجعة الرافعي ، فإن دلت قرينة على نقله عن صاحب «البيان» فمراده أبو عبد الله وإلا فأبو المكارم .

٨٨ القاضي أبو نصر شريح

بالشين المعجمة والحاء المهملة ابن القاضي أبي معمر عبد الكريم ابن الشيخ أبي العباس أحمد جد صاحب «البحر» المتقدم ذكره، فيكون شريح هذا ابن عم صاحب «البحر» .

كان إماماً في الفقه وولي القضاء بأمل طبرستان .

نقل الرافعي عنه في الباب الثاني في أركان الطلاق فروعاً كثيرة نقلها عن جده أبي العباس ، وفي الشهادة على المتنقة .

وصنف كتاباً في القضاء سماه « روضة الحكام ورتبة الأحكام » عندي منه نسخة، قال في خطبته : لما كثرت تصانيفي في الفروع والأصول، والمتفق والمختلف وأنفقت عليها عنفوان شبابي وأيام كهولتي إلى أن جاوزت الستين رأيت آداب القضاء كذا وكذا إلى آخر ما ذكره .

لم أقف على تاريخ وفاته إلا أن أباه توفي في رمضان سنة إحدى وثلاثين وخمسائة، كذا قاله ابن باطيش الموصلي في «طبقاته» .

٨٩ والد الإمام الرافعي

أبو الفضل محمد بن عبد الكريم بن الفضل والد الإمام الرافعي .

تفقه ببلده قزوین علی ملکداد بن علی وغيره، ثم قدم بغداد فتفقه بالنظامية علی أبي المنصور ابن الرزاز ، ثم رحل إلى نيسابور فتفقه بنظاميتها علی محمد بن يحيى .

وقد ترجم له ولده في كتابه « الأمالي » فقال : والدي ممن خص بعفة الذيل وحسن السيرة والجد في العلم والعبادة وذلاقة اللسان وقوة الجنان والصلابة في الدين والمهابة عند الناس ، والبراعة في العلم حفظاً وضبطاً ، توفي في شهر رمضان سنة ثمانين وخمسائة وهو في عشر السبعين . انتهى كلامه .

نقل عنه الرافعي في التيمم ، وفي شرائط الصلاة في الكلام على الكلام فيها ، وفي موضعين من الجناز ، وفي أوائل البيع في الكلام على ضابط المحقرات ، وفي باب قسم الصدقات ، وفي كتاب القضاء ، وفي أول الشهادات ، وفي الكلام على الشطرنج .



[أبو القاسم]^(١) إمام الدين عبد الكريم بن محمد - المذكور قبله - القزويني ، صاحب « شرح الوجيز » الذي لم يصنف في المذهب مثله ، تفقه على والده وعلى غيره ، وكان إماماً في الفقه والتفسير والحديث والأصول وغيرها طاهر اللسان في تصنيفه ، كثير الأدب ، شديد الاحتراز في المنقولات ، فلا يطلق نقلاً عن أحد غالباً إلا إذا رآه في كلامه ، فإن لم يقف عليه فيه عبر بقوله وعن فلان كذا ، شديد الاحتراز أيضاً في مراتب الترجيح كما سبق إيضاحه في الخطبة .

وقال النووي : إنه كان من الصالحين المتمكنين ، ووكانت له كرامات كثيرة ظاهرة ، وهو منسوب إلى رافعان بلدة من بلاد قزوين . انتهى .

وسمعت قاضي القضاة جلال الدين القزويني يقول : إن رافعان بالعجمي مثل الرافعي بالعربي فإن الألف والنون في آخر الاسم عند العجم كياء النسبة في آخره [عند العرب : فرافعان نسبة إلى رافع ، قال : ثم إنه ليس بنواحي قزوين بلدة يقال لها] ^(١) رافعان ولا رافع بل هو منسوب إلى جد له يقال له : رافع ، وقلت : وحكى بعض الفضلاء عن شيخه قال : سألت القاضي مظفر الدين قاضي قزوين إلى ماذا نسبة الرافعي؟ فقال : كتب بخطه وهو عندي في كتاب « التدوين في أخبار قزوين » أنه منسوب إلى رافع بن خديج - رضي الله عنه - ،

توفي في أواخر سنة ثلاث أو أوائل سنة أربع وعشرين وستمائة بقزوين ، قاله ابن الصلاح .

وقال ابن خلكان : توفي في ذي القعدة سنة ثلاث وعمره نحو ست وستين سنة ، وله شعر حسن ذكر منه كثيرا في كتابه « الأمالي » :
ومنه :

أقيما على باب الرحيم أقيما ولا تنيا في ذكره فتهيما
هو الرب من يقرع على الصدق بابه يجده رؤوفاً بالعباد رحيما

باب الزاي

باب الزاي

٩١. الزبيري : صاحب «الكافي»

أبو عبد الله أحمد بن سليمان البصري المعروف بالزبيري من ولد الزبير بن العوام صاحب رسول الله ﷺ ، ويعرف أيضاً بصاحب «الكافي»، وهو مختصر في الفقه نحو «التنبيه» عندي به نسخة ، كان حافظاً للمذهب عارفاً بالأدب خبيراً بالأنساب .

وقال الماوردي في الكلام على زكاة الحلي : إنه كان شيخ أصحابنا في عصره ، وكان أعمى ، ومن تصانيفه كتاب « النية » وكتاب « الإمامة » وكتاب « رياضة المتعلم » وكتاب « ستر العورة » وكتاب « الاستشارة والاستخارة » والكتاب المسمى « بالمسكت » وهو كالألغاز كتاب غريب اختصره بعض الفضلاء ، وعندي به نسخة ونسخة بأصله .

قال الشيخ أبو إسحاق : مات قبل العشرين وثلاثمائة ، وذكر النووي في «تهذيبه» مثله ، وقال الذهبي : مات سنة سبع عشرة ، نقل عنه الرافعي في المياه في الكلام على القلتين ثم كرر النقل عنه .

٩٢. الزجاجي

[القاضي] (١) أبو علي الحسن بن محمد بن العباس الطبري المعروف بالزجاجي - بضم الزاي وتخفيف الجيم - أخذ عن ابن القاص ، وقال الشيخ

(١) بياض في أ .

في « الطبقات » : أخذ عنه فقهاء آمل ودرس عليه شيخنا القاضي أبو الطيب وله كتاب « زيادة المفتاح » . انتهى كلامه ، وكتابه هذا يلقب « بالتهذيب » وهو عزيز الوجود ، وعندي به نسخة ، وقد نقل الرافعي عنه في التيمم .

لم أقف للمذكور على تاريخ وفاة .

وللأصحاب شخص آخر يعرف بالزجاجي ، وهو أبو بكر أحمد بن علي من الطبريين أيضاً ، قدم بغداد واستوطنها ، ومات في آخر سنة سبع وأربعين وأربعمائة كتب عنه الخطيب ، وقال : كان ثقة ديناً فقيهاً .



[أبو طاهر] (١) محمد بن محمد بن محمش - بميم مفتوحة وحاء مهملة ساكنة بعدها ميم مكسورة ثم شين معجمة - المعروف بالزيادي ، كان إمام [المحدثين] (٢) والفقهاء بنيسابور في زمنه ، إماماً في العربية والأدب . ولد سنة سبع عشرة وثلاثمائة ، وسمع الحديث سنة خمس وعشرين ، وتفقه سنة ثمان وعشرين .

وتوفي سنة أربعمائة ، قاله النووي في «تهذيبه» ، قال : وكان أبوه من أعيان العباد يتبرك به وبدعائه ، وقال العبادي في «طبقاته» : إنه منسوب إلى بشير بن زياد ، وأنه عاش مائة وكسراً فيكون مات بعد سنة سبع عشرة ،

(١) بياض في أ .

(٢) في ب : الحرمين .

لكن رأيت في كتاب « السياق » على « تاريخ الحاكم لنيسابور » وتصنيف عبد الغافر الفارسي : أنه إنما عرف بالزيادي ؛ لأنه يسكن ميدان زياد بن عبد الرحمن ، وأنه ولد سنة ثلاث عشرة وثلاثمائة ، ومات سنة عشر وأربعمائة ، ووافقه عليه غيره وزاد : إن وفاته كانت في شعبان .

نقل عنه الرافعي في سنن الوضوء ثم كرر النقل عنه .

٩٤. الزنجاني

[أبو بكر]^(١) أحمد بن محمد بن أحمد بن زنجويه الزنجاني ، كان إماماً في الفقه محدثاً ورعاً ، تفقه على القاضي أبي الطيب ، وروى عنه جماعة منهم الحافظ السلفي ، قال : وكانت الرحلة إليه لفضله وعلو إسناده ، قال الذهبي في « تاريخه » : لم أعلم متى توفي إلا أنه حدث سنة خمسمائة ، قال السلفي : وسمعته يقول لي : أفتى من سنة تسع وعشرين ، وفي « طبقات » الموسوي التفليسي : إنه ولد سنة ثلاث وأربعمائة .

وزنجان بزاي معجمة مفتوحة ثم نون ساكنة بعدها جيم بالنون في آخره ناحية معروفة .

نقل عنه الرافعي في آخر القضاء على الغائب على ما فيه من كلام سبق في باب الهمزة في ترجمة الأرغواني فراجعه .

(١) بياض في أ .

باب السين

باب السين

٩٥. ابن سيار

إبو الحسن أحمد بن سيار - بسين مهملة مفتوحة وياء مشددة بنقطتين من تحت - ابن أيوب السيارى المروزى الحافظ الأديب الزاهد ، كان يقاس بابن المبارك فى زمانه ، رحل إلى العراق والشام ومصر ، وسمع إسحاق بن راهويه ، وروى عنه النسائى وابن خزيمة .

توفى سنة ثمان وستين ومائتين ، قاله الخطيب ، ونقله النووى فى «تهذيبه» و «طبقاته» ، ورأيت فى «تاريخ نيسابور» للحاكم : إن ذلك فى ليلة الإثنين النصف من شهر ربيع الآخر ، وإنه دفن يوم الإثنين بعد العصر : نقل عنه الرافعى : أنه أوجب الأذان للجمعة دون غيرها ، وأن الواجب من الأذنين لها هو الذى يفعل بين يدي الإمام .

٩٦. ابن سريج

[القاضى] (١) أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج البغدادى شيخ الشافعية فى عصره وعنه انتشر فقه الشافعى فى أكثر الآفاق ، قال الشيخ أبو إسحاق : ابن سريج يفضل على جميع أصحاب الشافعى حتى على المزنى ، وقال الشيخ أبو حامد : نحن نحري مع ابن سريج فى ظواهر الفقه دون

(١) بياض فى أ .

دقائقه، بلغت مصنفاته أربعمئة مصنف انتهى كلام الشيخ .

وعز وجود شيء منها في هذا الوقت ،عندي كتابه المسمى « بالودائع » وكتاب « العين والدين » في الوصايا ونحوها من علم الحساب، وتصنيف على مختصر المزني أجاب فيه عن أسئلة سئل عنها .

وكان له ولد فقيه يقال له أبو حفص عمر ، نقل عنه العراقيون في الطهارة نقلاً عن والده ، وكذلك ابن الرفعة في « الكفاية » ، وذكره أيضاً العبادي في « الطبقات » في ترجمة الباب شامي ، صنف مختصراً في الفقه يقال له « تذكرة العالم » عندي منه نسخة ، تولى أبو العباس قضاء شيراز .

ومات ببغداد لخمس بقين من جمادي الأولى سنة ست وثلاثمئة عن سبع وخمسين سنة وستة أشهر ،قاله النووي في « تهذيبه » ، قال الخطيب : ودفن بالجانب الغربي بحجرة بسويقة ابن غالب ، وكان سريج جده مشهوراً بالصلاح الوافر .



[أبو يحيى] (١) زكريا بن يحيى بن عبد الرحمن الضبي - بالضاد المعجمة - البصري المعروف بالساجي - بالسين المهملة والجيم - منسوباً إلى الساج وهو نوع من الخشب الجيد ، كان أحد الأئمة الفقهاء الحفاظ للثقات ، ذكره الشيخ أبو إسحاق في « طبقاته » فقال : أخذ عن الربيع والمزني ، وصنف كتاب « اختلاف الفقهاء » وكتاب « علل الحديث » ،

وتوفي بالبصرة سنة سبع وثلاثمئة ،نقل عنه الرافعي في كتاب العارية في الكلام على إعارة الأرض للبناء والغراس فقال : وإذا أعارها مدة معينة ثم

(١) بياض في أ .

رجع قبل المدة أو بعدها فالحكم كما لو رجع في العارية المطلقة حتى يتخير بين خصلتين فقط على الصحيح وهما التملك والقلع مع غرم أرش النقص، لكن هاهنا قول : إنه إذا رجع بعد المدة فله القلع مجاناً نقله الساجي .

٩٨. ابن سلمة الضبي

[أبو الطيب] (١) محمد بن المفضل بن سلمة الضبي البغدادي، تفقه على ابن سريج، وكان موصوفاً بفرط الذكاء، وقال الشيخ أبو إسحاق : إنه كان عالماً جليلاً.

مات وهو شاب في شهر المحرم سنة ثمان وثلاثمائة، قاله النووي في « تهذيبه » .

تكرر نقل الرافعي عنه، وكان والده من الأدباء، له مصنفات في العربية ويكنى أبا طالب، وجده سلمة بن عاصم تلميذ الفراء وشيخ ثعلب، وقد أكثر ثعلب من النقل عنه .

٩٩. السيجستاني

[أبو بكر] (٢) أحمد بن عبد الله بن سيف السيجستاني .

أخذ عن المزني، قاله العبادي في طبقاته، ونقل عنه الرافعي في الباب الرابع من أبواب الصداق فقال : روى القفال الشاشي عن أحمد بن عبد الله بن سيف السيجستاني : أنه سأل المزني هل يجوز النكاح على تعليم الشعر ؟

(١) بياض في أ .

(٢) بياض في أ .

فقال : يجوز إن كان مثل قول القائل :

يريد المرء أن يعطى مناه ويأبى الله إلا ما أرادا

ويقول العبد فائدتي وزادي وتقوى الله أكرم ما استفادا

توفي - رحمه الله - سنة ست عشرة وثلاثمائة ، قاله ابن قانع وغيره ،
وقيل : ستة خمس عشرة وهو وهم كما قاله الخطيب ، وقال سلمة بن
قاسم : توفي سنة ثمان عشرة والبيتان المذكوران لأبي الدرداء رضي الله عنه
كذا ذكره القاضي أبو الطيب في كتاب الشهادات من تعليقاته .

١٠٠ . أبو السائب

[قاضي القضاة] (١) أبو السائب عتبة بن عبيد الله بن موسى
الهمداني ، كان أبوه تاجراً يؤم بمسجد بهمذان فاشتغل عتبة بالعلم وغلب
عليه في الابتداء التصوف والزهد ، وتقلد قضاء مراغة ، ثم قضاء أذربيجان
بكمالها ، ثم بلدة همدان ، ثم انتقل إلى بغداد فعظم شأنه بها وتولى قضاء
القضاة بالعراق في سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة ، وكان أول من ولي ذلك
من الشافعية كما قاله الذهبي في « العبر » ، قال : وتوفي في ربيع الآخر
سنة ، خمسين وثلاثمائة عن ست وثمانين سنة ذكره الرافعي في كتاب
النكاح في الركن الثاني منه فقال : وهذا يخالف مسألة منقولة وهي أن
زيداً خطب إلى قوم وعمراً إلى آخرين ثم جاء زيد إلى الآخرين وعمرو إلى
الأولين وزوج كل فريق من جاء ، قال ابن القطان : وقعت في أيام أبي
السائب ببغداد فأفتى الفقهاء بصحة النكاحين .

١٠١. أبو الطيب الساوي

[أبو الطيب] (١) محمد بن موسى الساوي منسوب إلى ساوة بالمهملة، أخذ عن أبي إسحاق المروزي كما قاله العبادي في « الطبقات ». نقل عنه الرافعي في أوائل كتاب القراض وفي الباب الثاني من اللقطة .

١٠٢. السكري

[أبو زكريا] (٢) يحيى بن أبي طاهر أحمد السكري ، قال الحاكم : كان من صالحى أهل العلم والمناظرين على مذهب الشافعي، تفقه على أبي الوليد النيسابوري، ودرس نيئًا وثلاثين سنة . توفي في الثالث والعشرين من شهر ربيع الأول سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة، نقل عنه الرافعي استحباب ركعتين قبل المغرب .

١٠٣. السرخسي

[أبو علي] (٣) زاهر بن أحمد بن محمد السرخسي ، قال فيه الحاكم: المقرئ الفقيه المحدث شيخ عصره بخراسان ، أخذ الفقه عن أبي إسحاق

(١) بياض في أ .

(٢) بياض في أ .

(٣) بياض في أ .

المروزي ، والأدب عن أبي بكر بن الأنباري .

توفي في سلخ ربيع الآخر سنة تسع وثمانين وثلاثمائة وهو ابن ست وتسعين سنة - بتاء ثم سين - . انتهى .

ونقل النووي في « التهذيب » مثله ، وقال غيره : توفي في ربيع الآخر ، وأنه أخذ علم الكلام عن الأشعري .

وسرخس بسين وراء مهملتين مفتوحتين ثم خاء معجمة ساكنة بعدها سين مهملة ، وقيل بإسكان [الراء وفتح الخاء .

نقل عنه الرافعي أن الخيار في النكاح يثبت بالصنان والبحر ونحو ذلك] (١) .

١٠٤ - ابن سراقه

[أبو الحسن] (٢) محمد بن يحيى بن سراقه - بضم السين المهملة وتخفيف الراء - العامري البصري صاحب التصانيف في الفقه والفرائض وعلم الحديث ، وكانت له رحلة واسعة وعناية كبيرة بالحديث ، ولزم الدارقطني مدة لأجله ، وقع لي من تصانيفه الفقهية كتابه في « الشهادات » ، وكتابه في « الأعداد » وهو مشتمل على أشياء أخرى غريبة ، وكتابه الذي سماه « ما لا يسع المكلف جهله » ، قال ابن الصلاح في « طبقاته » : كان حياً في سنة أربعمائة .

وذكره الذهبي في « تاريخه » في الذين توفوا في حدود سنة عشر .

(١) سقط من ب .

(٢) بياض في أ ، وفي ب : أبو زكريا ، وفي كتاب « طبقات الشافعية » للمصنف « أبو الحسن » وهو الصحيح .

نقل عنه في « الروضة » ، تصحيح الرد على ذوي الأرحام إذا لم ينتظم أمر بيت المال فقال : صححه وأفتى به الإمام أبو الحسن ابن سراقه من كبار أصحابنا ومتقدميهم ، وهو أحد أعلامهم في الفرائض والفقه ، هذه عبارته .

١٠٥. السنجي

الشيخ أبو علي الحسين بن شعيب المروزي السنجي إمام زمانه في الفقه ، تفقه على القفال وكان أجل أصحابه ، وأخذ أيضاً عن الشيخ أبي حامد ، وشرح « المختصر » شرحاً مطولاً يسميه إمام الحرمين « بالمذهب الكبير » ، لم أقف عليه وشرح أيضاً « التلخيص » و « فروع ابن الحداد » ، وقد وقفت عليهما وهما في غاية النفاسة ، و « التحقيق » .

وهو أول من جمع في تصانيفه بين طريقة العراقيين والخراسانيين ، توفي سنة سبع وعشرين وأربعمائة ، كذا قاله الرافي في « التذنيب » ، وقيل سنة ثلاثين ، وقيل : نيماً وثلاثين وجزم به ابن خلكان ، ولم يؤرخ النووي وفاته في « التهذيب » ولا تعرض لها في « الطبقات » ، ودفن إلى جانب أستاذه القفال .

وسنج قرية من قرى مرو وهي بكسر السين المهملة بعدها نون ساكنة ثم

جيم .

١٠٦. السمعاني

[أبو المظفر] (١) منصور بن محمد التميمي السمعاني المروزي الحنفي

(١) بياض في أ .

ثم الشافعي ، كان والده إماماً من أئمة الحنفية فتنقه عليه ابنه أبو المظفر هذا حتى برع في مذهب أبي حنيفة وصار من أركانهم ومن فحول النظر ومكث كذلك ثلاثين سنة ، ثم صار إلى مذهب الشافعي لأمر ظهر له حين حج يقظة ومناماً ، وأظهر ذلك في دار الإمارة بحضور أئمة الفريقين في شهر ربيع الأول سنة ثمان وستين وأربعمائة فاضطربت مرو لذلك وماجت العوام ، وقامت الحرب على ساق ، واضطربت نار فتنة شررها علا الآفاق ، وأبو المظفر ثابت على رجوعه إلى أن وردت الكتب من جهة السلطان بالتشديد عليه فخرج ، وصحبته جماعة من العلماء إلى طوس فاستقبلته علمائها ورؤساؤها وأنزلوه عندهم ، وصار له فيها شأن عظيم وعز وحشمة ، ثم قصد نيسابور فاستقبلوه أيضاً بنحو ذلك ، ثم عاد عند استقامة الأمور إلى بلده مرو في أعز ما يكون ، واجتمعت عليه الناس وخرج من نسله علماء أئمة شافعية .

ولد في ذي الحجة سنة ست وعشرين وأربعمائة ، وتوفي يوم الجمعة الثالث والعشرين من شهر ربيع الأول سنة تسع وثمانين وأربعمائة ، ذكره حفيده أبو سعد ، وكذلك عبد الغافر الفارسي في «الذيل» .

والسمعاني منسوب إلى سمعان بفتح السين وهو بطن من تميم ، قال ابن خلكان : وسمعت بعض العلماء يقول : إنه يجوز فيها الكسر أيضاً .

نقل الرافعي عنه في الباب الثاني من أركان الطلاق أنه إذا قال : لك طلبة يكون صريحاً ، ونقل عنه أيضاً في «الروضة» في موضعين من أوائل القضاء .



[أبو الفرج]^(١) عبد الرحمن بن أحمد السرخسي صاحب «الأمالي» ،

ويعرف أيضا بالزاز - بزائين معجمتين - فإن في أجداده شخصين كل منهما اسمه زاز، قال ابن السمعاني في « الذيل » : كان أحد أئمة الإسلام ومن يضرب به المثل في الآفاق في حفظ مذهب الشافعي ، رحلت إليه الأئمة من كل جانب ، وكان دينًا ورعًا محتاطًا في المأكل والملبوس ، قال : وكان لا يأكل الأرز لأنه يحتاج إلى ماء كثير [في زراعته] (١) وصاحبه قل ألا يظلم غيره ، تفقه على القاضي الحسين .

وتوفي بمرو في ربيع الآخر سنة أربع وتسعين وأربعمائة ، وكان مولده سنة إحدى أو اثنتين وثلاثين ، وكتابه «الأمالى» أحد أركان الرافعي في النقل كما تقدم إيضاحه في الخطبة ، وقد وقفت عليه .



[أبو بكر] (٢) محمد بن أبي المظفر منصور السمعاني المتقدم قريبًا والد الإمام أبي سعد صاحب « الأنساب » و « الذيل » : المشهورين المتكرر ذكرهما في هذه التراجم ، كان فقيهاً محدثاً حافظاً أديباً واعظاً مبرزاً في الأحاديث جامعاً لأشتات العلوم ، وتلقب بتاج الإسلام وهو لقب والده أيضاً .

قال ابن الصلاح والده أُملى الحافظ أبو بكر اثنين وأربعين إملاءً في ثلاث مجلدات لم يسبق فيما علمنا إلى مثلها .

وقال عبد الغافر الخطيب في « الذيل » : هو الإمام ابن الإمام ابن الإمام ووالد الإمام ، شاب نشأ في عبادة الله تعالى وفي التحصيل من صباه

(١) بياض في أ .

(٢) سقط من أ ، ب والمثبت من (طبقات الإسنوي) .

إلى أن أَرْضَى أباه ، حظى من الأدب والعربية وتميز فيهما نظمًا ونثرًا بأعلى المراتب ، ثم برع في الفقه مستدرًا أخلاقه من أبيه بالغا في المذهب والخلاق أقصى مراميه ، وزاد على أقرانه وأهل عصره بالتبحر في علم الحديث ومعرفة الرجال والأسانيد وحفظ المتن ، وجمعت فيه الخلال الجميلة من الإنصاف والتواضع والتودد ، وأطال في وصفه كثيرا ، وذكره أيضا ولده في « الذيل » وعدد الأماكن التي رحل إليها ، [قال] (١) : وأملى بجامع مرو مائة وأربعين مجلسا في غاية الحسن والفوائد كل من رآها اعترف بأنه لم يسبق إلى مثلها ، وصنف في الحديث تصانيف كثيرة .

ولد سنة ست وستين وأربعمائة ، وتوفي بمرور يوم الجمعة ثاني صفر سنة ست عشرة وخمسمائة عن ثلاث وأربعين سنة ، وله شعر كثير ، قيل إنه غسله قبل موته ، وأن الذي ينسب إليه هو ما كان محفوظا عنه ومنه :

وظبي فوق طرف ظل يرمي بسهم اللحظ قلب الصب طرفه
يؤثر طرفه في القلب ما لا يؤثر في الحصى والترب طرفه
والطرف بكسر الطاء المهملة هو الفرس .

نقل عنه في « الروضة » في موضع واحد وهو في كتاب الجزية فقال : إنه نص على أن دخول الحمام للنساء من غير حاجة مكروه ، وصححه النووي بعد أن نقل في الأصل عن ابن أبي هريرة أنه حرام .

باب الشين المعجمة

باب الشين المعجمة

١٠٩. ابن بنت الشافعي

[ابن بنت الشافعي] (١) أحمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن العباس بن شافع المعروف بابن بنت الشافعي، فهو سبطه وابن عمه، نقل عنه الرافعي في مواضع، منها : في الحيض في الكلام على قولي السحب واللقط .

ومنها : أن الذهاب والإياب في السعي مرة واحدة، وأن مبيت مزدلفة ركن، وغير ذلك .

قال أبو الحسين الرازي : كنيته أبو محمد، قال : وكان واسع العلم جليلاً فاضلاً لم يكن في آل شافع بعد الإمام أجل منه ، وقال العبادي في «طبقاته» : كان أبوه من فقهاء أصحاب الشافعي، وله مناظرات مع المزني وتزوج بابنة الشافعي زينب فأولدها أحمد المذكور ، ويكنى أبا بكر، فتفقه بأبيه ، وروى الكثير عنه عن الشافعي . انتهى .

وذكر المطوعي نحوه أيضاً ولكنه كناه بأبي عبد الرحمن ، وهو المذكور في الحج في الرافعي وفي غالب كتب الأصحاب .

وهذا الخلاف الذي بين المطوعي والرازي قد حكاه النووي في «التهذيب»، ثم قال : والصحيح المعروف ما قاله الرازي، ولم ينقل ما قاله

(١) بياض في ١ .

العبادي من تكنيته بأبي بكر ، وما نقله الرافعي عنه في السعي ومزدلفة قد رأيته في «طبقات العبادي» منقولاً عن أبي عبد الرحمن الشافعي ، وجعله غير ابن بنت الشافعي ، قال : وسمى بالشافعي لأنه تلميذه ، وجعله أيضاً غير أبي عبد الرحمن الشافعي المعروف بالمعتزلي . والله أعلم .

قلت : وهذا الأخير هو أحمد بن يحيى بن عبد العزيز البغدادي ، قال الدارقطني : كان من كبار أصحاب الشافعي الملازمين له ببغداد ، ثم اتبع ابن أبي دؤاد بضم الدال وبالهزمة على اعتقاده العجيب .

١١٠ - القفال الكبير الشاشي

أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل القفال الكبير الشاشي أحد أئمة الإسلام .

قال العبادي في «الطبقات» : هو أفصح الأصحاب قلماً ، وأمكنهم في دقائق العلوم قدماً ، وأسرعهم بياناً ، وأثبتهم جنائاً ، وأعلاهم إسناداً ، وأرفعهم عماداً .

وقال الحليني : هو أعلم من لقيته من علماء عصره .

وقال فيه الحاكم : هو الفقيه الأديب إمام عصره بما وراء النهر ، وأعلمهم بالأصول وأكثرهم رحلة في طلب الحديث .

وقال الشيخ أبو إسحاق : إن مذهب الشافعي فيما وراء النهر انتشر عنه ، وإنه صنف مصنفات كثيرة ليس لأحد مثلها .

وقال ابن عساكر في « تاريخه » : بلغني أنه كان مائلاً عن الاعتدال قائلاً في أول أمره بالاعتزال ثم رجع إلى مذهب الأشعري .

قال السمعاني : ولد بالشاش وهي مدينة وراء النهر سنة إحدى وسبعين ومائتين ، وتوفي بها في ذي الحجة سنة خمس وستين وثلاثمائة ، كذا ذكره في « الأنساب » في ترجمة القفال ، وقال فيه في ترجمة الشاشي وفي كتاب « الذيل » ، بأنه توفي في سنة ست وستين .

وقال الشيخ أبو إسحاق : إنه أخذ عن ابن سريج ، وإنه توفي في سنة ست وثلاثين ، وذكر الرافعي أيضاً في « التذنيب » أنه أخذ عن ابن سريج .

وقال ابن الصلاح : إن ما قاله الشيخ من لقيه ابن سريج ، فالأظهر عندنا خلافه ، وأن ما قاله في وفاته وهم قطعاً ، قال : وقد صرح المطوعي بأنه لم يدرك ابن سريج .

وذكر الحاكم : أنه توفي سنة خمس وستين . انتهى .

نقل عنه الرافعي في مواضع محصورة ، منها : أن الجمع بعذر المرض جائز ، ومنها : في باب العقيدة ، وآخر الباب الثاني من كتاب الإقرار ، وموضعين من أول النكاح ، ومن تصانيفه كتاب « أدب القضاء » ، ومنها « محاسن الشريعة » موضوع لمعان ومناسبات لطيفة ويشتمل على مسائل غريبة وهما قليلا الوجود وعندي لكل منهما نسخة .



بشين معجمة مفتوحة ثم باء موحدة مضمومة مشددة بعدها واو مشددة

مكسورة ، هو محمد بن عمر بن شبوية بسكون الواو بعدها ياء مفتوحة بنقطتين من تحت .

يروى عن أبي عبد الله الفربري صاحب البخاري .

قال ابن خلكان : كان فقيهاً فاضلاً من أهل مرو ، وذكره الرافعي في أوائل النكاح في الكلام على نظر الرجل إلى المرأة ، فإنه حكى وجهين في تحريم النظر إلى شعر المرأة وقُلامتها وغير ذلك من الأجزاء بعد الانفصال ، ثم قال : وأصحهما استمرار التحريم ، وبه أجاب أبو علي الشبوي مفتي مرو ، ومما يحكي أن أبا عبد الله الخُضري سئل عن قلامة المرأة : هل يجوز للرجل الأجنبي النظر إليها ؟ فأطرق الشيخ متفكراً ، وكانت تحته ابنة أبي علي فقالت : سمعت أبي يقول يجوز في قلامة اليد دون قلامة الرجل .

وما ذكرناه من أن أبا علي اسمه محمد هو المعروف الذي ذكره ابن مأكولا في «الإكمال» ، وابن نقطة في «تكملته» وفي كتاب «التقييد» له ، وابن باطيش في «مشتبه النسبة» ، ووقع في [«تاريخ»] ^(١) ابن خلكان «تقليداً للسمعاني في «الأنساب» أن اسمه أحمد وليس كذلك ، فإن ذاك كنيته أبو الهيثم كما ذكره ابن نقطة في «التكملة» ، والحاكم في «تاريخ نيسابور» وغيرهما ورفعوا نسبه فقالوا : أحمد بن عمر بن شبويه ، والظاهر أنه أخوه .

توفي أبو الهيثم قبل أبي علي ، فإنه توفي في سنة خمسين وسبعين وثلاثمائة كما ذكره الحاكم في «تاريخ نيسابور» ، ولم يذكر له رواية عن الفربري ، وأبو علي تأخر عنه ولم أعلم تاريخ وفاته إلا أن ابن نقطة قال : إنه حدث بالبخاري سنة ثمان وسبعين وثلاثمائة ، قال : وكان سماعه له من الفربري سنة ست عشرة .

١١٢. بنت أبي علي الشبوي

المذكور آنفًا ، لم أعلم تاريخ وفاتها فذكرتها بعد أبيها .

١١٣. الشالوسي

أبو بكر، وقيل : أبو عبد الله عبد الكريم بن أحمد بن الحسن الطبري الشالوسي .

قال ابن السمعاني : كان فقيه عصره بآمل ومدرسها ومفتيها وكان واعظًا زاهدًا من بيت الزهد والعلم ، قال : وتوفي سنة خمس وستين وأربعمائة وسمع بالعراق والحجاز ومصر وغيرهما .

والشالوسي نسبة إلى الشالوس قرية بنواحي آمل طبرستان ، وشينها الأولى معجمة ، والثانية مهملة . انتهى كلامه في « الأنساب » .

ووهم النووي في كتابه « التهذيب » فجعلهما معًا مهملتين ، ذكر ذلك في نوع الآباء في فصل أبي بكر .

وأهل المشرق خصوصاً السمعاني أعرف ببلادهم من أهل الشام ، ولا شك أن النووي هنا لم ينظر كلام السمعاني ولا غيره ، ولهذا لم يؤرخ وفاته ولا ذكر شيئًا من حاله .

نقل عنه الرافعي في كتاب الإجارة في الكلام على الاستئجار للقراءة على الميت ، وسيأتي الكلام على المسألة هناك . إن شاء الله تعالى .

١١٤. الشيرازي

الشيخ أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي شيخ الإسلام علماً وعملاً وورعاً وزهداً وتصنيفاً وإملاءً وتلاميذاً واشتغالاً، كانت الطلبة ترحل من الشرق والغرب إليه، والفتاوى تحمل في البر والبحر إلى بين يديه.

قال رحمه الله : لما خرجت في رسالة الخليفة إلى خراسان لم أدخل بلداً ولا قرية إلا وجدت قاضياً أو خطيباً أو مفتياً من تلاميذي، ومع هذا فكان لا يملك شيئاً من الدنيا، بلغ به الفقر حتى كان لا يجد في بعض الأوقات قوتاً ولا لباساً ولم يحج بسبب ذلك، هذا والأمراء والوزراء بين يديه ولو أراد الحج لحملوه على الأعناق، وكان طلق الوجه دائم البشر كثير البسط حسن المجالسة يحفظ كثيراً من الحكايات الحسنة والأشعار، وله شعر حسن ومنه :

سألت الناس عن خل وفي فقالوا ما إلى هذا سبيل

تمسك إن ظفرت بود حرٍ فإن الحر في الدنيا قليل

ولد - رحمه الله - بفيروز آباد - بكسر الفاء - وهي قرية من قرى شیراز في سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة، وقيل في سنة خمس، وقيل سنة ست، ونشأ بها، ثم دخل شیراز سنة عشر، وقرأ الفقه على أبي عبد الله البيضاوي وعلى ابن رامين تلميذي الداركي، ثم دخل البصرة وقرأ على الجزري، ثم دخل بغداد في شوال سنة خمس عشرة وأربعمئة فقرأ الأصول على أبي حاتم القزويني، والفقه على جماعة منهم : أبو علي الزجاجي والقاضي أبو الطيب، كان له ابن استخلفه في حلقة كما سيأتي

في ترجمته، وهو أول من درّس بنظامية بغداد، وستعرفه في ترجمة ابن الصباغ .

توفي - رحمه الله - يوم الأحد، وقيل ليلة الأحد حادي وعشرين جمادى الآخرة ، وقيل : الأولى سنة ست وسبعين وأربعمائة، ودفن من الغد بمقبرة باب أبرز ، قاله النووي في «تهذيبه» .



أبو بكر محمد بن أحمد الشاشي الملقب فخر الإسلام، ولد بميافارقين في شهر المحرم سنة تسع وعشرين وأربعمائة ، وتفقه على قاضيها أبي منصور الطوسي تلميذ الشيخ أبي محمد ، وعلى الكازروني صاحب «الإبانة» ، فلما عزل الطوسي ورجع إلى بلده، دخل بغداد واشتغل على الشيخ أبي إسحاق ولازمه حتى عرف به ، وكان معيد درسه ، وقرأ «الشامل» على ابن الصباغ ، ثم شرحه في عشرين مجلداً وسماه « الشافي » ، ومات وقد بقى منه نحو الخمس ، وشرح أيضاً «المختصر» ، ووقع لي من تصانيفه « المعتمد » و « الحلية » و « الترغيب » و « العمدة » وتصنيفه في المسألة السريجية ، وكان مهيباً وقوراً متواضعاً ورعاً ، وكان يلقب بين الطلبة في حديثه بالجنيد لشدة ورعه .

انتهت إليه رئاسة المذهب بعد شيخه ، ودرس بنظامية بغداد سنة ونصفاً ، ومات يوم السبت خامس وعشرين شوال سنة سبع وخمسمائة، ودفن مع شيخه أبي إسحاق في قبر واحد، قاله ابن الصلاح في « طبقاته » ، وتبعه

النووي وكذلك ابن خلكان إلا أنه قال: دفن إلى جانبه ، نقل عنه الرافعي في أواخر الغسل وفي غيره ، وله شعر حسن ومنه :

لو قيل لي وهجير الصيف متقد وفي فؤادي جوى للحر يضطرم

أهم أحب إليك اليوم تشهدهم أم شربة من زلال الماء قلت : هم

وكان له ولدان فقيهان مناظران عبد الله وأحمد ، وكان أحمد قد أفتى في حياة والده ، توفي عبد الله ببغداد في شهر المحرم سنة ثمان وعشرين وخمسائة ، ودفن إلى جانب والده ، قاله التفليسي ، وتوفي أحمد في السنة التي تليها ، ذكره ابن الصلاح في بعض تعاليقه .

باب الصاد

باب الصاد

١١٦. الصيرفي

أبو بكر محمد بن عبد الله البغدادي المعروف بالصيرفي .
 كان إماماً في الفقه والأصول ، تفقه على ابن سريج وله تصانيف موجودة ،
 منها : « شرح الرسالة » ، كتاب في « الشروط » أحسن فيه كل الإحسان
 ، قال القفال الشاشي : كان الصيرفي أعلم الناس بالأصول بعد الشافعي .
 توفي - رحمه الله - سنة ثنتين وثلاثمائة ، قاله الشيخ أبو إسحاق ، زاد
 الخطيب والنووي وابن خلكان : أنه في يوم الخميس لثمان بقين من شهر
 ربيع الآخر .

نقل عنه الرافعي في الطهارة في مواضع قليلة .

١١٧. الصبغي

أبو بكر أحمد بن إسحاق بن أيوب النيسابوري المعروف بالصبغي -
 بكسر الصاد المهملة وإسكان الباء الموحدة وبالغين المعجمة - كان واسع العلم
 إماماً في الفقه والحديث والأصول ، له تصانيف جليلة ، نقل عنه الرافعي
 مواضع منها : أن الركعة لا تدرك بالركوع ، وله فيها تصنيف .
 وأنه يزيد ركوعاً ثالثاً ورابعاً عند تمادي الخسوف .

ولد في شهر رجب سنة ثمان وخمسين ومائتين ، وتوفي في شعبان سنة ثنتين وأربعين وثلاثمائة ، قاله السمعاني في « الأنساب » ، ونقله عنه النووي في « تهذيبه » .

وكان له ولد فاضل [اسمه عبد الله سمع وحدث ، توفي سنة خمسين وثلاثمائة كما ذكر التفليسي] (١) .

ولهم شخص آخر يقال له أيضاً أبو بكر الصبغي النيسابوري أحد أئمة الشافعية ، توفي في سنة أربع وأربعين وثلاثمائة ، واسمه محمد بن عبد الله ابن محمد .



أبو الحسن أحمد بن محمد الصابوني .

قال النووي في « تهذيبه » : إنه من أصحابنا أصحاب الوجوه ، ولم يزد عليه .

وقال الحاكم في « تاريخه » : كان جدلاً متعصباً للسنة ، ورد نيسابور سنة ثلاثمائة إلا أن الحاكم جعله ابن يوسف ، فيجوز أن يكون ذلك اسم جد من أجداده .

وذكره العبادي في آخر الطبقة المتقدمة على طبقة ابن سريج .

نقل عنه الرافعي في أوائل الباب السادس من كتاب النكاح : أن أم الزوجة لا تحرم إلا بالدخول على البنت كعكسه .

١١٩. الصعلوكي

أبو سهل محمد بن سليمان الحنفي نسباً ثم العجلي الأصفهاني ثم النيسابوري المشهور بالصعلوكي ، الإمام في الفقه والتفسير والحديث والعلوم اللغوية كلها والتصوف ، الشاعر الكاتب حبر زمانه وخير أقرانه .

ولد سنة ست وتسعين ومائتين بأصفهان ، ثم دخل إلى العراق سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة ، وذلك بعد أن تبحر في العلوم ، ثم درس بالبصرة سنين ، ثم استدعى إلى بلدة أصفهان فأقام بها ، وكان عمه الإمام أبو الطيب أحمد مقيماً بنيسابور ، فمات بها سنة سبع وثلاثين وثلاثمائة ، وكان إماماً في الفقه والحديث ، وأضر في آخر عمره ، فلما نُعى إليه وعلم أن أهل أصفهان لا يمكنونه من الخروج عنهم خرج متخفياً فورد نيسابور في رجب من السنة المذكورة على عزم الرجوع إلى أصفهان ، فجلس لعزاء عمه ثلاثة أيام فحضر إليه كل رئيس ومرؤوس وقاضي ومفت من الفريقين .

فلما انقضت الأيام عقدوا له المجلس غداة كل يوم للتدريس ومجلس للنظر والوعظ عشية الأربعاء ، وسأله مشايخ البلد في نقل أهله إليهم وتكرر سؤالهم في ذلك فأجابهم واستقرت به الدار ، وأجمع عليه الموافقون والمخالفون ، ولم يزل كذلك إلى أن توفي بنيسابور ليلة الثلاثاء الخامس عشر من ذي القعدة سنة تسع وستين وثلاثمائة ، وصلى عليه ابنه أبو الطيب سهل الآتي ذكره عقبه ، قاله النووي في « تهذيبه » .

زاد ابن خلكان : أن تقديمه كان بأمر من السلطان ، وأن الصلاة عليه

كانت بميدان الحسين ، وأنه دفن في المجلس الذي كان يدرس فيه .
أخذ رحمه الله عن ابن خزيمة ، ثم عن أبي علي الثقفى وأبي إسحاق
المروزي ، وقال في حقه بعد مفارقتة : إنما ذهبت الفائدة من مجلسنا بعد
خروج أبي سهل .

نقل عنه الرافعي في مواضع كثيرة ، منها : اشتراط النية في إزالة
النجاسة .



والصعلوكي - بضم الصاد - أبو الطيب سهل ابن الإمام أبي سهل
الصعلوكي المتقدم ذكره ، تفقه على أبيه .

قال الشيخ أبو إسحاق : كان فقيهاً أديباً جمع رئاسة الدين والدنيا ، أخذ
عنه فقهاء نيسابور .

وقال الحاكم فيه : الفقيه الأديب مفتي نيسابور وابن مفتيها ، وأكتب من
رأيناه من علمائها وأنظروهم ، تصدر بها للفتوى والتدريس والقضاء ، وتخرج
به جماعة من مدن خراسان كلها ، قال : وبلغني أنه وضع في مجلسه أكثر
من خمسمائة محبرة وقت إملائه عشية الجمعة الثالث والعشرين من المحرم
سنة سبع وثمانين وثلاثمائة ، وكان أبوه يعظمه ، ومن عبارته فيه : سهل
والد . انتهى .

نقل الرافعي عنه وعن والده بأنهما قالوا : إن طلاق السكران لا يقع .
وسئل عن الشطرنج فقال : إذا سلم المال من الخُسران والصلاة عن
النسيان فذلك أنس بين الإخوان ، كتبه سهل بن محمد بن سليمان .

وقد نقل الرافعي بعض هذا اللفظ عن الصعلوكي ولم يبين من هو، والمراد سهل لا أبوه فاعلمه .

توفي - رحمه الله - سنة أربع وأربعمئة ، ورأيت فيما وقفت عليه من تاريخ ابن خلكان أنه توفي في المحرم سنة سبع وثمانين وثلاثمئة ، وكأنه اشتبه عليه تاريخ الإملاء المتقدم ذكره بتاريخ الموت .



القاضي أبو القاسم عبد الواحد بن الحسين بن محمد الصيمري .

قال الشيخ أبو إسحاق : سكن البصرة وحضر مجلس القاضي أبي حامد وتفقه بتلميذه أبي الفياض ، وارتحل الناس إليه من البلاد ، وكان حافظاً للمذهب وحسن التصنيف . انتهى ، وقد تخرج به الماوردي وجماعة .
وقع لي من تصانيفه « الإيضاح » بالياء والضاد المعجمة ، و « الكفاية » و « شرحها » .

ذكره الذهبي في تاريخ سنة خمس وأربعمئة ، وقال : إنه كان موجوداً في [هذا] (١) العصر ، قال : ولا أعلم تاريخ موته .

والصيمري بصاد مهملة مفتوحة ثم ياء ساكنة بعدها ميم مفتوحة ضمها بعضهم .

قال ابن باطيش في « طبقاته » : إنه منسوب إلى الصيمرة ، بلد بين ديار الجبل وخورستان .

وقال ابن الجوزي في « تاريخه » : إنه منسوب إلى صيمر ، وهو نهر من أنهار البصرة عليه عدة قرى .

وقال النووي في «تهذيبه» : إنه الأظهر .
نقل عنه الرافعي في الاستنجا، ثم كرر النقل عنه .

١٢٢. الصيدلاني

[أبو بكر] (١) محمد بن داود بن محمد المروزي المعروف بالصيدلاني نسبة إلى بيع العطر ، وبالدواودي أيضاً نسبة إلى أبيه داود ، ذكره السمعاني في « الأنساب » استطراداً في ترجمة حفيده أبي المظفر سليمان بن داود بن محمد بن داود الصيدلاني الدواودي ، قال : وهو نافلة الإمام أبي بكر الصيدلاني صاحب أبي بكر القفال من أهل مرو، هكذا ذكره في باب الدال فيمن ينسب بالدواودي .

قلت : وله شرح على « المختصر » في جزأين ضخمين ظفر به ابن الرفعة حال شرحه « للوسيط » ، ونقل فيه غالب ما تضمنه ، وقد ظفرت بالنسخة التي كانت له ، وهي نسخة قديمة ، تاريخ فراغ كتابتها سنة إحدى وسبعين وأربعمئة ، وهو بعد موت المصنف بقليل كما تعرفه ، ولما ترجم له الكاتب في أوله ، قال : إنه الشيخ أبو بكر محمد بن داود الدواودي ، وقد سبق من كلام السمعاني أنه المعروف بالصيدلاني ، تلميذ القفال ، فاتضح بحمد الله تعالى حال هذين - الاسمين أعني الصيدلاني - والدواودي ، شارح « المختصر » - وإني لم أر لأحد من أصحابنا المؤلفين في الطبقات تعرضاً إلى شرح حال الصيدلاني ولا للدواودي بالكلية ، حتى اعتقد ابن

(١) بياض في أ .

الرفعة وغيره من شيوخ العصر أنه غيره ، وادعى في «المطلب» في الكلام على دية الجنين أنه متقدم على القفال ، وقد ثبت بطلانه ، ويوضحه أنه قد نقل في شرحه للمختصر عن الشيخ أبي حامد في ثلاث مواضع من كتاب الزكاة، في باب المبادلة بالماشية ، وقد كان هو والقفال متعاصرين ، وبين وفاتهما نحو عشر سنين كما تعرفه في موضعه ، ثم ظفرت له - أعني الصيدلاني المعروف - وأيضاً بالداوودي «بشرح على فروع ابن الحداد» كتبه بعض شيوخنا من أصل مكتوب من خط المصنف ، قرأه كاتبه عليه في سنة ست وثلاثين وأربعمئة ، وهو شرح جليل عزيز الوجود ، رفع الكاتب نسبه كما تقدم ، فقال : أبو بكر محمد ابن داود الصيدلاني .

لم أقف على تاريخ وفاته .

تكرر نقل الرافعي عنه - رحمه الله - تعالى وحيث نقل - أعني الرافعي - عن بعض شروح «المختصر» وأبهمه فالمراد به شرحه المتقدم فاعلمه فإنني قد استقرت نقله وحررته .



أبو نصر عبد السيد بن أبي ظاهر محمد بن عبد الواحد بن محمد البغدادي المعروف بابن الصباغ .

أخذ عن القاضي أبي الطيب وبرع حتى رجحوه في المذهب على الشيخ أبي إسحاق ، وكان خيراً دينا ، درس بالنظامية أول ما فتحت ، وذلك في سنة تسع وخمسين ، ثم عزل بعد عشرين يوماً بالشيخ أبي إسحاق ؛ وذلك لأنها

بنيت لأجل الشيخ فلم يجب إلى ذلك ، وامتنع من الخروج من المسجد الذى يدرس فيه وهو المسجد الذي بدرب الزعفرانى ، وكان الشافعى يدرس فيه فتولاها ابن الصباغ ، ثم ألحوا على الشيخ فأجاب واستمر إلى وفاته ، فلما مات جلس أصحابه للعزاء بالمدرسة المذكورة ، فلما انقضى العزاء فوض مؤيد الملك ابن نظام الملك التدريس إلى صاحب « التتمة » ، فلما بلغ الخبر إياه كتب بإنكار التعجيل وتقديم المتولي على ابن الصباغ ، وقال : كان من الواجب أن تغلق المدرسة لأجل الشيخ سنة وأمر بتفويضها إلى ابن الصباغ فدرس بها سنة ، ثم عمى فتولاها المتولي فحملة أهله على طلبها ، فخرج إلى نظام الملك بأصبهان فأمر بأن يبنى له غيرها ، فعاد من أصبهان ومات بعد ثلاثة أيام من عوده .

قال ابن خلكان : ولد - رحمه الله - سنة أربعمائة ، وتوفى فى يوم الثلاثاء الثالث من جمادى الأولى سنة سبع وسبعين .
قال : وقيل : بل توفي يوم الخميس منتصف شعبان من السنة المذكورة .
زاد غيره عليه ، يقال : دفن يوم الأربعاء بداره ، ثم نقل إلى باب حرب وكان بيته بيت علم ، أبوه وابن أخيه وابن عمه .



الشيخ تقى الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الكردي الشهرزورى ثم الدمشقي المعروف بابن الصلاح .
وكان إماماً فى الفقه والحديث عارفاً بالتفسير والأصول والنحو ورعاً

زاهداً ملازمًا لطريقة السلف الصالح ، لا يمكن أحدًا في دمشق من قراءة المنطق والفلسفة ، والملوك تطيعه في ذلك .

كان والده الصلاح شيخ بلاده ، ففقهه هو عليه في صباه ، ثم ارتحل إلى الموصل ولازم العماد بن يونس جد صاحب « التعجيز » حتى برع وأعاد له ، ورحل إلى بغداد وطاف البلاد ، ثم رحل إلى خراسان وأقام بها مدة ، وأخذ عن مشايخ كثيرة ، ووقف على كتب غريبه وعلق عنها أموراً مهمة وفوائد جمة في أنواع من العلوم بلغت مجلدات كثيرة ، ووقفها بدار الحديث الأشرفية بدمشق وصل إلينا بعضها .

ثم بعد مفارقتة خراسان استوطن دمشق في سنة ثلاثين وستمائة ، وصنف فيها كتبه ، وهو أول من درس بدار الحديث الأشرفية وبالرواحية .

ولد - رحمه الله - سنة سبع وسبعين وخمسمائة ، وتوفى صبح يوم الأربعاء الخامس والعشرين من شهر ربيع الآخر سنة ثلاث وأربعين وستمائة .

قال ابن خلكان : وصلى عليه مرتين في موضعين من البلد ، وشهدهما خلق كثير ، ثم خرج لدفنه نفر يسير نحو العشرة رجع الناس لأن البلد كانت محاصرة من جهة الخوارزمية ، ودفن غربى مقبرة الصوفية .

نقل عنه في « الروضة » في مواضع من كتاب الحج ، ومن كتاب الوقف وغير ذلك .

باب الطاء

باب الطاء

١٢٥. أبو علي الطبري

أبو علي الحسين بن القاسم الطبري مصنف « الإفصاح »، تفقه ببغداد علي ابن أبي هريرة، ودرس [بها] (١) بعده، وصنف في الأصول والجدل والخلاف، وهو أول من صنف في الخلاف المجرد، وكتابه فيه يسمى « المحرر »، وكتابه « الإفصاح » الذي يعرف به هو بالفاء والصاد المهملة، وهو شرح علي « المختصر » متوسط عزيز الوجود وقفت عليه .

مات سنة خمسين وثلاثمائة، قاله الشيخ في « طبقاته »، والنووي في « تهذيبه » .

والطبري نسبة إلى طبرستان - بفتح الباء الموحدة - وهو إقليم متسع مجاور لخراسان، ومدينته أمل بهمة ممدودة وميم مضمومة بعدها لام، وأما الطبري فنسبة إلى طبرية الشام، نقل عنه الرافعي في باب النفاس وفي غيره .

١٢٦. الطرسوسي

[أبو الحسن] (٢) الطرسوسي، ذكره العبادي في طبقة الساوي وأمثاله، وقال : روى عنه أبو الحسين ابن القطان أن الشافعي قال : إذا

(١) سقط من أ .

(٢) سقط من أ .

سمع القاضي البينة على الغائب وحكم عليه فلا يجب تحليفه لأن الغائب إذا رجع حلفه ، وحكاه أيضاً الرافعي عنه .

قلت : وطرسوس بطاء وراء مفتوحة وسينين مهملتين مدينة من عمل الروم على ساحل البحر مما يلي حلب ، فتحها ملك مصر في زماننا بعد استيلاء الأرمن عليها مدة تزيد على أربعمئة سنة .



[أبو إسحاق] ^(١) إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الطوسي أحد الأكابر النظارين ، كانت له ثروة زائدة وجاه وافر ، تفقه على أبي الوليد النيسابوري ، ومات في رجب سنة إحدى عشرة وأربعمئة .
وقال العبادي : إنه تفقه على أبي سهل ، نقل عنه الرافعي : استحباب ركعتين قبل المغرب .

قال السمعاني : طوس اسم لناحية بخراسان تشتمل على مدينتين : إحداهما : الطابران - بطاء مهملة وباء موحدة مفتوحة وراء مهملة - والثانية : نوقان - بنون مضمومة وبالقف والنون - قال : وإنها أكثر من ألف قرية ، وكان فتحها في خلافة - عثمان رضي الله - عنه سنة تسع وعشرين .
وذكر أيضاً ابن الصلاح أن نون نوقان مضمومة .
وقال ابن خلكان : إنها مفتوحة .

١٢٨. الطوسي النوقاني

أبو بكر محمد بن أبي بكر الطوسي النوقاني بنونين تقدم الكلام على ضبط ذلك ، تفقه المذكور بنيسابور على الماسرجسي ، وببغداد على أبي محمد البافي ، وكان إمام أصحاب الشافعي بنيسابور ، له الدرس والأصحاب ومجلس النظر ، وكان ورعاً زاهداً منقبضاً عن الناس ، ترك طلب الجاه والدخول على السلاطين وقبول الولايات ، وكان حسن ، الخلق تفقه به خلق كثير وظهرت بركته عليهم منهم : الأستاذ أبو [القاسم] (١) القشيري .

توفي بنوقان سنة عشرين وأربعمائة ، قاله ابن الصلاح في «طبقاته» .
نقل عنه الرافعي في باب الإجارة فقال : وعن الشيخ أبي بكر الطوسي ترديد جواب في الاستئجار لإعادة الدرس .

وفي الجنايات ، قبل باب اختلاف الجاني ومستحق الدم فقال : ويقال ولو قطع الأئمة العليا من رجل والوسطى من آخر فاقد العليا فاتفقا على وضع الحديد على مفصل الوسطى واستوفيا الأئمتين بقطعة واحدة جاز ، وقد هونا الأمر عليه ، قاله أبو بكر الطوسي . انتهى .

ونقل عنه أيضاً في موضعين آخرين قبل الموضع المذكور في الكلام على القصاص في الباضعة والمتلاحمة ، ونقل أيضاً [عنه] (٢) خامساً في باب قطع الطريق ، فقال : إذا اجتمعت عليه حدود الله تعالى لا يوالي فيها ، وحكى أبو بكر الطوسي وجهاً أنه يوالي إذا كان معها قتل .

(١) بياض في أ .

(٢) سقط من أ .

وسادساً في الشهادات، فقال : إذا جنى عليه جناية توجب القصاص فعفي عنها على مال ، ثم أراد إثباتها بالشاهد واليمين لم يجز في أصح الوجهين، قال : وحكى عن أبي بكر الطوسي طريقة قاطعة به .
وكان له ولد فقيه مدرس صالح يسمى بكرة .



طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري .
قال الشيخ أبو إسحاق : هو شيخنا وأستاذنا ، لم أر ممن رأيت أكمل اجتهاداً وأشد تحقيقاً وأجود نظراً منه .
صنّف التصانيف المشهورة في أنواع من العلوم ، ولازمت مجلسه بضع عشرة سنة ، وسألني أن أجلس في مجلسه للتدريس ففعلت في سنة ثنتين وأربعمئة ، وتوفي عن مائة [سنة] ^(١) وستين ، لم يختل عقله ولا تغير فهمه ، يفتي ويقضي ويحضر المواكب إلى أن مات . انتهى كلام الشيخ ، وقال الخطيب في « تاريخه » : كان ورعاً حسن الخلق ، ولد بآمل طبرستان سنة ثمان وأربعين وثلاثمئة ، وتوفي ببغداد سنة خمسين وأربعمئة ، وتفقه ببلده على الماسرجسي ، وببغداد على الشيخ أبي حامد وغيرهما ، وله تصانيف مشهورة .

(١) بياض في أ .

١٣٠- أبو خلف الطبري

أبو خلف محمد بن عبد الملك بن خلف السلمي - بضم السين - الطبري .

أخذ عن القفال والأستاذ أبي منصور البغدادي .

قال ابن باطيش : مات في حدود سنة سبعين وأربعمائة .

نقل الرافعي عنه : أنه اختار في شرحه « للمفتاح » وجوب الكفارة على من أفطر في رمضان بغير عذر سواء كان بجماع أو غيره .

وشرحه هذا غريب وعندي منه نسخة ، ورأيت ذلك فيه ، وعندي أيضاً نسخة من النوع الفقهي من كتابه « المعين » .

١٣١- أبو الحسن الطيبي

بطاء مكسورة ثم ياء بنقطتين من تحت بعدها باء موحدة ، نسبة إلى بلد يقال لها : الطيب .

نقل عنه الرافعي قبيل كتاب الإمامة في الكلام على قد الملفوف إنه إن كان ملفوفاً على هيئة التكفين فالقول قول القاد ، وإن كان غيرها فالقول قول الولي ، ومن هذه البلدة شخص آخر يقال له : أبو العباس أحمد الطيبي قاضي الطيب ، تفقه على الشيخ أبي إسحاق ، واستشهد بالطيب بعد

الخمسمائة .

نعم لهم آخر يقال له الحسن الطبسي - بالباء الموحدة المفتوحة والسين المهملة - من طبقة الشيخ أبي، حامد ، دخل بغداد .

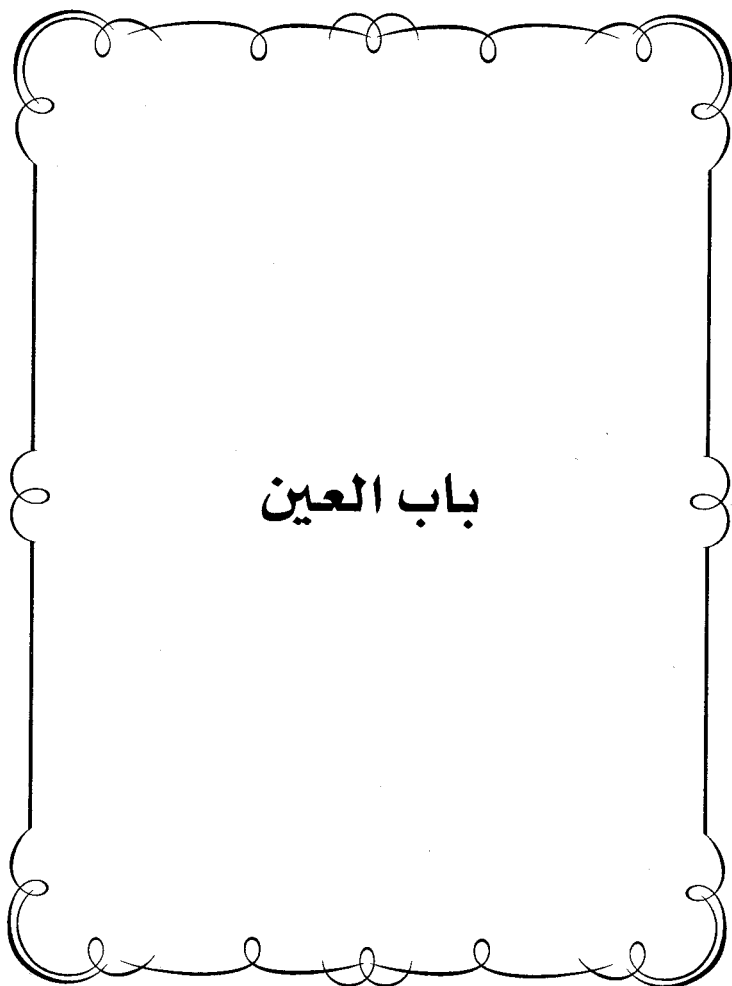
وذكره السمعاني من شيوخ أبي الحسن البوشنجي الداوودي ، وذكره أيضاً الموسوي التفليسي في « طبقاته » فقال : أبو الحسن أحمد بن محمد ابن سهل الطبسي من أصحاب أبي إسحاق المروزي ، سكن نيسابور ودرس بها وحدث ، ثم انصرف إلى الطبسين ومات بها سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة ، فيحتمل أن يكون هذا هو المذكور في الرافعي إلا أن النووي قد ضبطه في « أصل الروضة » بكسر الطاء والباء الموحدة فتبعه عليه .



[الموفق] (١) ابن طاهر شارح « المختصر » للشيخ أبي محمد .

نقل الرافعي عنه في المياه ، ثم فيما بعدها مصرحاً به تارةً ومضيفاً إلى شرحه أخرى ، ومما حكاه عنه : قول أن الجراد من صيد البحر لأنه متولد من روث السمك .

(١) بياض في أ ، وفي ب : أبو بكر ، وفي طبقات الشافعية للإسنوي « الموفق » .



باب العين

١٣٣. ابن عبدان

أبو الفضل عبد الله بن عبدان ، تثنية عبد .

كان شيخ همذان وعالمها ومفتيها ، أخذ عن ابن لال وغيره ، وصنف كتاباً في الفقه سماه « شرائط الأحكام » قليل الوجود عندي منه نسخة ، مات - رحمه الله - في صفر سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة ، قاله ابن الصلاح في « طبقاته » ، نقل عنه الرافعي في مواضع ، منها : حكاية وجه : أنه يستحب ترك القنوت في الصبح لأنه صار شعار المبتدعة .

منها : استحباب القنوت في الوتر في جميع السنة ، ومنها : إنه يجوز الخبز والدقيق والسوبق في الفطرة .

١٣٤. الشريف العمري

[أبو الفتح] (١) ناصر بن الحسين بن محمد المعروف بالشريف

العمري ، من ولد عمر بن الخطاب - رضي الله عنه .

تفقه بمرور على القفال ، وبنيسابور على الزيادي وأبي الطيب الصعلوكي ، ودرس في حياتهما وتفقه به خلق كثير ، وصار عليه مدار الفتوي والتدريس

(١) بياض في أ .

والمناظرة ، وصنف كتباً كثيرة ، وكان فقيراً قانعاً باليسير متواضعاً خيراً .
توفي في نيسابور في ذي القعدة سنة أربع وأربعين وأربعمائة ، ذكره
عبد الغافر في « الذيل » .
نقل عنه الرافعي في مواضع ، منها : في الوتر إن كان منفرداً ، فالفصل
وإلا فالوصل .

١٣٥. أبو الفضل العراقي

ذكره العبادي في طبقة القفال المروزي ، وزاد فقال : إنه نظيره ، ورأيت
في « فتاوى القفال » : أن مسألة تزويج الحاكم كافرة لاولى لها من كافر
يخالفها في الدين كيهودي من وثنية أو مجوسية أو نصرانية قد دارت
بينهما ، وأفتى القفال بالجواز ، كما أنا نقرهم عليه لو فعلوه وترافعوا إلينا ،
وأفتى أبو الفضل المذكور بالمنع .

نقل الرافعي في صلاة العيدين عن العبادي : عنه أنه يجوز للرجال
الجلوس على الحرير كمذهب أبي حنيفة .

١٣٦. العبادي

القاضي أبو عاصم محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن عباد
- بتشديد الباء الموحدة - الهروي المعروف بالعبادي .

قال السمعاني في « الأنساب » : كان إماماً فقيهاً مناظراً دقيق النظر سمع الكثير وتفقه وصنف . انتهى .

ومن تصانيفه « المبسوط » و « الهادي » و « كتاب المياه » و « كتاب الأطعمة » و « الزيادات » و « زيادات الزيادات » ، و « الزيادات على زيادات الزيادات » و « طبقات الفقهاء » ، وهو الذي تكرر النقل عنه في هذا الكتاب و « أدب القضاء » ، وقد وقفت على الخمسة الأخيرة .

أخذ - رحمه الله - عن أبي طاهر الزيادي ، كما حكاه عنه الرافعي في أوائل الجنايات فقال : وحكى أبو عاصم العبادي عن شيخه الأستاذ أبي طاهر عن شيخه الأستاذ أبي الوليد عن شيخه عثمان بن سريج : أنه لا قصاص على المكره - أي بكسر الراء - .

مات - رحمه الله - في شوال سنة ثمان وخمسين وأربعمائة عن ثلاث وثمانين سنة ، نقله النووي في « تهذيبه » ، وابن خلكان في « تاريخه » ، وستقف على ترجمة ولده أبي الحسن إن شاء الله تعالى .

نقل عنه الرافعي في التيمم ، ثم كرر النقل عنه .



أبو الحسن على بن سعيد بن عبد الرحمن العبدري من بني عبد الدار تفقه على الشيخ أبي إسحاق الشيرازي ، وصنف كتاباً سماه « الكفاية » .

قال ابن السمعاني : وبرع في الفقه وصار أحد الأئمة الوجهين ، وكان جميل الطريقة ، جميل الأثر ، سمع من الماوردي وغيره .

توفي ببغداد سنة ثلاث وتسعين وأربعمائة .

نقل عنه في « الروضة » في ثلاثة مواضع :

أحدها : القطع بتحريم ضبة الذهب .

والثاني : تصحيح عدم نبش الميت إذا بلغ مال نفسه .

الثالث : أنه ذهب إلى أن الأضحية لا يؤمر بها الحاج بمنى ، ثم رد عليه النووي في الثالث .

١٣٨. أبو الحسن العبادي

ابن الأستاذ أبي عاصم السابق ذكره قريباً ، مصنف كتاب « الرقم » ، كان من كبار الخراسانيين .

توفي في جمادي سنة خمس وتسعين وأربعمائة وله ثمانون سنة ، قاله النووي في « تهذيبه » .

نقل عنه الرافعي في التيمم ، ثم كرر النقل عنه .

١٣٩. الطبري صاحب « العدة »

أبو عبد الله الحسين بن علي الطبري المعروف بصاحب « العدة » ، وبإمام الحرمين أيضاً ، تقدمت ترجمته مستوفاة في حرف الراء في ترجمة أبي المكارم الروياني صاحب « العدة » فراجعها .

وكان له ولد يقال له : أبو محمد عبد الرحمن ، ولد ببغداد سنة ثلاث وستين وأربعمائة ، وأخذ عن الشيخ أبي إسحاق ، وتفقه على أبيه وتولى النظامية مرات ، وبذل في مقابلة توليتها أموالاً عظيمة [لو] (١) أراد أن يبني بها مدرسة لأمكن .

توفي سنة إحدى وثلاثين وخمسمائة بخوارزم ، نقله التفليسي عن الحافظين : السمعاني ، وابن عساكر .



[قاضي القضاة] (٢) شرف الدين أبو سعد عبد الله بن محمد بن هبة الله بن علي بن المطهر بن أبي عصرون بن أبي السري التميمي الحديثي الموصلية .

تفقه أولاً على القاضي المرتضي بن الشهرزوري ، وأبي عبد الله بن الحسين بن خميس الموصلية ، ثم توجه إلى واسط ، وأخذ عن الفارقي الآتي ذكره ، وبرع عليه ، ثم رحل إلى بغداد ، فعلق عن أسعد الميهني ، وقرأ الأصول على ابن برهان السابق ذكره ، وقرأ بها النحو والقراءات العشر وسمع الحديث ، وعاد إلى بلده الموصل بعلم كثير ، فدرس بها في سنة ثلاث وعشرين وخمسمائة ، ثم أقام بسنجار مدةً ، ودخل حلب في سنة خمس وأربعين ، ودرس بها وأقبل عليه ملكها الملك العادل نور الدين ، فلما انتقل إلى دمشق في سنة تسع وأربعين ، استصحبه معه وولاه تدريس الغزالية ونظر الأوقاف ، ثم ارتحل إلى حلب وولى قضاء سنجان وحران وديار ربيعة ،

(١) سقط من أ .

(٢) بياض في أ .

وتفقه عليه هناك جماعة ثم عاد إلى دمشق سنة سبعين في دولة الملك الناصر صلاح الدين فولاه القضاء بها ، ثم عمي في سنة سبع وسبعين ، وصنف جزءاً في « ولاية القضاء للأعمى » ، فولى السلطان ولده ، ولم يعزل الوالد جبراً له ، وبني له نور الدين مدرسة بحلب وأخرى بدمشق وبها قبره .

وله مصنفات عندي منها : « الانتصار » في ثلاث مجلدات كبار ، و« المرشد » في جزئين ، و« فوائد المذهب » في جزأين أيضاً ، و « التنبيه » في جزء واحد وعليه خطه بقراءة بعض أصحابه عليه ، وهو دون تنبيه الشيخ أبي إسحاق وله شعر حسن ومنه :

كل جمع إلى الشتات يصير أي صفو ما شابهه تكدير
أنت في اللهو والأمان مقيم والمنايا في كل وقت تسير
يك يا نفس اخلصي إن ربي بكل ما أخفيه بصير
وله أيضاً :

أأمل أن أحيا وفي كل ساعة تمر بي الموتى تهز نعوشها
وما أنا إلا منهم غير أن لي بقايا ليال في الزمان أعيشها
وقال ابن الصلاح في « طبقاته » : كان من أفقه أهل عصره وإليه المنتهى في الفتوى والأحكام ، وتفقه به خلق كثير .

ولد في شهر ربيع الأول سنة ثلاث وتسعين وأربعمائة ، وتوفي في شهر رمضان سنة خمس وثمانين وخمسمائة . انتهى كلامه .

ورأيت في « تاريخ بغداد » لابن الديلمي نقلا عن القاسم ولد الحافظ أبي القاسم ابن عساكر : أنه ولد سنة ثنتين وتسعين ، ونقل عنه في

«الروضة» في باب العارية فقط ، وعبر عنه بصاحب « الانتصار » .



١٤١. العجلي

- [محب] ^(١) الدين أبو الفتوح أسعد - بهمزة ثم سين ساكنة - بن محمود بن خلف العجلي الأصفهاني ، مصنف « التعليق على الوسيط » و«الوجيز» «وتمة التتمة» وقفت عليهما .

كان فقيهاً مكثراً في الرواية زاهداً ورعاً يأكل من كسب يده يكتب ويبيع ما يتقوت به لا غير، وكان عليه المعتمد بأصبهان في الفتوى، وكان يعظ ثم ترك الوعظ، وصنف في ذلك كتاباً سماه « آفات الوعاظ » .

ولد بأصبهان في سنة خمس عشرة وخمسمائة ، وتوفي بها في ليلة الخميس الثاني والعشرين من صفر سنة ستمائة، قاله ابن خلكان في «تاريخه» .

ذكره الرافعي في الطلاق والكلام على المسألة السريجية، فإنه استدل على بطلان الدور بوجهين، فذكر الأول، ثم قال : والثاني قال الشيخ الإمام أبو الفتوح العجلي تصحيح الدور يلزم منه المحال، هذه عبارة الرافعي في حقه ولم ينقل عن أحد أقرب زمناً إليه منه ، فإن الرافعي قد أكمل كتابه المذكور بعد وفاة العجلي بثنتي عشرة سنة فحين نقل الرافعي عنه في كتاب الطلاق ما نقل يكون العجلي إما حياً وإما قريب عهد بحياة .

وللأصحاب آخر يعرف بالعجلي واسمه سعد - بسين مفتوحة - وكنيته

(١) في «طبقات الشافعية» للمصنف : منتخب .

أبو منصور ، كان عالماً نظاراً زاهداً هيوياً ، مات بهمذان سنة أربع وتسعين وأربعمائة .

١٤٢ . الشيخ عز الدين ابن عبد السلام

الشيخ عز الدين بن عبد العزيز بن عبد السلام السلمي الدمشقي ثم المصري ، الملقب بسلطان العلماء ، والملقب له هو الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد .

كان - رحمه الله - شيخ الإسلام علماً وعملاً وورعاً وزهداً وتصانيفاً وتلاميذاً أمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر يهين الملوك فمن دونهم ، ويغلظ عليهم القول ، أغلظ يوماً على الملك الصالح بمصر فلما خرج قيل له : ألم تخف من إذائته لك ؟ فقال : استحضرت عظمة الله فصار قدامى أحقر من قط .

وكتب إليه السلطان بالإغلاظ عليه في حادثة وقعت ، فأجاب عن كتابه بكتاب غريب ، ذكر في آخره : وبعد هذا فإننا نزعماً أنا من جملة حزب الله وأنصار دينه وجنده ، وكل جندي لا يخاطر بنفسه فليس بجندي .

ولد بدمشق سنة سبع أو ثمان وسبعين وخمسمائة ، وقرأ الفقه على الشيخ فخر الدين ابن عساكر ، والأصول على السيف الآمدي ، وولى خطابة دمشق فحط على سلطانها في الخطبة لأمر جرى منه فحصل له تشويش انتقل بسببه إلى مصر ، وصحبه الشيخ محمد بن الحاجب فتلقيه

سلطان الكرك وسأله الإقامة عنده فقال : هذه قليلة على [علمي]^(١) وقصدي نشره، فتلقيه الملك الصالح سلطان مصر وأكرمه واحترمه وولاه خطابة الجامع العتيق بمصر والقضاء بها مع الوجه القبلي، قام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على عادته وأزيد، ثم ترك ذلك واستقر بتدريس الصالحية عند فراغ عمارتها، وكان الحافظ زكي الدين مدرساً بالكاملية، فامتنع من الفتوى مع وجوده، وكان كل منهما يأتي إلى مجلس الآخر .

وأخذ التفسير في درسه، وهو أول من أخذه في الدرس، ولم يزل بالصالحية مقيماً إلى أن توفي بها في عشر جمادي الأولى سنة ستين وستمئة، ولما بلغ السلطان خبر وفاته قال : لم يستقر ملكي إلا الساعة، فإنه لو أمر الناس في شأني بما أراد لبادروا إلى امتثال أمره .

ونزل الملك الظاهر في جنازته، ودفن في آخر القرافة بعيداً عن الموتى واتصلت المقابر الآن به .

ذكره في «الروضة» في كتاب «السير» خاصة، فنقل عنه: أن المصافحة بعد الصبح والعصر بدعة مباحة .

باب الغين

باب الغين

١٤٣. الغزالي

الإمام حجة الإسلام زين الدين أبو حامد محمد بن محمد الطوسي الغزالي ، ولد بطوس سنة خمسين وأربعمائة ، وكان والده يغزل الصوف ويبيعه في حانوته ، فلما احتضر أوصى به وبأخيه أحمد إلى صديق له صوفي صالح فعلمهما الخط وأدبهما ، ثم نفذ ما خلفه أبوهما ، وتعذر عليهما القوت فقال : أرى لكما أن تلجأ إلى المدرسة .

قال الغزالي : فصرنا إلى المدرسة نطلب الفقه لتحصيل القوت فاشتغل بها مدة ، ثم ارتحل إلى أبي نصر الإسماعيلي بجرحان ، ثم إلى إمام الحرمين بنيسابور فاشتغل عليه ولازمه حتى صار أنظر أهل زمانه ، وجلس للإقراء في حياة إمامه وصنف ، وكان الإمام في الظاهر يظهر التبجح به وفي الباطن عنده منه شيء لما يصدر عنه من سرعة العبارة وقوة الطبع .

وينسب إليه تصنيفان ليسا له بل وضعاه عليه وهما : « السر المكتوم » ، « المضمون به على غير أهله » ، وينسب إليه أيضاً شعر ، فمن ذلك ما نسبته إليه ابن السمعاني في « الذيل » ، والعماد الأصبهاني في « الخريدة » .

حلت عقارب صُدغُه في خده قمرأ فجَل به عن التشييه

ولقد عهدناه يحل ببرجها فمن العجائب كيف حلت فيه

وأُسند العماد له أيضاً :

هبنى صبوت كما ترون بزعمكم وحظيت منه بلثم خد أزهر
إني اعتزلت فلا تلوموا أنه أضحى يقابلني بوجه أشعري

فلما مات إمامه خرج إلى المعسكر وحضر مجلس نظام الملك، وكان مجلسه محط رحال العلماء، ومقصد الأئمة [والنصحاء] (١)، فوقع للغزالي أمور تقتضي علو شأنه من ملاقة الأئمة ومجازاة الخصوم اللد، ومناظرة الفحول، ومناطحة الكبار، فأقبل عليه نظام الملك وحل منه محلاً عظيماً فعظمت منزلته، وطار اسمه في الآفاق، وندب للتدريس بنظامية بغداد سنة أربع وثمانين فقدمها في تجميل كبير وتلقاه الناس ونفذت كلمته، وعظمت حشمته حتى غلبت على حشمة الأمراء والوزراء، وضربت به الأمثال وشدت إليه الرحال إلى أن شرفت نفسه عن رذائل الدنيا فرفضها وأطرحها، وأقبل على العبادة والسياسة، فخرج إلى الحجاز في سنة ثمان وثمانين فحج ورجع إلى دمشق واستوطنها عشر سنين بمنارة الجامع، وصنف فيها كتاباً يقال: إن «الإحياء» منها، ثم صار إلى القدس والإسكندرية، ثم عاد إلى وطنه بطوس مقبلاً على التصنيف والعبادة، وملازمة التلاوة ونشر العلم، وعدم مخالطة الناس.

ثم إن الوزير فخر الملك بن نظام الملك حضر إليه وخطبه إلى نظامية نيسابور وألح عليه كل الإلحاح فأجاب إلى ذلك، وأقام عليه مدة، ثم تركه وعاد إلى وطنه على ما كان عليه، وابتنى إلى جواره خانكة للصوفية، ومدرسة للمشتغلين، ولزم الانقطاع ووظف أوقاته على وظائف الخير بحيث لا تمضي لحظة منها إلا في طاعة من التلاوة والتدريس والنظر في الأحاديث، خصوصاً البخاري، وإدامة الصيام والتهجد ومجالسة أهل

(١) في ب: الفصحاء.

القلوب إلى أن انتقل إلى - رحمة الله - تعالى وهو قطب الوجود والبركة الشاملة لكل موجود، وروح خلاصة أهل الإيمان ، والطريق الموصلة إلى رضي الرحمن، يتقرب إلى الله تعالى به كل صديق، ولا يبغضه إلا ملحد أو زنديق ، قد انفرد في ذلك العصر عن أعلام الزمان كما انفرد في هذا الباب فلم يترجم فيه معه الإنسان .

وكانت وفاته بطوس صبيحة يوم الإثنين رابع عشر جمادي الآخرة سنة خمس وخمسمائة، وعمره خمس وخمسون سنة، ذكره ابن الصلاح في «طبقاته» ناقلاً لهذا التاريخ ولأكثر ما سبق عن رفيقه عبد الغافر الفارسي في «الذيل» .

وكان أخوه عالماً صالحاً واعظاً غلب عليه علم التصوف والخلوة ، توفي بقزوين في حدود سنة عشرين وأربعمائة .

وكان لهما عم من كبار الأئمة ، أشار إليه الشيخ أبو إسحاق في «الطبقات» فقال : وبخراسان وفيما وراء النهر من أصحابنا [خلق] (١) كثير كالأودني وعدد جماعة، ثم قال : والغزالي وأبي محمد الجويني وغيرهم ممن لم يحضرني تاريخ موتهم هذه عبارته ، [فعلمنا] (٢) ، أنه يريد غير صاحب «الوسيط» ، لأن وفاته تأخرت عن الشيخ بنحو ثلاثين سنة .

وذكره السمعاني في كتاب «الأنساب» في ترجمة الزاهد أبي علي الفارمذي فقال : إنه تفقه على أبي حامد الغزالي الكبير، وبسط ابن الصلاح في « فوائده رحلته » حاله فقال : هو أحمد بن محمد، وكنيته أيضاً أبو حامد، تفقه على الزيايدي، واشتهر حتى أذعن له فقهاء الفريقين، وأقر

(١) سقط من أ .

(٢) سقط من أ .

بفضله فضلاء المشرقين والمغربين ، وهو عم الغزالي صاحب «الوسيط» ،
توفي بطبران طوس سنة خمس وثلاثين وأربعمائة هذا حاصل كلامه .

قال ابن خلكان : وعادة أهل خوارزم وجرجان ينسبون إلى القصار
فيقولون القصاري ونحوه فنسبوا إلى الغزال فقالوا : الغزالي .

باب الفاء

باب الفاء

١٤٤. أبو بكر الفارسي

أبو بكر أحمد بن الحسين بن سهل الفارسي ، وهو صاحب « عيون المسائل » في نصوص الشافعي ، وهو كتاب جليل على ما شهد به الأئمة الذين وقفوا عليه ، تفقه على ابن سريج .

نقل الرافعي عنه في أول صفة الوضوء ، ثم تكرر نقله عنه ، ومما نقله عنه شاذاً : أن العشاء يخرج وقتها بخروج وقت الاختيار .

مات في حدود سنة خمسين وثلاثمائة .

[ولهم آخر] (١) : يقال له أبو بكر الفارسي محمد بن أحمد بن علي ، شيخ الشافعية في زمنه ، تولى قضاء بلاد فارس ، وأقام ببخارى ثم نيسابور إلى أن مات بها في سنة إحدى وستين وثلاثمائة ، قاله الحاكم في « تاريخه » .

ولهم آخر يقال له : أبو بكر الفارسي البيضاوي ، وهو محمد بن أحمد ابن العباس يعرف بالشافعي ، له كتاب « الأدلة في تعليل مسائل التبصرة » .

(١) بياض في أ .

١٤٥. أحمد بن ميمون الفارسي

أبو محمد أحمد بن ميمون الفارسي .

ذكره العبادي في « الطبقات » ، ونقل عنه : أن السيد إذا سلم الأمة ليلاً ولم يسلمها نهاراً تجب لها نصف النفقة ، ونقل الرافعي أيضاً ذلك عنه ، ونقل - أعني الرافعي - عنه أيضاً : أن في موضحة الوجه أكثر الأمرين من خمس من الإبل والحكومة .

١٤٦. الفوراني

أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن فوران - بضم الفاء - المروزي الفوراني .

تفقه على القفال وبرع حتى صار شيخ الشافعية بمرور ، وصنف « الإبانة » وهو معروف كثير الوجود ، « والعمد » وهو غريب عزيز الوجود ، وعندني به نسخة .

أخذ عنه جماعة ، منهم : المتولي ، وقد أثنى عليه في « التتمة » ومدحه وأطنب فيه ، وسمي كتابه « بالتتمة » ، لأنه تتمة « الإبانة » وشرح لها وتفرع عليها .

وأما الإمام : فكان ينقصه ، لأنه قدم نيسابور حين بلغه موت الشيخ أبي محمد لقصد الجلوس مكانه للتدريس والإفتاء ، لأنها في جمع العلماء أعظم

من مرو ، فاجتمع إلى الإمام أصحاب والده فأجلسوه في موضعه ، وكان إذ ذاك شاباً ، فأظهر الفوراني أنه جاء لقصد التعزية ، وجلس للأخذ عنه أياماً يسيرة وحضر عنده الإمام فلم ينصفه ، ثم انصرف إلى مرو وتوفي بها .

قال النووي في « تهذيبه » و « طبقاته » في شهر رمضان سنة إحدى وستين وأربعمائة . وحيث قال الإمام وفي بعض التصانيف ، أو قال بعض المصنفين : فمراده الفوراني ، وكذلك حيث قال في « البحر » : قال بعض أصحابنا بخراسان .



أبو على الحسن بن إبراهيم الفارقي :

ولد بميفارقين عاشر ربيع الأول سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة ، وتفقه بها على الكازروني ، فلما توفي رحل إلى بغداد ، فأخذ عن الشيخ أبي إسحاق ولازمه وسمع عليه كتاب « المذهب » وحفظه ، ولازم ابن الصباغ أيضاً وحفظ كتابه « الشامل » ، قال ابن السمعاني : وكان يكرر عليها دائماً ويقرأ من الماضي كل ليلة ربع أحد الكتابين ، وكان إماماً ورعاً قائماً في الحق مشهوراً بالذكاء ، أملي شيئاً على المذهب يسمى « الفوائد » ، نقله عنه ابن أبي عصرون وهو في جزأين متوسطين عندي منه نسخة .

تولى قضاء واسط ، وسكنها إلى حين وفاته بها في يوم الأربعاء الثاني والعشرين من شهر المحرم سنة ثمان وعشرين وخمسمائة عن خمس وتسعين سنة ، ودفن في مدرسته ، كذا قاله ابن خلكان .

وذكر السمعاني نحوه .

نقل عنه في «الروضة» خاصة في كتاب الشفعة فقط فقال : إنه صحح عدم خيار المجلس للشفيع ، ومن أصحابنا آخر يقال له : الفارقي وهو أبو الغنائم محمد بن الفرّج السلمي ، كان فقيهاً فاضلاً ديناً ورعاً ، تفقه أيضاً على الشيخ أبي إسحاق ، وتوفي يوم الخميس سنة اثنتين وتسعين وأربعمائة .
ولما نقل النووي عن الفارقي ما نقلناه عنه لم يصرح بأنه أبو على إلا أنه صرح في « تهذيبه » بأنه هو ، ذكر ذلك في نوع الأنساب وفي نوع الآباء ، ولو لم يصرح بذلك لكان هو المراد بلا شك ، لأنه أشهر ، ويصرح بالنقل عنه في مواضع .



القاضي أبو الفتوح ، ويعرف بابن أبي عقامة أيضاً ، هو عبد الله بن محمد بن على بن أبي عقامة - بفتح العين المهملة وبالقاف - التغلبي الربعي البغدادي ثم اليميني .

قرأ على جده أبي الحسن على ، وعلى الشيخ أبي الغنائم الفارقي المذكور قبل هذه الترجمة بأسطر ، وقرأ أبو الغنائم على الشيخ أبي حامد الإسفراييني .

قلت . كذا ذكره [الفقيه العالم عمر بن على بن سمرة الجعدي اليميني في كتاب « طبقات فقهاء اليمن ورؤساء الزمن »] (١) : والفقيه العالم

الصالح أبو محمد عبد الله بن فضل الزيادي اليمني .

والمعروف أن الفارقي المذكور إنما أخذ عن الشيخ أبي إسحاق كما [يأتي]^(١) قريباً في ترجمته ، ولأبي الفتوح المذكور أولاد وأحفاد أئمة فضلاء ، انتفع به كثير من علماء اليمن ، منهم : القلعي صاحب «احترازات المذهب» فإنه أخذ عن ولد ولده عن أبيه عن جده أبي الفتوح ، والقلعي هذا منسوب إلى قلعة بلدة بالقرب من ظفار الحيوطي من بلاد اليمن ، قال ابن سمرة : وفضائل بني أبي عقامة مشهورة ، وهم الذين نشر الله بهم مذهب الشافعي في تهامة ، وقدمائهم جهروا بالبسملة في الجمعة والجماعات . ونسبهم في بني الأرقم من تغلب بن ربيعة ، وقال النووي : هو من فضلاء أصحابنا المتأخرين ، له مصنفات حسنة من أغربها وأتقنها كتاب «الختائي» جاء في مجلد لطيف فيه نفائس حسنة ، ولم يسبق إلى تصنيف مثله . انتهى كلامه ، وتصنيفه المذكور قليل الوجود وعندي له نسخة ، وصاحب «البيان» ينقل عنه كثيراً .

ونقل عنه الرافعي بواسطة «البيان» في كتاب الديات في الكلام على قطع حلمة المرأة ، وفي غيره أيضاً .

ونقل عنه النووي من «زوائده» في أوائل النكاح في الكلام على ما إذا عقده بشهادة خثنين ثم بانا رجلين .
لم أقف للمذكور على تاريخ وفاة .

(١) في أ . سبق .

١٤٩. الفاشاني

[أبو الفضل عبد الرحمن بن عبد الملك بن علي الفاشاني ، من قرية يقال لها فاشان - بالفاء والشين المعجمة - ، ويقال أيضاً : بالباء الموحدة .

قال السمعاني في « معجم شيوخه » : خرج من فاشان جماعة من العلماء قديماً وحديثاً ، فذكر جماعة ثم قال : ومنهم أبو الفضل وساق نسبه كما ذكرناه .

وقال : سمع الحاكم أبا عمر محمد بن عبد العزيز القنطري ، وسمع منه الحافظ أبو القاسم هبة الله الشيرازي . ولم يؤرخ وفاته .

واعلم أن فاشان بالباء الموحدة قرية من قرى هراة أيضاً فتفتن له [١] . نقل عنه الرافعي في مواضع ، منها : في القديم أن الزوج لا يرجع في نصف الصداق إذا طلق قبل الدخول إلا بقضاء القاضي ، وفاشان بالفاء والشين المعجمة مدينة قريبة من هراة .

١٥٠. الإمام فخر الدين الرازي

الإمام فخر الدين محمد بن عمر بن حسن القرشي التيمي البكري الطبري الأصل الرازي المولد، إمام وقته في العلوم العقلية ، وأحد الأئمة

(١) سقط من أ .

في العلوم الشرعية، كان والده من تلامذة البغوي فاشتغل هو - أعني الإمام - أولاً عليه ، فلما مات والده رحل إلى الكمال السمناني ، واشتغل عليه ، ثم عاد إلى الري فاشتغل على المجد الجيلي ، وبرع في العلوم حتى رحل إليه الناس من الأقطار ولقبوه بشيخ الإسلام .

وصنف تصانيفه المشهورة في كل علم ، وشرح « الوجيز » للغزالي ولم يكمل ، وكان يمشي في خدمته نحو ثلاثمائة تلميذ ، وله مجلس وعظ حضره الخاص والعام ، ويلحقه فيه حال ووجد وكان - رحمه الله - قد حصلت له ثروة ظاهرة ، ونعمة تضاهي نعمة الملوك ، وعظم شأنه حتى أن الملك خوارزم شاه يأتي إلى بابه وإلى مجلس وعظه .

ولد بالري خامس وعشرين شهر رمضان سنة أربع وأربعين ، [وقيل ثلاث وأربعين] (١) وخمسمائة ، وتوفي بهراة في يوم الإثنين يوم عيد الفطر سنة ست وستمائة ودفن آخر النهار في جبل قريب من هراة ، قاله ابن خلكان في « تاريخه » .

نقل عنه في « الروضة » في موضع واحد ، وهو في القضاء في الكلام على ما إذا تغير اجتهاد المفتي .

وكان له شعر جيد ومنه :

نهاية أقدام العقول عقال	وأكثر سعي العالمين ضلال
وأرواحنا في وحشة من جسمنا	وحاصل دنيانا أذي ووبال
وكم قد رأينا من رجال ودولة	فبادوا جميعاً مسرعين وزالوا
وكم من جبال قد علت شرفاتها	رجال فزالوا والجبال جبال

باب القاف

باب القاف

١٥١. القزويني

أبو القاسم عبد الله بن محمد بن جعفر القزويني ، سكن مصر وأخذ عن يونس بن عبد الأعلى والربيع بن سليمان المرادي ، وكانت له حلقة للاشتغال بمصر وللرواية ، وكان قبل قدومه إلى مصر ينوب في الحكم بدمشق ثم تولى قضاء الرملة ، وكان محموداً فيما يتولاه ، إلا أنه خلط في آخر عمره فتركوه .

توفي سنة خمس عشرة وثلاثمائة .

ذكره ابن يونس في « تاريخ مصر » ، وابن عساكر في « تاريخ الشام » . نقل عنه الرافعي في الجنايات في أوائل كتاب موجبات الضمان ، فقال : وفي كتاب القاضي ابن كج : أن أبا حفص بن الوكيل وعبد الله بن محمد القزويني أثبتا للشافعي - رضي الله عنه - قولاً بوجوب جميع الضمان فيما إذا ضرب الشارب زيادةً على الأربعين ، وقزوين بقاف مفتوحة مدينة في عراق العجم عند قلاع الإسماعيلية .

١٥٢. ابن القاص

أبو العباس أحمد بن [أبي] (١) أحمد الطبري المعروف بابن القاص - بالقاف والصاد المهملة - تفقه على ابن سريج وتفقه عليه أهل طبرستان .
توفي ، بطرسوس سنة خمس وثلاثين وثلثمائة .

قال ابن السمعاني : والقاص هو الذي يعظ ويذكر القصص ، وعُرف أبوه بالقاص ، لأنه دخل بلاد الديلم وقص على الناس الأخبار المرغوبة في الجهاد، ثم دخل بلاد الروم غازياً، فبينما هو يقص لحقه وجدٌ وغشيه فمات - رحمه الله - تعالى ، قاله النووى في « تهذيبه » .

وقال ابن خلكان : إن صاحب الترجمة وهو أبو العباس هو الذي مات في حالة الوعظ من الوجد والغشية ، وله تصانيف عندي من كل منها نسخة وهي « التلخيص » و « المفتاح » و « أدب القضاء » وكتاب « دلائل القبلة » وأكثره تاريخ وحكايات عن أحوال الأرض وعجائبها ، وتصنيفه في « إحرام المرأة » ، وتصنيفه في الكلام على قوله عليه الصلاة والسلام : « يا أبا عمير ما فعل النغير » ، وطرسوس تقدم ضبطها .

(١) بياض في أ .

١٥٣. ابن القطان

[أبو الحسن] (١) أحمد بن محمد بن أحمد البغدادي المعروف بابن القطان آخر أصحاب ابن سريج وفاة ، أخذ عنه علماء بغداد ، ومات بها في جمادي الأولى سنة تسع وخمسين وثلاثمائة ، وله مصنفات في أصول الفقه وفروعه ، قاله الخطيب وغيره ، وتبعهم النووي في «تهذيبه» .

١٥٤. القفال

[أبو بكر] (٢) عبد الله بن أحمد بن عبد الله المروزي المعروف بالقفال ، وهو شيخ المراوزة ، كان في ابتداء أمره يعمل الأقفال وبرع في صناعتها حتى عمل قفلاً بمفتاحه وزنه أربع حبات ، فلما أتى عليه ثلاثون سنة اشتغل بالفقه حتى صار منه ما صار .

قال أبو بكر بن السمعاني في «أماله» : كان وحيد زمانه فقهياً وحفظاً وزهداً وورعاً ، وله في الفقه وغيره من الآثار ما ليس لغيره ، رحلت إليه الطلبة من البلاد فتخرجوا به وصاروا أئمة . انتهى .

وقال الشيخ أبو محمد : أخرج القفال يده فإذا على ظهر كفه آثار ، فقال : هذا من آثار عملي في ابتداء شببتي ، قال القاضي الحسين : كان

(١) سقط من أ .

(٢) ياض في أ .

القفال في كثير من الأوقات في الدرس يقع عليه البكاء ، ثم يرفع رأسه ويقول: ما أغفلنا عما يراد بنا ، أخذ - رحمه الله - عن جماعة ، ولكن تخرج بأبي زيد المروزي ، وتوفي في جمادي الآخرة سنة سبع عشرة وأربعمائة وعمره تسعون سنة ، شرح « التلخيص » و « الفروع » وهما قليلان بأيدي الناس وقد ظفرت بهما .

١٥٥ . أبو عبد الرحمن القزاز

أبو عبد الرحمن القزاز - بقاف وزاين معجمتين - السمرقندي . ذكره الرافعي في أوائل الباب الثاني من أركان الطلاق فقال : نقل أبو الحسن العبادي عنه : أنه روي عن القديم أن « الفراق » و « السراح » كاتبان .
لم أقف على تاريخ وفاته .

١٥٦ . القيصري

بقاف مفتوحة بعدها ياء مشناة من تحت ساكنة ثم صاد مهملة ، كذا ضبطه ابن الصلاح في القطعة التي شرحها من أوائل « المهذب » ، وقال : إنه من كبار العراقيين ، وأن الدارمي نقل عنه حكاية قولين في اختصاص الدباغ بالمنصوص عليه ، كذا رأيته في تصنيف بخطه .

نقل عنه الرافعي في الكلام على أن أمر السلطان هل هو إكراه أم لا ؟

ولنا أشخاص كل منهم يقال له : القصري بسكون الصاد ، أحدهم : عبد الله بن علي ، منسوب إلى بلدة قريبة من الساحل ، ذكره ابن عساكر فقال : أخذ عن أبي بكر الشاشي وأسعد المهيمني ، قدم الشام ، وتوفي بحلب سنة ثنتين وأربعين وخمسمائة .

الثاني : أحمد بن محمد تلميذ ابن اللبان القرظي ، توفي في شهر رجب سنة تسع وثلاثين وأربعمائة .

والثالث : أبو الحسن علي بن محمد بن أحمد الجرجاني الزاهد ، توفي بجرجان يوم الجمعة في الجامع عند المحراب بعد صلاة الجمعة يوم عاشوراء سنة ثمان وستين وثلاثمائة ، ذكره المهيني في « تاريخ جرجان » .

والمذكور في نسخ الرافعي إنما هو القيصري - بزيادة - الياء كما ذكر قبل ذلك .

١٥٧. القزويني

أبو حاتم محمود بن الحسن بن محمد القزويني ، ينسب إلى أنس بن مالك - رضي الله عنه - ، قال الشيخ أبو إسحاق : تفقه بآمل ، ثم قدم بغداد وحضر مجلس أبي حامد ، ودرس الفرائض على ابن اللبان ، وأصول الفقه على القاضي أبي بكر ، وكان حافظاً للمذهب والخلاف ، صنف كتباً كثيرة في المذهب والخلاف والأصول والجدل ، ولم أنتفع بأحد في الرحلة كما انتفعت به وبالقاضي أبي الطيب رحمهما الله ، وتوفي بآمل . انتهى كلامه .

وقال السمعاني : توفي سنة أربعين وأربعمائة ، وقال الذهبي : مات

تقريباً في حدود ستين وأربعمئة .

نقل عنه الرافعي مواضع ، منها : في أوائل القضاء ، ونقل في «الروضة» من زوائده في آخر كتاب الشفعة عن كتابه المسمى « بالحيل » ، وكتابه المذكور تصنيف لطيف عندي به نسخة ، وكان له ولدٌ وحفيد عالين ذكرهما السمعاني .

١٥٨. ابن القشيري

أبو نصر عبد الرحمن ابن الأستاذ عبد الكريم القشيري صاحب «الرسالة» ، كان أبو نصر المذكور إمام الأئمة وحبر الأمة وأشبه أولاد الأستاذ به ، رباه والده فأحسن تربيته وتخرج به ، وبرع في الأصول والتفسير والنظم والنثر وغيرها خصوصاً المسائل الحسابية ، ثم بعد وفاة والده واطب إمام الحرمين حتى حصل طريقته في الخلاف والمذهب ، وكان له موقع عظيم عند الإمام حتى أنه نقل عنه في كتاب الوصية من «النهاية» مع كونه شاباً إذ ذاك وتلميذاً له ، تأهب للحج فلما وصل إلى بغداد عقد مجلس الوعظ فظهر له من القبول ما لم يعهد لأحد قبله .

ولزم الشيخ أبو إسحاق وغيره من الأئمة مجلس وعظه ، وكان يعظ في النظامية وفي رباط شيخ الشيوخ ، فحج وعاد فأقام في بغداد سنة كاملة ، ثم حج ثانياً ، وعاد إليها وجرى له مع الخناقلة في زمن إقامته ببغداد أمور كثيرة وفتن وتعصب بسبب التجسيم ، وقتل من الفريقين جماعة ، ثم وردت إشارة نظام الملك من أصبهان إليه بالرجوع إلى بلده لتسكن الفتنة ، فرجع إليها

ملازماً للتدريس والإفتاء والوعظ والإملاء إلى أن ضعف نحو شهر، ثم مات يوم الجمعة الثامن والعشرين من جمادي الآخرة سنة أربع عشرة وخمسمائة .

نقل عنه الرافعي في آخر كتاب النذر، فقال: في تفسير أبي نصر القشيري أن القفال قال: من التزم بالنذر ألا يكلم الآدميين يحتمل أن يلزمه؛ لأنه مما يتقرب به، ويحتمل أن يقال: لا لما فيه من التضييق والتشديد، وليس ذلك من شرعنا، كما لو نذر الوقوف في الشمس، قال في «الروضة» و «شرح المذهب»: الصحيح: هو الاحتمال الثاني .



الشيخ أبو بكر ملكداد بن علي بن [أبي] (١) عمر العمركي، شيخ والد الرافعي .

ترجم له الرافعي في كتابه المسمى « بالأُمالي » فقال: إمام خطير قنوع ملازم لسيرة السلف الصالحين وهداهم، وأفتى بقزوين سنين على الصواب، علق عن صاحب « التهذيب » مجموعة بعبارة أكثر مما يوجد في التصنيف وبزيادة فروع ومسائل، وتفقه أيضاً على القاضي أبي سعد الهروي، وكان محصلاً طول عمره حافظاً كثير البركة، تخرج به جماعة من أهل البلد وغيرهم، ورّبي والذي كما يربي الوالد الشفيق ولده، وكان أستاذه في الفقه والحديث والأدب والأخلاق، ولم يسافر مدة حياته احتراماً وتبركاً

بأنفاسه ، وحضر يوماً الجامع بكرة لإلقاء الدرس على عادته فأنته زليخة بنت القاضي أبي سعد الطالقاني وهي جدتي أم أبي ، وكانت تحبه حينئذ فأخبرته سرّاً بوفاة ولده محمد ، وكان شاباً فاضلاً حسن المنظر والمخبر فأمرها بتجهيزه ، ولم يذكر ذلك للحاضرين ، فلما فرغ من درسه قال : إن محمداً دُعى فأجاب فمن أراد الصلاة عليه فليحضر .

توفي - رحمه الله - سنة خمس وثلاثين وخمسمائة . انتهى كلام الرافعي ملخصاً ، وله تعليقة نقل عنها الرافعي في أوائل كتاب النكاح وجهاً: أن النكاح لغير التائق أفضل من التخلي للعبادة ، ونقل عنه أيضاً في آخر بابهِ الأول من كتاب قسم الصدقات في الكلام على أن بني هاشم وبني المطلب هل يأخذون من الزكاة عند انقطاع سهمهم من خمس الخمس أم لا ؟



نقل الرافعي عنه في باب استقبال القبلة مع الاجتهاد بالتيامن والتيسر في قبلة الكوفة ، وحكاية وجهين في قبلة البصرة ، ونقل عنه أيضاً في أول سجود السهو حكاية وجه : أنه يسجد لتسبيحات الركوع والسجود ، لا أعلم من حاله شيئاً .

باب الكاف

١٦١. أبو محمد الكرابيسي

أبو محمد الكرابيسي النيسابوري ، ذكره العبادي في طبقة أبي محمد البافي ونظرائه ، وذكره الرافعي في صفة الصلاة في الكلام على التكبير فقال : إن القاضي أبا الطيب نقل عنه عن الأستاذ أبي الوليد أنه إذا قال : الله الأكبر بزيادة أل لا تجزئ على القديم ، وهذا المذكور لا أعلم من حاله شيئاً إلا أن نعوته كلها منطبقة على أبي أحمد الحاكم .

وقد مات المذكور في ربيع الأول سنة ثمان وسبعين وثلاثمائة ، ومضى عليه من عشر المائة ثلاث سنين ، وبقيته حاله قد ذكرته في كتاب «الطبقات» ، فإن الرافعي والنوي لم يذكرهما في الكتابين .

نعم ذكر الرافعي الحاكم صاحب « المستدرك » ، وهو أبو عبد الله ، وإذا علمت ما ذكرناه فلا يبعد أن يكون هو أباه ، ولكن تحرف على الناسخ أحمد بمحمد ، وقد تقدم الكلام على أبي على الكرابيسي أحد رواة القديم عن الشافعي .

وذكر العبادي في هذه الطبقة آخر يقال له : أبو سعيد الكرابيسي المروزي والظاهر أنه الذي يقال له : محمد بن شبرويه ، توفي سنة ثمان وسبعين وثلاثمائة ، وآخر يقال له : محمد بن الحسن الكرابيسي .

١٦٢. ابن كج

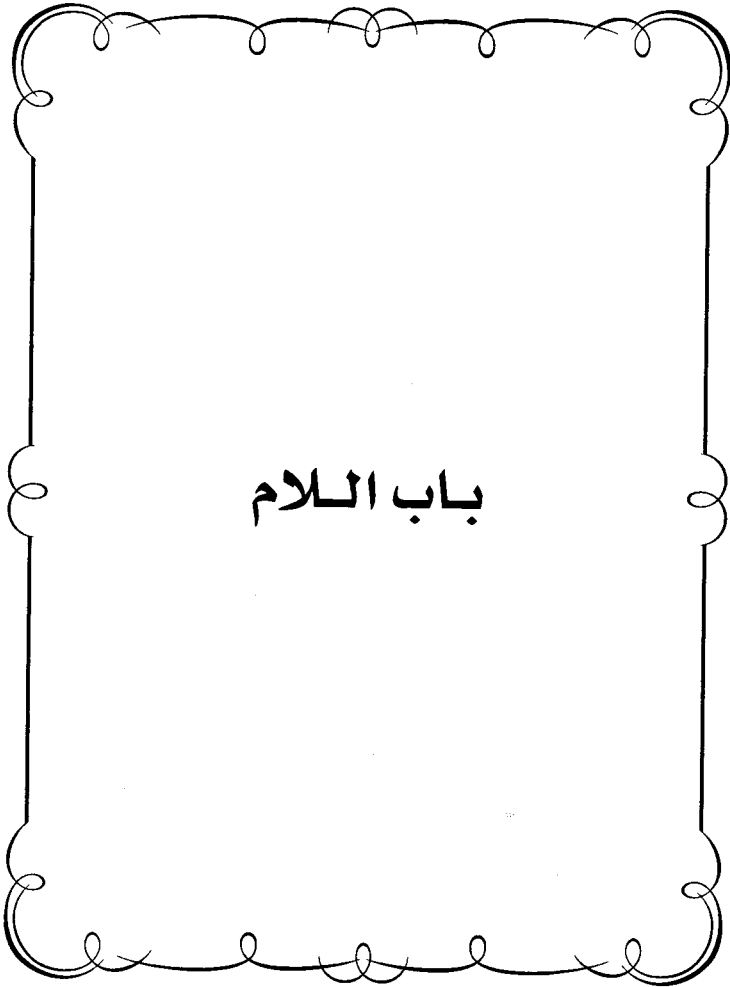
القاضي أبو القاسم يوسف بن أحمد بن كج الدينوري، تفقه على ابن القطان، وجمع بين رئاسة الدين والدنيا، وكان يضرب به المثل في حفظ المذهب، وارتحل الناس إليه من الآفاق رغبة في علمه وجوده، قتله العيارون بالدينور ليلة السابع والعشرين من شهر رمضان سنة خمس وأربعمائة، قاله الشيخ أبو إسحاق.

قال ابن خلكان: وكانت له نعمة كبيرة، قال: وحكى السمعاني: أن الشيخ أبا علي السنجي لما انصرف من عند الشيخ أبي حامد اجتاز به فرأى علمه وفضله، فقال له: يا أستاذ الاسم لأبي حامد والعلم والقلم لك، فقال: رفعته بغداد وحطتني الدينور.

١٦٣. الكرخي

أبو القاسم، منصور بن عمر بن علي الكرخي - بالخاء المعجمة - البغدادي، قال الشيخ أبو إسحاق: هو شيخنا، تفقه على الشيخ أبي حامد وله عنه تعليقة، وصنف في المذهب كتاب « الغنية »، ودرس ببغداد، ومات بها في جمادي الآخرة سنة سبع وأربعين وأربعمائة. انتهى كلام الشيخ.

نقل عنه الرافعي: أنه يستحب في التشهد إذا نشر أصابع اليسري أن يضمها، ثم كرر النقل عنه.



باب اللام

١٦٤. ابن لال

أبو بكر أحمد بن علي بن أحمد بن لال الهمداني .

ولال بلامين بينهما ألف معناه أخرس ، أخذ عن أبي إسحاق المروزي وابن أبي هريرة ، وكان ورعاً متعبداً ، أخذ عنه فقهاء همدان .

ونقل عنه الرافعي قولاً : أن الإخوة للأبوين ساقطون في مسألة المشتركة .

ولد سنة سبع وثلاثمائة ، ومات سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة ، قاله الشيخ في « الطبقات » ، ونقله عنه في « التهذيب » .

وقفت له على تصنيف لطيف في العبادات خاصة سماه « شرح ما لا يسع المكلف جهله » ، وقد سمي ابن سراقه تصنيفاً بنحو هذه التسمية أيضاً كما سبق في ترجمته .

١٦٥. ابن اللبان

أبو الحسين محمد بن عبد الله البصري الفرضي ، المعروف بابن اللبان ، قال الشيخ أبو إسحاق : كان إماماً في الفقه والفرائض ، صنف فيها كتباً كثيرة ليس لأحد مثلها ، وعنه أخذ الناس ، وكان يقول : ليس في الأرض

فرضي إلا من أصحابي أو أصحاب أصحابي أو لا يحسن شيئاً ، نقل عنه
الرافعي في مواضع ، منها : أن زكاة الفطر لا تجب .

مات في شهر ربيع الأول سنة ثلاثين وأبعمائة ، وتصنيفه « الكبير »
وغيره في الفرائض عندي به نسخة .

باب الميم

باب الميم

١٦٦. محمد بن نصر المروزي

أحد أئمة الإسلام ، قال فيه الحاكم : هو الفقيه العابد العالم إمام أهل الحديث في عصره بلا مدافعة .

وقال الخطيب في « تاريخ بغداد » : كان من أعلم الناس باختلاف الصحابة ومن بعدهم .

ولد ببغداد سنة ثنتين ومائتين ، ونشأ بنيسابور ، وتفقه بمصر على أصحاب الشافعي ، وسكن سمرقند إلى أن توفي بها سنة أربع وتسعين ومائتين ، ذكره النووي في « تهذيبه » .

صنف كتاباً في الصلاة سماه « تعظيم قدر الصلاة » مشتملاً على أحاديث كثيرة وأحكام يسيرة يؤذن بسعة روايته وصحة درايته ، وقفت عليه في مجلدة ضخمة ، وتصنيفاً آخر في « قيام الليل » أكبر من هذا وقفت عليه في مجلدين ضخمين كتب في حياة المصنف وقرئ عليه ، فإن تاريخ كتابتها وقراءتها في ربيع الأول سنة سبع وثمانين ومائتين ، وكان من أحسن الناس صورة ، ذا لحية بيضاء ، وكان أبوه من مرو .

نقل عنه الرافعي في مواضع ، منها : أنه قال : يكفي في صحة الوصية الإشهاد عليه بأن هذا الكتاب خطي وما فيه وصيتي ، وإن لم يعلم الشاهد ما فيه ، وكذا نقله عنه الإمام والمتولي ، ورأيت بخطه في « طبقات العبادي »

عنه أنه تكفي الكتابة بلا شهادة بالكلية والمعروف خلاف الأمرين .

ومنها : أن الإخوة ساقطون بالجد .

ومنها : في تشطير الصداق، وغير ذلك .

والمروزي نسبة إلى مرو ، وزادوا عليها الزاي شذوذاً ، وهي إحدى مدن خراسان الكبار ، فإنها أربعة : نيسابور ، وهراة ، وبلخ ، ومرو وهي أعظمها ، ولهذا يعبر أصحابنا بالخراسانيين تارة وبالمراوزة أخرى ، والمراد بمرو إذا أطلقت مرو الشاهجان - بالشين المعجمة والجيم - ومعناه روح الملك فالشاه الملك ، وجان هو الروح إلا أن العجم تقدم المضاف إليه على المضاف .

وأما مرو الروذ فإنها تستعمل مقيدة ، والروذ براء مهملة مضمومة وذال معجمة هو النهر بلغة فارس ، والنسبة إلى الأولى مروزيكما سبق ، وإلى الثانية مروروذي بثلاث راءات ، وقد تخفف فيقال مروذي ، وبين المدينتين دون ثلاثة أيام ، وقد جمعها الأخطل الشاعر في قوله مخاطباً ليزيد بن المهلب ابن أبي صفرة لما قبض عليه الحجاج بأمر عبد الملك بن مروان :

أبا خالد بادت خراسان بعدكم وقال ذوو الحاجات أين يزيد

فلا أمطر المروان بعدك مطرة ولا اخضر بالمروين بعدك عود

فما لسرير الملك بعدك بهجة ولا لجواد بعد جودك جود

١٦٧. ابن المنذر

أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري نزيل مكة شرفها الله تعالى ، أحد الأئمة الأعلام ، لم يقلد أحداً في آخر [عمره] (١) ، قال الشيخ أبو إسحاق : توفي إما سنة تسع أو عشر وثلاثمائة ، ونقله عنه النووي في « تهذيبه » ، وابن خلكان في « تاريخه » مقتصرين عليه .

قال الذهبي في « تاريخه » : وهذا ليس بشيء ؛ لأن محمد بن الحسن ابن عمار أحد الرواة عنه لقيه سنة ست عشرة وثلاثمائة ، وله أيضاً تصانيف كثيرة وقع لي منها « الإجماع » و « الإشراف » و « الإقناع » وهو أحكام مجردة كمحرر الرافعي حجماً ونظماً .

١٦٨. أبو إسحاق المروزي

أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المروزي .

كان إماماً جليلاً غواصاً على المعاني ورعاً زاهداً أخذ عن ابن سريج ، وانتهت إليه رئاسة العلم ببغداد ، وانتشر الفقه عن أصحابه في البلاد ، ثم انتقل في آخر عمره إلى مصر وجلس في مجلس الشافعي .

قال العبادي : وخرج من مجلسه إلى البلاد سبعون إماماً ، وتوفي بمصر

سنة أربعين وثلاثمائة ، قاله الشيخ أبو إسحاق .

قال ابن خلكان : كان ذلك لتسع خلون من رجب ، ودفن قريباً من الشافعي ، وقد شرح « المختصر » شرحاً مبسوطاً ، وهو من أحسن ما وقفت عليه في شروحه .

وحكى الرافعي عنه حكاية غريبة متعلقة بالقيافة ، فقال : حكى الصيدلاني وغيره عن الففال عن الشيخ أبي زيد عن أبي إسحاق قال : كان لي جار ببغداد وله مال ويسار ، وكان له ابن يضرب إلى السواد ولون الرجل لا يشبهه وكان يعرض بأنه ليس منه قال : فأتاني فقال : عزمت على الحج وأكبر قصدى أن أستصحب ابني وأريه بعض القافة ، فنهيته : وقلت لعل القائف يقول بعض ما تنكره وليس لك ابن غيره ، فلم يمتته ، وخرج فلما رجع قال لي : إني استحضرت مدجياً وأمرت بعرضه عليه في عدة رجال ، كان فيهم الذي يرمي بأنه منه ، وكان معنا في الرفقة ، وغبت عن المجلس ، فنظر القائف فيهم فلم يلحقه بأحد منهم فأخبرت بذلك ، وقيل لي : احضر فلعله يلحقه بك فأقبلت على ناقة يقودها عبد لنا أسود كبير ، فلما وقع بصره علينا قال : الله أكبر ذاك الراكب أبو هذا الغلام ، والقائد الأسود أبو الراكب فغشي على من صعوبة ما سمعت ، فلما رجعت ألححت على والدتي لتخبرني فأخبرتني أن أبي طلقها ثلاثاً ثم ندم ، فأمر هذا الغلام بنكاحها للتحليل ففعل فعلمت منه ، وكان ذا مال كثير وقد بلغ الكبر ، وليس له ولد فاستلحقك ونكحني مرة ثانية .

١٦٩. أبو بكر المحمودي

أبو بكر محمد بن محمود المروزي المعروف بالمحمودي .
أخذ عن الإمام الحافظ الزاهد أبي محمد المروزي المعروف بعبدان - بفتح
العين وبالباء الموحدة ثنية عبد - تلميذ المزني والربيع .
ذكره الرافعي في مواضع ، منها : في الخيض في الكلام على قول
السحب واللقط .
ومنها : أنه أبطل بيع الجارية المغنية إذا بيعت بأزيد من قيمتها لولا
الغناء .
لم أقف على تاريخ وفاته ، ولكن ذكره العبادي في طبقة الإصطخري
والثقفى ، ولهم آخر يقال له : أبو الحسن المحمودي فاعلمه .

١٧٠. أبو منصور بن مهران

أبو منصور بن مهران شيخ الأودني ، نقل عنه الرافعي في مواضع ،
منها : جواز تقديم نية الصلاة على التكبير ولو بشيء يسير ، واستحباب
القنوت في الوتر في جميع السنة .
لم أقف على تاريخ وفاته .
ولهم آخر يقال له : أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران المقرئ الزاهد

[سمع] ^(١) ابن خزيمة ، ونقل عنه الأستاذ إسماعيل الضرير في « تفسيره » :
أن اختيار الشافعي - رحمه الله - في سجود التلاوة ما ذكره أبو بكر بن
مهران في كتاب سجود القرآن وهو : سبحان ربنا إن كان وعد ربنا لمفعولا ،
وهو في عصر هذا المذكور .

١٧١. القاضي أبو حامد المروزي

القاضي أبو حامد أحمد بن بشر بن عامر العامري المروزي .
قال الشيخ في « طبقاته » ، وتبعه عليه النووي في « تهذيبه » : أخذ عن
أبي إسحاق المروزي ، ونزل البصرة وأخذ عنه فقهاؤها ، وكان إماماً لا يشق
غباره ، شرح « مختصر المزني » ، صنف « الجامع في المذهب » وهو كتاب
جليل ، وصنف في أصول الفقه ، ومات سنة ثنتين وستين وثلاثمائة ، وكان
له ولد عالم صنف كتباً كثيرة . انتهى .
نقل عنه الرافعي في التيمم ، ثم كرر النقل عنه ، وقد تقدم الكلام على
المروزي قريباً .

١٧٢. ابن المَرْزُبَان

أبو الحسن علي بن أحمد البغدادي المعروف بابن المرزبان .

كان مشهوراً بالإمامة في المذهب ورعاً، أخذ عن ابن القطان ، وأخذ عنه الشيخ أبو حامد أول قدومه بغداد .

توفي في رجب سنة ست وستين وثلاثمائة، قاله الخطيب والشيخ أبو إسحاق والنووي في « تهذيبه » .

والمرزبان بميم مفتوحة وراء ساكنة ثم زاي معجمة مضمومة بعدها باء موحدة مخففة هو فارسي معرب ، ومعناه كبير الفلاحين ، وجمعه مرازمة، قاله الجوهري .

نقل عنه الرافعي في مواضع محصورة ، منها : أن الآجر المعجون بالروث يطهر ظاهره بالغسل .

ومنها : في الإقرار، في الكلام على الأقارير المجملة .

ومنها : في النكاح، في الكلام على ولاية العدو .

ومنها : في الجنائيات، في أوائل كتاب موجبات الضمان .

ومنها : في أوائل كتاب الأيمان : أنه إذا نوى الاستثناء في أثناء اليمين فلا يكفي .



أبو زيد محمد بن أحمد بن عبد الله الفاشاني - بفاء وشين معجمة وبالنون - المعروف بالمروزي ، كان شيخ الإسلام علماً وعملاً وورعاً وزهداً، جاور بمكة سبع سنين ، وأخذ عن أبي إسحاق المروزي ، وعنه أخذ القفال المروزي، وكان من أحفظ الناس لمذهب الشافعي ، وقال فيه إمام الحرمين

في باب التيمم : إنه كان من [أذكى الناس] (١) قريحة .
 ولد سنة إحدى وثلاثمائة ، وتوفي بمرور سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة ،
 قاله الشيخ أبو إسحاق ، وتبعه النووي في « تهذيبه » .
 زاد ابن خلكان فقال : في يوم الخميس الثالث عشر من رجب .
 وفاشان قرية من قرى هراة إحدى مدن خراسان الأربع .
 قال السمعاني : ويقال له أيضاً : باشان بالباء الموحدة ، وأما قاسان
 - بالقاف والسين المهملة - فناحية من نواحي أصفهان مشتملة على قرى ،
 منها : راوند التي ينسب إليها ابن الراوندي المعروف ، وقاشان - بالقاف
 والشين المعجمة ناحية مجاورة لقم - بضم القاف وتشديد الميم - وكلاهما من
 عراق العجم .



أبو الحسن محمد بن علي الماسرجسي شيخ القاضي أبي الطيب .
 قال الحاكم : كان من أعرف أصحابنا بالمذهب ، أخذ عن أبي إسحاق
 وصحبه إلى مصر ، ولازمه إلى أن توفي ، فانصرف إلى بغداد ودرس بها ،
 وكان المجلس له بعد قيام ابن أبي هريرة ، ثم انصرف إلى خراسان سنة أربع
 وأربعين ، وتوفي بها عشية الأربعاء ، ودفن عشية الخميس السادس من
 جمادي الآخرة سنة أربع وثمانين وثلاثمائة وهو ابن ست وسبعين سنة .

انتهى .

ونقل عنه النووي في « تهذيبه » .

وقال الشيخ أبو إسحاق : توفي سنة ثلاث وثمانين ، وبه جزم في [صفة] (١) الصلاة من « شرح المذهب » .

وما سرجس أحد أجداده لأمه كان نصرانياً فأسلم على يد عبد الله بن المبارك ، وهو بسين مهملة مفتوحة وراء مهملة ساكنة بعدها جيم مكسورة ثم سين مهملة .

نقل عنه الرافعي استحباب تطويل الركعة الأولى على الثانية ، ثم كرر النقل عنه ، وحكى عنه في باب الديات أنه قال : رأيت صياداً يرى الصيد على فرسخين ، وكان له ولد اسمه محمد تفقه عليه ، وعاش بعده خمس سنين .



أبو الحسن أحمد بن محمد بن أحمد الضبي - بضاد معجمة - المعروف بالمحاملي ، ويعرف أيضاً بابن المحاملي ، وهو الأصل كما ستعرفه .
قد تفقه على الشيخ أبي حامد وبرع حتى قال في حقه : إنه اليوم أحفظ مني للفقهاء .

ولما صنف من تعليق أستاذه كتبه المشهورة « كالتجريد » و « المقنع » و « اللباب » وقف عليها فقال : نثر كتبي نثر الله عمره فلم تطل مدته ، ومات

يوم الأربعاء لتسع بقين من ربيع الآخر سنة خمس عشرة وأربعمائة عن نحو سبع وأربعين سنة ، فإن ولادته في سنة ثمان وستين وثلاثمائة ، وكان له ولد يقال له : محمد ، تفقه على أبيه ، وكان فقيهاً عالماً ذكياً ، ولكنه ترك الفقه واشتغل بالدنيا ، ولولده هذا - وهو محمد - ولد يقال له : أبو طاهر يحيى ، كان فقيهاً كبيراً ورعاً كثير العبادة ، جاور بمكة وتوفي بها وله مصنف في الفقه ، وقد وقع لي مختصر يقال له : « لباب الفقه » منسوب إلى أبي طاهر فيجوز أن يكون هو هذا ، وقد سبق أن صاحب الترجمة الأصلية وهو أبو الحسن أحمد يعرف بابن المحاملي ، وهو كذلك لأن أباه محمداً كان يعرف بالمحاملي ، وكان فقيهاً فرضياً محدثاً ، ولد سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة ، ومات في رجب سنة سبع وأربعمائة ، ومن أجداده القاضي أبو بكر عبد الله ابن الحسين بن إسماعيل ، يعرف أيضاً بالمحاملي ذكره العبادي ، وكذلك التفليسي فقال : سمع أباه وغيره وتولى القضاء سنة تسع وعشرين وثلاثمائة ، وأقام به زماناً طويلاً ينتقل من إقليم إلى إقليم ، وكان عفيفاً نزيهاً مات سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة ، فتخلص أن هذه النسبة قديمة فيهم ، وأنهم عريقون في العلم .

ومن الأصحاب شخص آخر يقال له : أبو الحسن المحاملي الكبير ، [ليس] ^(١) من هؤلاء ، ذكره أيضاً العبادي ، وقال : نقل عنه جماعة من أصحابنا ، وإنه كان قديماً معظماً في زمانه .

١٧٦. المسعودي

أبو عبد الله محمد بن عبد الملك بن مسعود بن أحمد المروزي المعروف بالمسعودي ، قال السمعاني : كان إماماً فاضلاً مبرزاً عالماً زاهداً ورعاً حسن السيرة ، تفقه على القفال ، وشرح « المختصر » فأحسن فيه .

توفي سنة نيف وعشرين وأربعمائة بمرو . انتهى .

وذكر النووي في « تهذيبه » مثله .

وقال ابن الصلاح : إنه محمد بن عبد الله .

وكذا رأيت بخط الحافظ أبي القاسم ابن عساكر ، وذكر أيضاً أنه المعروف بالصيدلاني كما تقدم إيضاحه .

نقل عنه الرافعي في الوضوء ، ثم كرر النقل عنه .

واعلم أن كتاب « الإبانة » للفوراني قد وقع في بلاد اليمن منسوباً إلى المسعودي هذا غلط ، فحيث وقع في « البيان » نقل عن المسعودي فالمراد به الفوراني ، كذا نبه عليه ابن الصلاح في « طبقاته » ، وتبعه عليه النووي في « تلخيصها » ، ولم يتفطن الرافعي لذلك ، وهو كثير النقل عن « البيان » ، فإذا رأيت فيه - أعني في الرافعي - نقلاً عن المسعودي ، فإن كان بوساطة صاحب « البيان » فالمراد به الفوراني ، فإن كان من غير طريقه فهو المسعودي حقيقة . فتفطن لذلك ، فإن النووي لم ينبه عليه في « الروضة » ، بل تابعه على ذلك وكأنه لم يطلع عليه إذ ذاك .

١٧٧. القطان صاحب «المطارحات»

أبو عبد الله الحسين بن محمد المعروف بالقطان وبصاحب «المطارحات»، قال النووي : إنه من أصحابنا أصحاب الوجوه .

ذكره الرافعي في آخر الغصب، ونقل عنه : أن الجارية إذا حبلت من الغاصب وماتت في يد المالك أنه إن كان عالماً: فلا شيء عليه ؛ لأنه ليس منه حتى يقال : ماتت بولادة ولده ، وإن كان جاهلاً: فعلى قولين، والأصح: وجود الضمان مطلقاً .

لم أقف له على تاريخ وفاة .

«المطارحات» تصنيف لطيف وضع للامتحان ؛ ولهذا لقب «بالمطارحات» وهو قليل الوجود ، وعندي به نسخة .

وبعضهم ينسبه لأبي الحسين بن القطان السابق ذكره وهو وهم فاجتنبه . ومن أصحابنا شخص يقال له : أبو على القطان الطبري، ذكره العبادي في طبقة الزجاجي صاحب «زيادة المفتاح» .

١٧٨. الماوردي

أقضى القضاة أبو الحسن على بن حبيب الماوردي البصري .

قال الشيخ أبو إسحاق: تفقه بالبصرة على أبي القاسم الصيمري، ثم

ارتحل إلى الشيخ أبي حامد الإسفراييني فأخذ عنه .

درس بالبصرة وبغداد سنين كثيرة ، وله مصنفات كثيرة في الفقه والتفسير وأصول الفقه والآداب ، وكان حافظاً للمذهب . انتهى .

ونقل عنه في « المذهب » في مواضع :

أحدها : في كتاب النفقات في بيع المرأة للكسوة .

والثاني : في الجنايات في الفصل المعقود للمأومة .

والثالث : في آخره قبيل كتاب السير بأسطر .

والرابع : في كتاب الشهادات في ضابط عدد الاستفاضة ، ولم ينصفه إمام الحرمين في تصنيفه المسمى « بالغياثي » فقال : وذكر مصنف « الأحكام السلطانية » : إنه يجوز أن يكون الذمي وزيراً ، ومن هذا مبلغ علمه ومنتهى فهمه كيف يتصدى للتصنيف والفتوى ؟ ، هذا كلامه .

والذي جوزه الماوردي إنما هو وزارة التنفيذ دون التفويض فاعلمه .

توفي ببغداد بعد موت القاضي أبي الطيب بأحد عشر يوماً ، وذلك يوم الثلاثاء في سلخ ربيع الأول سنة خمسين وأربعمائة وله ست وثمانون سنة ، ودفن يوم الأربعاء بباب حرب ، وحضر جنازته من حضر جنازة القاضي أبي الطيب من العلماء والرؤساء ، ذكره النووي في « طبقاته » .

١٧٩. الماخواني

أبو الفضل محمد بن عبد الرزاق الماخواني ، إمام فاضل متبحر .

تفقه على أبي طاهر السنجي .

توفي سنة نيف وستين وأربعمائة ، قاله ابن السمعاني في «الأنساب» ،
والماخواني نسبة إلى ماخوان - بخاء معجمة مضمومة وبالنون - وهي قرية
من قرى مرو .

نقل الرافعي عنه في الباب الثاني في أركان الطلاق: أنه إذا قال : لك
طلقة ، لا يقع به شيء .



الشيخ أبو [الفتح] (١) نصر [بن إبراهيم] (٢) المقدسي النابلسي
شيخ المذهب بالشام ، وصاحب التصانيف المشهورة والعمل الكثير والزهد
الصادق ، تفقه على سليم الرازي ، وأقام بالقدس مدة طويلة ، ثم قدم دمشق
سنة ثمانين وأربعمائة فسكنها وعظم شأنه بها وزاره السلطان فلم يقم له ولا
التفت إليه ، وكان لا يقبل من أحد شيئاً بل يقتات من غلة أرض له بنابلس ،
وحضر الغزالي إلى حلقاته لما قدم دمشق للتبرك به .

توفي يوم تاسوعاء سنة تسعين وأربعمائة عن نيف وثمانين سنة ، قاله
ابن عساكر في « تاريخ الشام » ، والنووي في « تهذيبه » ، وخرجوا بجنازته
بعد صلاة الظهر ، فلم يتيسر دفنه إلا قرب المغرب ، ودفن بمقابر باب
الصغير .

(١) سقط من أ .

(٢) سقط من أ .

وقع لي من تصانيفه « التهذيب » و « المقصود » و « الكافي » و « شرح الإشارة » ، تكرر ذكره في « الروضة » .

١٨١- إبراهيم المروروذي

أبو اسحاق إبراهيم بن أحمد بن محمد المروروذي .

تفقه على الحسن النيهي الآتي ذكره ، وأبي المظفر السمعاني السابق ، قال أبو سعد السمعاني : كان من العلماء العاملين ، وصارت إليه الرحلة في طلب العلم بمرور وأوصاه والذي علينا ، فكان يقوم بأمورنا أتم قيام ، ثم قال : قتل - رحمه الله - شهيداً في وقعة الخوارزمية بمرور في شهر ربيع الأول سنة ست وثلاثين وخمسمائة عن ثلاث وثمانين سنة ، وله تعليقة نقل الرافعي عنها في استقبال القبلة ، ثم كرر النقل عنها ، وهو منسوب إلى مرور الروذ - بذال معجمة - وقد سبق إيضاحه .

باب النون

باب النون

١٨٢. أبو الوليد النيسابوري

أبو الوليد حسان القرشي النيسابوري من ولد سعيد بن العاص بن أمية ابن عبد شمس ، ولهذا يعبر عنه الرافعي وغيره في بعض المواضع بحسان القرشي .

قال الحاكم : كان إمام أهل الحديث بخراسان وأزهد من رأيت من العلماء وأعبدهم وأكثرهم نقشفاً ولزوماً لمدرسته وبيته ، درس على ابن سريج . انتهى كلامه .

وشرح «رسالة الشافعي» شرحاً حسناً وهو قليل الوجود ، وعندي به نسخة .

نقل عنه الرافعي في مواضع ، منها : بطلان الصلاة بتكرير الفاتحة ، وأنه يقنت في الوتر في [جميع السنة ، وأنه يجوز الصلاة على قبر النبي ﷺ فرادي .

[توفي] (١) ليلة الجمعة الخامس من ربيع الأول سنة تسع وأربعين وثلاثمائة عن ثنتين وسبعين سنة ، قاله الحاكم ، وذكر السمعاني في «الأنساب» والنووي في «تهذيبه» نحوه .

(١) سقط من أ .

١٨٣. النسوي

أبو الحسن النسوي - بنون مفتوحة وسين مهملة - منسوب إلى نسا مدينة معروفة .

نقل عنه الرافعي في أواخر باب النذر : أنه إذا نذر أن يضحي ببذنة من الإبل ولم يجدها ووجد ثلاث شياه بقيمتها أجزأته لوفائهن بالقيمة .

ثم ترجم له الرافعي في هذا الموضع فقال : وهو شيخ من أصحابنا ، كان في زمن أبي إسحاق وابن خيران . هذه عبارته .

ولهم نسوي آخر يقال له : أبو الفضل محمد بن محمد بن إبراهيم متأخر عن هذا ، ذكره العبادي والشيخ أبو إسحاق .

قلت : وكان أبو الفضل هذا في سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة موجوداً مقيماً في بغداد ، كذا رأيت في « تاريخ جرجان » للسهمي في ترجمة أبي بكر الإسماعيلي ، وذكر الفارسي في « ذيل تاريخ نيسابور » نسوياً آخر فقال : أبو بكر محمد بن زهير النسوي الفقيه الخطيب مقدم أصحاب الشافعي بنسا ومفتيهم ومحدثهم ، تفقه ببغداد وتوفي ببلده ليلة الفطر سنة ثمان عشرة وأربعمائة ، والذي ذكره يحتمل أن يكون هو المذكور في الرافعي ولكن اختلفت الكنية .

١٨٤. الحافظ أبو نعيم صاحب «الحلية»

الحافظ أبو نعيم - بضم النون - أحمد بن عبد الله الأصبهاني صاحب «الحلية» وغيرها ، الجامع بين الفقه والحديث والتصوف .

قال الخطيب : لم ألق في شيوخه أحفظ منه ومن أبي حازم الأعرج .
ولد في رجب سنة ست وثلاثين وثلاثمائة ، وتوفي يوم الأحد الحادي والعشرين من المحرم سنة ثلاثين وأربعمائة .
وذكر ابن خلكان في « السنة » مثله .

نقل عنه في «الروضة» في أثناء كتاب القضاء في الكلام على الرواية بالإجازة : أن المجاز يجوز له أن يجيز كما هو المعروف .

١٨٥. أبو عبد الله النيهي

أبو عبد الله الحسن بن عبد الرحمن النيهي تلميذ القاضي الحسين ، وأستاذ إبراهيم المروزي السابق ذكره .

قال ابن السمعاني : كان إماماً فاضلاً عارفاً بالمذهب ورعاً ، انتشر عنه الأصحاب ، وكانت وفاته في حدود سنة ثمانين وأربعمائة .

نقل الرافعي عنه في أوائل حد القذف ، فقال : ولو قال : يا مؤاجر فليس بصريح في القذف .

وعن الشيخ إبراهيم المروزي ، أنه حكى عن أستاذه النيهي أنه صريح لاعتیاد الناس القذف به .

واعلم أن النيهي هذا هو عم عماد الدين عبد الرحمن بن عبد الله الذي نقل عنه ابن الصلاح في فوائده رحلته : أنه لا يصح بيع الفقاع حتى يصبه ويراه .

والنيهي منسوب إلى نيه - بنون مكسورة ثم ياء ساكنة بنقطتين من تحت ثم هاء - وهي بلدة صغيرة بين سجستان وإسفرايين .



الشيخ محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف الحزامي - بحاء مهملة مكسورة بعدها زاي معجمة - النوي .

هو محرر المذهب ومهذبه ومنقحه ومرتبته ، صاحب التصانيف المشهورة المباركة النافعة السابق في الخطبة [تفصيلها] (١) .

ولد في العشر الأول من المحرم سنة إحدى وثلاثين وستمائة بنوي من الشام من عمل دمشق ، وقرأ بها القرآن ، وقدم دمشق في سنة تسع وأربعين ، وقرأ «التنبية» في أربعة أشهر ونصف ، وحفظ ربع «المهذب» في بقية السنة ، ومكث قريباً من سنتين لا يضع جنبه إلى الأرض ، وكان يقرأ في اليوم والليلة اثني عشر درساً على المشايخ في عدة من العلوم ، وتفقه على جماعة ، منهم : الكمال سلار الأربلي ، والكمال إسحاق المغربي وأكثر

انتفاعه عليه .

وكان - رحمه الله - على جانب كبير من العمل والزهد والصبر على خشونة العيش ، وكان لا يدخل الحمام ولا يأكل من فواكه دمشق لما في ضمانها من الحيلة والشبهة ، وكان يتقوت مما يأتي من بلده من عند أبويه ، ولا يأكل إلا أكلة واحدة في اليوم والليلة بعد عشاء الآخرة ، ولا يشرب إلا شربة واحدة عند السحر ، ولا يشرب بالثلج كما يعتاده الشاميون ، ولم يتزوج ، وكان كثير السهر في العبادة والتصنيف ، وكان آمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر يواجه به الملوك فمن دونهم ، وحج مرتين .

تولى دار الحديث الأشرفية سنة خمس وستين فلم يأخذ من معلومها شيئاً إلى أن توفي ، وكان يلبس ثوباً قطناً وعمامة سحتيانية ، وكان في لحيته شعرات بيض ، وعليه سكينة ووقار في البحث مع الفقهاء وفي غيره ، ولم يزل على ذلك إلى أن سافر إلى بلده وزار القدس والخليل ، ثم عاد إليها فمرض بها عند أبويه ، وتوفي في ليلة الأربعاء رابع وعشرين شهر رجب سنة ست وسبعين وستمائة ، ودفن ببلده - رضي الله عنه وعنا - .

باب الهاء

باب الهاء

١٨٧. ابن أبي هريرة

القاضي أبو علي الحسن بن الحسين البغدادي ، المعروف بابن أبي هريرة
أحد أئمة الشافعية .

تفقه بابن سريج ، ثم بأبي إسحاق المروزي ، وصحبه إلى مصر ، ثم عاد
إلى بغداد ، ومات بها سنة خمس وأربعين وثلاثمائة ، قاله الشيخ أبو
إسحاق .

زاد ابن خلكان : في رجب ، وكان معظماً عند السلاطين فمن دونها ،
وقفت له على شرحين « للمختصر » مبسوط ومختصر في جزء واحد .

١٨٨. الهروي

القاضي أبو سعد بسكون العين [محمد بن أحمد بن يوسف الهروي ،
أخذ عن أبي عاصم العبادي] (١) ، وشرح تصنيفه في آداب القضاء ، وهو
شرح مشهور مفيد [سماه « الإشراف على غوامض الحكومات »] (٢)
وتولى القضاء بهمدان .

(١) سقط من أ .

(٢) سقط من أ .

نقل عنه الرافعي في مواضع ، منها : عيوب البيع والإقرار والغصب والدعاوي وغيرها ، وبالف في الاعتماد على شرحه المذكور والتقليد له ، فتارة يصرح باسمه وتارة يقول : بعض أصحاب العبادي ، فتفطن له .

واعلم أن عبد الغافر الفارسي ذكر في كتاب « الذيل » : أن القاضي أبا سعد محمد الهروي قتل شهيداً مع أبيه في جامع همذان في شعبان سنة ثمان عشرة وخمسمائة ، وأنه كان رجلاً من الرجال ، وداهية من الدهاة ، إلا أنه خالف المذكور أولاً في الأب والجد فقال : محمد بن نصر بن منصور ، فيجوز أن يكون غيره وفيه بعد .



أبو الحسن عماد الدين علي بن محمد الطبري المعروف بإلكيا الهراسي ، تفقه ببلده ، ثم رحل إلى نيسابور قاصداً إمام الحرمين وعمره ثماني عشرة سنة ، فلازمه حتى برع في الفقه والأصول والخلاف ، وطار اسمه في الآفاق ، وكان هو والغزالي والخرافي - بالخاء المعجمة والفاء - أكبر تلامذته ومعيدي درسه ، وكان إماماً نظاراً قوى البحث دقيق الفكر ذكياً فصيحاً جهوري الصوت ، حسن الوجه جداً ، خرج إلى بيهق ودرس بها مدة ، ثم قدم بغداد وتولى النظامية في ذي الحجة سنة ثلاث وتسعين وأربعمائة ، واستمر مدرساً بها عظيم الجاه رفيع المحل تخرج عليه الطلبة إلى أن توفي في أول المحرم سنة أربع وخمسمائة وعمره أربع وخمسون سنة ، قاله عبد الغافر في « الذيل » ، وتبعه ابن خلكان وغيره ، ودفن في تربة الشيخ أبي

إسحاق، كان ممن حضر جنازته الشريف أبو طالب الزينبي وقاضي القضاة أبو الحسن الدامغاني مقدما أصحاب أبي حنيفة ، وكان بينه وبينهما منافسة، فوقف [أحدهما] ^(١) عند رأس قبره والآخر عند رجله، فأنشد ابن الدامغاني :

وما تغني النوادب والبواكي وقد أصبحت مثل حديث أمس
وأنشد الشريف :

عقم النساء فلم يلدن شبيهه إن النساء بمثله عقم
نقل عنه في «الروضة» في موضع واحد ، وهو في أوائل القضاء : أن العامي يلزمه أن يقلد مذهباً معيناً ، ونقل عن ابن برهان عكسه ، ثم رجحه - أعني النووي - .

والكيا بهمزة مكسورة ولام ساكنة ثم كاف مكسورة أيضاً بعدها ياء بنقطتين من تحت ، معناه الكبير بلغة الفرس ، والهراس براء مشددة وسين مهملتين لا أعلم نسبته إلى أي شيء .



أبو الفتح الهروي أحد أصحاب الإمام، نقل عنه الرافعي في أوائل القضاء : أن مذهب عامة أصحابنا : أن العامي لا مذهب له .
لم أعلم تاريخ وفاته .

باب الواو

باب الواو

١٩١. ابن الوكيل

أبو حفص عمر بن عبد الله ، المعروف بابن الوكيل ، ويعرف أيضاً بالباب شامي نسبة إلى باب الشام ، وهي إحدى المحال الأربع بالجانب الغربي من بغداد .

قال المطوعي : كان فقيهاً جليلاً من نظراء ابن سريج ، وكبار المحدثين والرواة وأعيان النقلة ، تفقه على الأئمة ، وتوفي ببغداد بعد العشرة وثلاثمائة .

نقل عنه الرافعي في آخر التيمم ثم كرر النقل عنه .

١٩٢. الواحدي

أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد النيسابوري الواحدي ، أصله من ساوه من أولاد التجار ، وكان فقيهاً إماماً في النحو واللغة وغيرهما ، وأستاذ عصره في التفسير ، وله التصانيف المعروفة فيه وفي غيره ، ومن تصانيفه فيه « البسيط » و « الوسيط » و « الوجيز » ومنه أخذ الغزالي هذه الأسماء ، وكان له شعر حسن .

توفي بنيسابور بعد مرض طويل في جمادي الآخرة سنة ثمان وستين وأربعمائة ، قاله ابن خلكان وغيره ، نقل عنه في « الروضة » في مواضع من كتاب السير في الكلام على السلام .

باب الباء

١٩٣ - إبراهيم بن يوسف

إبراهيم بن يوسف ، ذكره النووي في «تهذيبه» فقال : إنه من أصحابنا ،
مذكور في «الروضة» قبيل كتاب الرجعة بأسطر ولم يزد على ذلك .

وقال الحاكم في « تاريخ نيسابور » : إبراهيم بن يوسف بن لقمان الفقيه
البخاري ، نزيل نيسابور في دار السنّة ، أفادني بعض أصحابنا بخطه عنه
أحاديث . انتهى .

ذكره الرافعي قبيل الرجعة بدون صفحة فقال : إن أبا العباس الرويانى
حكى أن امرأة قالت لزوجها : اصبغ لي ثوباً يكن لك فيه أجر ، فقال
الرجل : إن كان لي فيه أجر فأنت طالق ، فقالت المرأة : وقد استفتيت في
ذلك إبراهيم بن يوسف العالم ، فقال : إن كان إبراهيم بن يوسف عالماً
فأنت طالق .

فاستُفتي المذكور فقال : لا يحنث في الأولى لأنه مباح ، والمباح لا أجر
فيه ، ويحنث في الثانية ، لأن الناس سموني عالماً ، وقيل : يحنث في
الأولى أيضاً ، وصححه الرويانى .

لم أعلم تاريخ وفاته .

١٩٤. محمد بن يحيى

أبو سعد - بسكون العين - محمد بن يحيى النيسابوري .

تفقه على الغزالي وصار أكبر تلامذته ، وشرح « الوسيط » وسماه « المحيط » ، وعلق في الخلاف تعليقة مشهورة ، وقد وقفت على التصنيفين ، درس بنظامية نيسابور ونظامية هراة .

وقال النووي في « تهذيبه » : كان إماماً بارعاً في الفقه والزهد والورع ، رحل إليه الناس من الأقطار وتخرجوا به فصاروا أئمة فضلاء ، قتلته الغز (١) من جملة خلق كثير لما استولوا على نيسابور في رمضان سنة ثمان وأربعين وخمسائة . هذا كلامه .

وقال غيره : قتلوه بدس التراب في فيه لما خرجوا على سنجر السلجوقي .

وقال ابن السمعاني : قتل في الجامع حادي عشر من شوال سنة تسع وأربعين ، وكان مولده - كما قاله ابن خلكان - سنة ست وسبعين وأربعمائة ببعض أعمال نيسابور .

نقل عنه الرافعي في باب المياه والتميم وشروط الصلاة وصلاة الجنازة ومواضع أخرى محصورة .

وقد انتهى ما أردناه من تراجم هذه السادة الأعلام أئمة الإسلام ، وقد سبق

(١) قال الإسنوى في « طبقاته » : الغز يعنى التركمان .

في ترجمة الشافعي - رضي الله عنه - : إنه قد نقل أنه أصابته ضربة شديدة فمات بسببها ، وحينئذ فيكون من حصل الافتتاح به والاختتام به شهيدين ، وحصل الافتتاح أيضا بمحمد ، والاختتام بمحمد وأول والد الأول أول الحروف ، وأول والد الأخير آخر الحروف ، وهذه اتفاقات غريبة ومناسبات صالحة مشعرة بأن البركة قد حفتهم ، وجزيل الثواب قد عمهم - رضي الله عنهم أجمعين - ، ونفعنا بهم بمنه وكرمه آمين .

انتهى الجزء الأول ويليه الجزء الثاني ويبدأ بكتاب الطهارة .

فهرس الموضوعات

فهرس الجزء الأول

٥	مقدمة الأستاذ الدكتور أحمد بن منصور آل سبالك
٥٣	مقدمة المحقق
٥٨	ترجمة الإمام الرافعي
٦١	ترجمة الإمام النووي
٦٩	ترجمة العلامة عبد الرحيم الإسنوي
٧٢	فتح العزيز على كتاب الوجيز
٧٤	الروضة في الفروع
٧٧	المهمات على الروضة
٨١	صور المخطوطات
٩٣	مقدمة المؤلف
١١١	الفصل الأول
١١٢	الفصل الثاني
١٣٣	فصل
١٣٥	فصل
١٣٩	١ - الإمام الشافعي
١٤٢	٢ - الحميدي
١٤٢	٣ - البويطي

- ٤ - ابن مقلاص ١٤٣
- ٥ - ابن سريج ١٤٣
- ٦ - أبو ثور ١٤٤
- ٧ - حرملة ١٤٥
- ٨ - الكرايسي ١٤٥
- ٩ - الربيع الجيزي ١٤٦
- ١٠ - الزعفراني ١٤٦
- ١١ - ابن عبد الأعلى ١٤٧
- ١٢ - المزني ١٤٧
- ١٣ - ابن عبد الحكم ١٤٨
- ١٤ - ابن أبي الجارود ١٤٩
- ١٥ - الربيع المرادي ١٤٩
- ١٦ - أخت المزني ١٥٠

باب الهمزة

- ١٧ - الأنماطي ١٥٢
- ١٨ - الإصطخري ١٥٢
- ١٩ - الإستراباذي ١٥٣
- ٢٠ - الأزهرى ١٥٤

- ٢١ - الإسماعيلي ١٥٤
- ٢٢ - الأودني ١٥٥
- ٢٣ - الإصطخري ١٥٦
- ٢٤ - الأبيوردي ١٥٦
- ٢٥ - الإسفرايني ١٥٦
- ٢٦ - الإسفرايني ١٥٧
- ٢٧ - الأبيوردي ١٥٨
- ٢٨ - الأبيوردي ١٥٨
- ٢٩ - الإيلاقي ١٥٩
- ٣٠ - الإستراباذي ١٥٩
- ٣١ - أبو القاسم سلمان ١٦٠
- ٣٢ - أبو الفتح ناصر ١٦٠
- ٣٣ - سهل بن أحمد ١٦١

باب الباء

- ٣٤ - البوشنجي ١٦٤
- ٣٥ - البلخي ١٦٥
- ٣٦ - البافي ١٦٥
- ٣٧ - أبو الفياض البصري ١٦٦

- ٣٨ - البندنجي ١٦٧
- ٣٩ - أبو منصور البغدادي ١٦٧
- ٤٠ - البيهقي ١٦٩
- ٤١ - الحافظ البغدادي ١٧٠
- ٤٢ - أبو مخلد البصري ١٧١
- ٤٣ - البندنجي ١٧١
- ٤٤ - البغوي ١٧٢
- ٤٥ - ابن برهان ١٧٣
- ٤٦ - البوشنجي ١٧٣
- ٤٧ - أبو الخير ١٧٤

باب التاء

- ٤٨ - الترمذي ١٧٦
- ٤٩ - أبو الحسن التميمي ١٧٧
- ٥٠ - أبو حيان التوحيدى ١٧٨
- ٥١ - القفال الكبير ١٧٩
- ٥٢ - أبو سعيد النيسابوري ١٨٠

باب التاء المثناة

- ٥٣ - أبو علي الثقفي ١٨٣

باب الجيم

- ١٨٦ ٥٤ - الجنيد
- ١٨٧ ٥٥ - الجرجاني
- ١٨٨ ٥٦ - ابن العفريس
- ١٨٩ ٥٧ - الجويني
- ١٩٠ ٥٨ - الجرجاني

باب الحاء

- ١٩٢ ٥٩ - الحربي
- ١٩٢ ٦٠ - ابن حربويه
- ١٩٣ ٦١ - ابن الحداد
- ١٩٤ ٦٢ - الحناطي
- ١٩٥ ٦٣ - الحداد
- ١٩٦ ٦٤ - الحليني
- ١٩٧ ٦٥ - الحاكم
- ١٩٨ ٦٦ - القاضي الحسين
- ١٩٩ ٦٧ - إمام الحرمين
- ٢٠١ ٦٨ - الحلواني
- ٢٠١ ٦٩ - أبو بكر الحازمي

باب الخاء المعجمة

- ٧٠ - ابن خزيمة ٢٠٤
٧١ - ابن خيران ٢٠٤
٧٢ - أبو بكر الخفاف ٢٠٥
٧٣ - أبو عبد الله الختن ٢٠٦
٧٤ - الخضري ٢٠٧
٧٥ - ابن خيران البغدادي ٢٠٨
٧٦ - أبو إسحاق الخراط ٢٠٩
٧٧ - الخبري ٢٠٩

باب الدال

- ٧٨ - الداركي ٢١٢
٧٩ - الدارقطني ٢١٢
٨٠ - الدارمي ٢١٣
٨١ - أبو العالي مجلي ٢١٤
٨٢ - الدولعي ٢١٥

باب الراء

- ٨٣ - الرازي ٢١٦
٨٤ - الروياني ٢١٧

- ٢١٨ ٨٥ - والد الروياني
- ٢١٨ ٨٦ - صاحب البحر
- ٢١٩ ٨٧ - أبو المكارم
- ٢٢١ ٨٨ - القاضي أبو نصر شريح
- ٢٢١ ٨٩ - والد الإمام الرافعي
- ٢٢٢ ٩٠ - الإمام الرافعي

باب الزاي

- ٢٢٥ ٩١ - الزيري: صاحب الكافي
- ٢٢٥ ٩٢ - الزجاجي
- ٢٢٦ ٩٣ - الزجاجي
- ٢٢٧ ٩٤ - الزنجاني

باب السين

- ٢٢٩ ٩٥ - ابن سيار
- ٢٢٩ ٩٦ - ابن سريج
- ٢٣٠ ٩٧ - الساجي
- ٢٣١ ٩٨ - ابن سلمة الضبي
- ٢٣١ ٩٩ - السيجستاني
- ٢٣٢ ١٠٠ - أبو السائب

- ١٠١ - أبو الطيب الساوي ٢٣٣
- ١٠٢ - السكري ٢٣٣
- ١٠٣ - السرخسي ٢٣٣
- ١٠٤ - ابن سراقه ٢٣٤
- ١٠٥ - السنجي ٢٣٥
- ١٠٦ - السمعاني ٢٣٥
- ١٠٧ - السرخسي ٢٣٦
- ١٠٨ - السمعاني ٢٣٧

باب الشين المعجمة

- ١٠٩ - ابن بنت الشافعي ٢٤٠
- ١١٠ - القفال الكبير الشاشي ٢٤١
- ١١١ - أبو علي الشبوي ٢٤٢
- ١١٢ - بنت أبي علي الشبوي ٢٤٤
- ١١٣ - الشالوسي ٢٤٤
- ١١٤ - الشيرازي ٢٤٥
- ١١٥ - الشاشي ٢٤٦

باب الصاد

- ١١٦ - الصيرفي ٢٤٩
- ١١٧ - الصبغى ٢٤٩
- ١١٨ - الصابونى ٢٥٠
- ١١٩ - الصعلوكى ٢٥١
- ١٢٠ - ابن الصعلوكى ٢٥٢
- ١٢١ - الصيمرى ٢٥٣
- ١٢٢ - الصيدلانى ٢٥٤
- ١٢٣ - ابن الصباغ ٢٥٥
- ١٢٤ - ابن الصلاح ٢٥٦

باب الطاء

- ١٢٥ - أبو على الطبرى ٢٥٩
- ١٢٦ - الطرسوسى ٢٥٩
- ١٢٧ - الطوسى ٢٦٠
- ١٢٨ - الطوسى النوقانى ٢٦١
- ١٢٩ - القاضى أبو الطيب ٢٦٢
- ١٣٠ - أبو خلف الطبرى ٢٦٣
- ١٣١ - أبو الحسن الطيى ٢٦٣

٢٦٤ ١٣٢ - ابن طاهر

باب العين

٢٦٦ ١٣٣ - ابن عبدان

٢٦٦ ١٣٤ - الشريف العمري

٢٦٧ ١٣٥ - أبو الفضل العراقي

٢٦٧ ١٣٦ - العبادي

٢٦٨ ١٣٧ - العبدري

٢٦٩ ١٣٨ - أبو الحسن العبادي

٢٦٩ ١٣٩ - الطبري صاحب العدة

٢٧٠ ١٤٠ - ابن أبي عصرون

٢٧٢ ١٤١ - العجلي

٢٧٣ ١٤٢ - الشيخ عز الدين ابن عبد السلام

باب الغين

٢٧٦ ١٤٣ - الغزالي

باب الفاء

٢٨١ ١٤٤ - أبو بكر الفارسي

٢٨٢ ١٤٥ - أحمد بن ميمون الفارسي

٢٨٢ ١٤٦ - الفوراني

- ٢٨٣ الفارقي ١٤٧
 ٢٨٤ القاضي أبو الفتوح ١٤٨
 ٢٨٦ الفاشاني ١٤٩
 ٢٨٦ الإمام فخر الدين الرازي ١٥٠

باب القاف

- ٢٨٩ القزويني ١٥١
 ٢٩٠ ابن القاص ١٥٢
 ٢٩١ ابن القطان ١٥٣
 ٢٩١ القفال ١٥٤
 ٢٩٢ أبو عبد الرحمن القزاز ١٥٥
 ٢٩٢ القيصري ١٥٦
 ٢٩٣ القزويني ١٥٧
 ٢٩٤ ابن القشيري ١٥٨
 ٢٩٥ ملكداد ١٥٩
 ٢٩٦ ابن يونس القزويني ١٦٠

باب الكاف

- ٢٩٧ أبو محمد الكرايسي ١٦١
 ٢٩٨ ابن كج ١٦٢

- ١٦٣ - الكرخي ٢٩٨
 ١٦٤ - ابن لال ٣٠٠
 ١٦٥ - ابن اللبان ٣٠٠

باب الميم

- ١٦٦ - محمد بن نصر المروزي ٣٠٣
 ١٦٧ - ابن المنذر ٣٠٥
 ١٦٨ - أبو إسحاق المروزي ٣٠٥
 ١٦٩ - أبو بكر المحمودي ٣٠٧
 ١٧٠ - أبو منصور بن مهران ٣٠٧
 ١٧١ - القاضي أبو حامد المروزي ٣٠٨
 ١٧٢ - ابن المرزبان ٣٠٨
 ١٧٣ - أبو زيد المروزي ٣٠٩
 ١٧٤ - الماسرجسي ٣١٠
 ١٧٥ - المحاملي ٣١١
 ١٧٦ - المسعودي ٣١٣
 ١٧٧ - القطان صاحب المطارحات ٣١٤
 ١٧٨ - الماوردي ٣١٤
 ١٧٩ - الماخواني ٣١٥

- ٣١٦ ١٨٠ - المقدسي
٣١٧ ١٨١ - إبراهيم المروزي

باب النون

- ٣١٩ ١٨٢ - أبو الوليد النيسابوري
٣٢٠ ١٨٣ - النسوي
٣٢١ ١٨٤ - الحافظ أبو نعيم صاحب الحلية
٣٢١ ١٨٥ - أبو عبد الله النهي
٣٢٢ ١٨٦ - النووي

باب الهاء

- ٣٢٥ ١٨٧ - ابن أبي هريرة
٣٢٥ ١٨٨ - الهروي
٣٢٦ ١٨٩ - إلكيا الهراسي
٣٢٧ ١٩٠ - أبو الفتح الهروي

باب الواو

- ٣٢٩ ١٩١ - ابن الوكيل
٣٢٩ ١٩٢ - الواحدي

باب الياء

- ٣٣٠ ١٩٣ - إبراهيم بن يوسف
٣٣١ ١٩٤ - محمد بن يحيى

